الجـــمهورية الجـــزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة والأدب العربي

عنوان الموضوع:

نحو التراكيب ونحو الصنعة بين الفكر والجدل
دراسة وصفية تحليلية من منظور النظريات الحديثة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مشروع:
"الدراسات النحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة"

إعداد الطالب:
-الخثير داودي.

إشراف الدكتور:
-عبد القادر زروقي

السنة الجامعية

1431 ــ 1432 هـ

2010 ــ 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى(39)وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى

(40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى(41)﴾

[سورة النّجم: الآية (38،41)]

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء لينجو من نجى على بيّنة مُتّبعُهُم والصلاة والسلام على الذي قال "هم القوم لا يشقى بهم جليسُهُم " محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، و بعد.

ففكرة هذا الموضوع بادئ الأمر كانت عبارة عن شعاع خافت الإضاءة أجده في تصوّري، ومن خلال صحبتي لكتب الموروث النحوي واللغوي ومطالعتها، بدأت تنمو هذه الفكرة شيئا فشيئا، وقليلا فقليلا حتى تيقّنت أن المسألة جديرة بالمعالجة، فأصبحت تلك الفكرة بيانا واسعا في صدري، لكن لم يطاوعني لساني في برمجتها على شكل عنوان في البداية، وبعد صياغات جاوزت حدّ الأربعين صياغة، وبعد حصولي على مقال للدكتور محمود محمّد الطّناحي – أفسح الله في قبره- بعنوان "النحو العربي والحمى المستباح"، يفرق فيه بين نحو التراكيب ونحو الصنعة على جناح السرعة، استتبّ الأمر واطمأنّت نفسي على هذا العنوان جملة وتفصيلا، ولولا هذا المقال لكان عنوان الموضوع: النحو العربي الأصيل ونحو المتأخرين بين الفكر والجدل. أمّا عن أهمية الموضوع: نحو التراكيب ونحو الصنعة بين الفكر والجدل. فهو قضيّة ذات خفقان عند القدماء وغليان عند المحدثين بطروح متغايرة، وكثيفة، لولا بعض العوائق التي سيأتي تفسيرها في موضعها، ثم إنه يحتاج من الطالب نَفَسٌ طويل وصبر، وإلى قسط كبير من ذخيرة التراث النحوي مدروسة بعقلية المحدثين لتقريبها إلى الفهم، ومن أهميته أنه يقضي على النمطية والآلية التي روّقت على البحوث الأكاديمية بتجديد الفهم والطرح للعربية، ومن أهميته أني خرجت بالنحو في نزهة علمية وفكرية وذلك بفتح نافذة حوار بينه وبين العلوم والنظريات التي له علاقة معها، ومن أهميته كذلك أنه قابل لمواصلة البحث فيه، والاجتهاد أكثر للحصول على مرابيع الاستنتاجات والنتائج المبرهنات بأقوم دليل. أما عن طبيعة الموضوع فهو نحويّ ولغويّ ولسانيّ، أما أنه نحويّ فلأن السَّبَقَةَ التي يطمح إليها هي سبقة نحوية وذلك عندما يفرق بين نحو التراكيب ونحو الصنعة لإدراك أعمق نفوذا لخواص كل منهما وذلك بتحديد المسائل والقضايا التي يجب أن تدرس في فصولهما ... أما

أنه لغويّ فلأن للنحو سلطان على اللغة وبالتالي تبعيتها له في، أما أنه لسانيّ فلربطه في الفصل الثالث بالدراسات اللسانية الحديثة لمعرفة مواطن التقارب والتفارق، ومواضع الضعف والفتوة العلمية توسعة له بما تقدر من التيسير، وتيسّر من التقدير، وإن كان الفصل الثالث من الخطورة بمكان، بحيث يحتاج إلى تريّث ومهل في دراسته. أما عن الطريقة المتبعة كمنهج فهي الدراسة الوصفية شعارا ودثارا في مجملها تعتمد على التحليل، والنقد أحيانا، ثم عرض ذلك على النظريات اللغوية والنحوية الحديثة، وإن كان أصعب شيء في البحث هو التزام بمنهج موحّد، وذلك لسبب معلوم، وهو أن كل الموضوعات اللغوية وغير اللغوية تراسل بعضها بعضا إن لم تكن بالشيء الكثير فبالقليل، وبالتالي يستلزم تعدد المنهج. أما الجانب التطبيقي فإنّي لم أفرد له فصلا خاصا به لطبيعة الموضوع الذي يحتاج إلى ضرب أمثلة في كل مبحث. أما الغاية المنشودة من هذا الموضوع فهي: "توظيف الحاصل، والجاهز، والمكرور من التراث النحوي واللغوي القديم،كلبنات أساسية ومنطلقات مركزية في عملية التجديد، والنشوء، والتحول، والإبداع لبناء المشروع المعماري النحوي واللغوي واللساني الحديث"وإن كان هذا المرسوم يستلزم مشروع حياة، إلا أني تمثّلته عقلية في البحث وذلك لكي لا أقع في محظورات البحث العلمي القويم، والتي تتمثل في إعادة شيء مفروغ منه، وهو ما يسمّى بـــ: تحصيل حاصل، وإن كان الطالب غير مطالب بالجديد في مرحلة الماجستير كما صرّح رئيس المشروع الدكتور عوني. ومهما يكن من أمر فإني قلّبت النظر فيه ودأبت في بحثه ليل نهار حتّ "رضيت من الغنيمة بالإياب" كما قال امرئ القيس، أما عن أهم الصعوبات التي واجهتني فبعضها يتعلق بالموضوع نفسه كصعوبة الفصل بين نحو التراكيب ونحو الصنعة وهذه أصعب جائحة منهجية كانت تزعزع من تماسك الموضوع أثناء التناول والبحث، وذلك لشدّة التعالق الذي بينهما، ولهذا استعملت مصطلح "النحو" فحسب بدون إضافة إلى اسم التراكيب أو إلى اسم الصنعة مثال ذلك النحو عند الخليل، والنحو والملكة اللسانية، والنحو والرياضيات في هذه المباحث، وكذلك صعوبة تحديد مسائل الفصول التي تكب في قالب الموضوع

بتناسق، وكذلك شحّ المصادر والمراجع التي تربط بين بعض المسائل كالنحو والرياضيات مثلا، أما عن الصعوبات الخارجية والتي كان لها تأثير وضغط على كتابة الموضوع، فحدّث ولا حرج وهي متعبات الحياة الحبلاة بمختلف المحاجزات، مما تسببت في عنف أسلوب الكتابة، أو عنت من حيث الاختيار والانتقاء للنصوص وغيرها من العوائق، فهذه بعض التعذيرات لمعرفة أسباب التقصير، أو الإهمال، ومهما يكن من أمر فإني مضيت قُدُمًا، وطرحت التسويف جانبا وما أحكم قول العرب حينما تقول "خير الفقه ما حاضرت به"، لأباشر الموضوع وجها لوجه، ولا أقول واجهته على استحياء بحجة الورع البارد، فإني اقتحمت فيه – بظلمي- على خطر الشبـــهات التي حفّت ببعض القضايا التي قد تفقد التـــوازن في البحث، وذلك أنه ليس في صالح الموضوع انتظار بعثة علمية إلى المشرق من الإدارة التي طالما حزّت في نفسي طوال سنتين!؟ أو إنظار الدراسات الحديثة حتى تستكمل تمامها ونضجها، أو لملمة الموضوعات المراجيح ذات الصلة بالمذكرة التي قد يفوت الوقت المسموح به أكاديميا بأضعاف مضاعفة حينها قد تكون حشاشة الحماس في البحث قد ماتت أو تلاشت مع مرور الوقت، وطاقة الإنسان جلّها إذا لم أقل كلّها في الحماس والأمل، لكن قد تكون هذه الظروف التي تلفّعت بمختلف المضايقات محك حقيقي لمعرفة نفاضة مستوى الطالب من حيث الصبر على البحث، وإن كان هذا التقييم هو من اختصاص لجنة المناقشة –فعذرا- وإنما ذكرت هذا لّما استوحشت الموضوع في رحلة البحث في يباب الغربة العلمية! ولعلّه كذلك من المنهج في المقدمة التي للطالب حرية تنفيس ضيق الخناق الذي كان يعانيه طوال رحلته، و ما أجمل هذا القول المتأنّق: **ولـــربَّ نازلةٍ يضيقُ لها الفـــتى *** ذرعًا وعنـــد الله منها المخرج**

ضَاقت فلمّا استحكمت حلقاتُهَا * فُرجت، وكنت أظنّها لا تُفرج**

أما تقسيم هذا الموضوع فقد جاء موزعا على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، وتلحقها خاتمة ولاحقة، وفهرس المصادر والمراجع المعتمدة، أما المقدمة: ففيها حكاية الطالب مع البحث من

حيز التصور والتكوين إلى مجال التحبير، أما التمهيد فيحمل أربعة عناصر للتعريف بالموضوع، أما الفصل الأول فيحمل تسعة مباحث تكاد تكون خاصة بنحو التراكيب، بحيث يبدأ بالنشأة الفنية للنحو، ثم علاقته بأشهر العلوم الدينية وزيادة قضايا أخرى، أما الفصل الثاني فيحمل تسعة مباحث تخص نحو الصنعة أتناول فيه مرتكزاته، وأبرز العلوم العقلية التي علقت به، وزيادة مسائل، أما الفصل الثالث فينقسم على قسمين:

أ. نحو التراكيب والنظريات الحديثة، ويحتوي على خمسة مباحث.

ب. نحو الصنعة من منظور اللسانيات الحديثة، ويحتوي على خمسة مباحث.

أما الخاتمة فتتضمن أبرز النتائج التي تم الوصول إليها.

أما اللاحقة فهي عبارة عن إرسال موجه إلى لجنة المناقشة.

وفي ختام هذه المقدمة، وبعد الحمد لله حمدا يليق بعظيم سلطانه ويكون سببا في مزيد إسباغ نعمائه وبعد الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل فامتثالا لقوله "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" (رواه الترمذي، وأبو داود، وأحمد)، أتوجه بشكري الجزيل المضمّخ بعطور المحبّة والتقدير إلى المشرف –الدكتور زروقي عبد القادر- الذي كان في إشرافه العلمي شرف وتكييف وتثقيف، والذي تعلّمت من لحظه وسمته قبل أن أتعلم من لفظه، والشكر موصول بكل ما تحمل هذه الكلمة من المعاني الطيّبة، والمشاعر السامية إلى رئيس المشروع الدكتور عوني أحمد محمد على توجيهاته العلمية، وتسهيلاته الإدارية، شكر تقدير وإكبار، والشكر يستغرق كذلك لجنة المناقشة، والتحكيم شكرا يسمو عن كل تعبير، وإلى كل من كانت له يد المساعدة في هذا البحث خفيّة أو ظاهرة.

الخشـــيرداودي / جامعة ابن خلدون – تيارت–

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (41)﴾
[سورة النّجم: الآية (38،41)]
اقرأ باسم ربك الذى خلق

تمهيد: التعريف بالكلمات المفاتيح.

-التعريف بنحو التراكيب وزيادة.

-علاقـــة نحـــو التراكيب بالفكر.

-المقصـــود بنحـــو الصنعة وزيادة.

-علاقـــة نحـــو الصنـــعة بالجدل.

التعريف بنحو التراكيب وزيادة: نحو التراكيب وهو مصطلح يكاد أن يكون جديدا في الساحة اللغوية، ركّبه الدكتور محمود محمد الطّناحي وحمّله مفاهيما موسوعية، وأعطاه أبعادا وظيفية كثيرة فقال في تعريفه بصورة شاملة: «نحو التراكيب، وهو الذي اتكأ على النظام وانطلق منه إلى إدراك العلائق بين أجزاء الكلام... وهذا تستطيع أن تدركه من أول كتاب سيبويه إلى النحو الوافي لعباس حسن، على تفاوت بين النحاة في ذلك وتستطيع أن تدركه أيضا في كتب أعاريب القرآن وتوجيه القراءات السبع والعشر والشواذ، وشروح الحديث النبوي، وفي شروح الشعر وكتب الأمثال وعلوم البلاغة. والنحو بهذا الوصف لا يصحّ أن يطعن فيه... لأن الطاعن فيه منتقص للعربية كلّها.»[1]فهو ينطلق من نظام نحو الصنعة ليتجاوزَه إلى أبعد مدى ممكن من المعيارية، ليبحث في علائق المركبات، إذًا فنحو التراكيب وهو النحو «القائم على رعاية المعاني والدلالات، التي خرجت بالنحو من دائرة القوالب والاطراد إلى العلاقات بين أجزاء الكلام وتلك المنادح الواسعة، من التقديم والتأخير والحذف والتقدير، والإضمار والفصل والاتساع والحمل والتضمين والجوار، والاستغناء ورعاية الظاهر واعتبار المحلِّ، ومعاني الحروف والأدوات ووقوع بعضها موقع بعض، وتبادل الأبنية.»[2]من خلال هذا تبين وبأوضح صورة أن نحو التراكيب يرتكز على أسس نحو الصنعة ثم ليتسع على معياريته خرقا فنيّا مطردا يتغلغل في أعماق الجمل والتراكيب للنصوص، «فهذا النحو القائم على رعاية التراكيب والدلالات في الكلام العربي الملفوظ والمكتوب هو النحو الذي ينبغي معرفته وتأمّله و الاستكثار منه لأنه بهذا المفهوم ملاك للعربية وقوامها، بل إنه كان يعبّر عنه أحيانا في القديم بالعربية وكذلك عبّر ابن خلدون عن النحو بعلم العربية.»[3] وذلك لشموليته التي استغرق بها كل طيّات النصوص نفاذا إلى أغوارها وأبعادها، صوتا، وحرفا، ومفردة، وعبارة وسياقا.

---

[1] مجلة الهلال، تاريخ النشر: 13 ماي 2008، القاهرة، مصر، (د،ع)، ص: 445.

[2] المرجع نفسه، ص: 440.

[3] المرجع نفسه، ص: 442.

علاقة نحو التراكيب بالفكر: وهذا هو مربط الفرس في الموضوع، فـــ(أل) في كلمة (الفكر) هي (أل) العهدية الحضورية وليست (أل) الجنسية الاستغراقية لكل أنواع الفكر، بمعنى أن نحو التراكيب الذي مرّغه النحاة في النصوص ذات الطبق العالي من البلاغة، هو نحو فكر وإدراك، وإبداع، وإنتاج، وهذا الذي يقصده د، مصطفى ناصف في تعريفه له عندما قال:«فالنحو ليس موضوعا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأيا واحدا. النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع.»[1]أما الإبداع النحوي عند الشعراء أو غيرهم من الكتاب يتمثل في تجاوزهم المعيارية، والصرامة القواعدية لإثارة أنواعا من الجمل والأساليب لتوليد ضروب شتّى من المعاني، ذلك أن الشعراء «يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها، يوتّروها، ويجرّبون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فاعلية لقول ما يريدون.»[2]أما الإبداع النحوي عند النحاة فيتمثل في خرق منشورات معيارية النحو خرقا فنيّا ثمّ توظيفهم الفكر في مجال النحو أو بما يُسمّى "الفكر النحوي" بحيث يتم البحث عن الروابط المبنوية والروابط المعنوية لتركيب دلالة النص الكلية، وبذلك يفهم النحوي رسالة النص على أكمل وجه من خلال عملية التركيب والربط بين أضرب الأساليب اللغوية المثيرة للمعاني التي تستجيب لسلطان النحو الذي يحكمها بعصب الإعراب ومختلف القرائن الأخرى. وبهذا يكون نحو التراكيب هو نحو فكر من حيث أنه يبحث في العلاقات الشكلية كالمبنى الصرفي والتركيب النحوي، والعلاقات الدلالية بمختلف مستوياتها خاصة عندما يُوَظّفُ في النصوص التشريعية التي يكثر فيها الإجتهاد بين الطوائف الإسلامية كالمعتزلة والأشاعرة والشيعة...ونحو التراكيب هو نحو فكر من حيث وجوده عند كبار النحاة كسيبويه، وابن جني ..الذين لم يضيقوا مفهوم النحو في حدّ ما ؟.

---

[1] النحو والدلالة: د، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2006، ص: 33.

[2] المرجع نفسه، ص: 34.

المقصود بنحو الصنعة وزيادة: وهو مصطلح وضعه الدكتور محمود محمد الطّناحي ليدلّ به على مجموعة من المضامين النحوية الخاصة به، فقال في تعريفه: «هو النظام والقواعد والتعريفات والقوالب، وما صحب ذلك كلّه من العلة والعامل، ولبعض خلق الله في أن يضيقوا بالنحو على هذا الوصف؛ لأن فيه أحيانا ما يكدّ الذهن ويصدع الرأس،... ولكنّه على كل حال علم ينبغي أن يعرف ويحاط به.»[1] أما من حيث أنه علم لأنه قانون العربية الذي يتحكم في أواخر الكلم إعرابا وبناءا، أما إذا بالغ النحاة في هذا وصار «نحو الصنعة المتمثل في التعريفات والإخراج بالمحترزات والحدود والقوالب والنظام والاطراد.»[2] مظنّةً للخلاف والجدل فإن المتعلم قد يستغني عنه لما فيه من كدّ الذهن ورشح الجبين، ولهذا التمس عبد القاهر الجرجاني بعض العذر للطائفة التي عاصرها والتي كانت تذمّ تعلم النحو لما فيه من مشقّة على النفس فقال: «فإن بدؤوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرّياضة لضرب من تمكين المقاييس في النفوس. كقولهم: كيف تبني من كذا كذا؟ وكقولهم ما وزن كذا وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم: ما وزن عزويت وما وزن أزونان؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف. لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم؟ وأشباه ذلك. وقالوا: أتشكّون أن ذلك لا يجدي إلا كدّ الفكر وإضاعة الوقت؟ قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمّنا أمره فقولوا فيه ما شئتم، وضعوه حيث أردتم.»[3] لأنه فيه تعقيد يفضي للملل، وقد يكون عرضةً لتعلّم الأهم منه، الذي يبحث في أسرار العربية، على الرغم من أن الأصل في نحو الصنعة أنه سهل المسالك من حيث التنظيم والدقة التي يتميّز بها ومن حيث المبادئ الأولية وإلا فهو صعب لكي نكون على ذُكْرٍ، فالمقتصر على المهم منه قد يهديه إلى فهم سليم للعربية إذا كان خاليّا من التشديد والغلو.

---

[1] مجلة الهلال، ص:444، 445، بتصرف.

[2] المرجع نفسه، ص:44.

[3] دلائل الإعجاز: للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار مدني بجدة، مصر، ص:29.

علاقة نحو الصنعة بالجدل: ظهر الجدل النحوي حينما اشتدّ التنافس بين أتباع رؤساء المدارس، حتى لا تكاد تجد مسألة نحوية لا ينبض في عرقها خلاف، أو تعصب، ومن شدّة هذا التعاظل النحوي، أن أعرابيا مرّ على مجلس من مجالس النحاة يتساجلون فيه، فقال على البديهة: «أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا.»[1] وذلك أن النحاة لما بالغوا في صناعة النحو والبحث في أوجه الرفع والنصب والجزم، والكلام في التقدير والحذف وما شابه ذلك من دون أن يرتقوا بالنحو في البحث في بلاغات النصوص، ولقد أحسن أبو حيان التوحيدي التعليق على هذا الانطباع فقال:«إن الكلام على الكلام صعب، لأن الكلام على الأمور المعتمد فيها على صور الأمور وشكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحسّ ممكن، وفضاء هذا متسع، والمجال فيه مختلف. فأما الكلام على الكلام فإنه يدور على نفسه ويلتبس بعضه ببعضه، ولهذا شَقَّ النحو.»[2] إذا فصعوبة النحو نابحة من أمرين أولا من صعوبة صنعة النحو في حدّ ذاته، والأمر الثاني من الخلاف النحوي الذي يفتعله النحاة، مثال ذلك كتاب الإنصاف الذي يعدّ بحق عينًا نضّاخةً للنحو الجدلي، وهكذا شأن كل علم لما يزيد عدد المشغلين به، ويروى أن الجاحظ وهو من رهبان العربية فهما لها كان يتذمّر من هذا العنت النحوي فقال: «قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها! وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟»[3] فهذا أثر من آثار دليل على التوهّج الذي أصاب نحو الصنعة خلافا وإلغازا، وجدلا، كما يدل هذا من جهة أخرى على الطاقة التفسيرية والحجاجية لدى النحاة في مقارعة أدلة بعضهم بعضا ليستتبّ أصل مذهب على الآخر، وبهذا يكون نحو الصنعة هو نحو نظام من حيث أن له قوانين وضوابط تحكم اللغة بمختلف رتبها في الفصاحة إعرابا وبناءا، ونحو جدل من حيث أن في كل مسائله أو أغلبها تعدد الأقوال فيها.

---

(1) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: د، محمد عيد، الناشر عالم الكتب القاهرة، 1989، ص: 57.

(2) الإمتاع والمؤانسة:لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: هيم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ص:139.

(3) النحو الغائب: د، عمر يوسف عكاشة، دار الفارس، ط1، 2003، ص: 38.

الفصل الأول: نحو التراكيب– النشأة، المجال، العلاقة.

- النشأة الفنيّة للنحو.
- النحو عند الخليل.
- نحو التراكيب عند سيبويه.
- نحو التراكيب والفقه.
- نحو التراكيب وعلم التفسير.
- نحو التراكيب عند ابن جنّي وأثره في البحث البلاغي.
- نحو التراكيب في نظرية النظم.
- نحو التراكيب عند المعتزلة.
- النحو والملكة اللسانية.

النشأة الفنيّة للنحو: يكاد يُجمع الدارسون المحدثون كافة إلا من شذّ منهم بدليل معطّل لا يقوم على ركن، أنّ النحو العربي كانت بدايته فنيّة فطرية، وذلك لعلّة بسيطة، أنه لو قيل أنّ النحو أوّل ما جاء علما مضبوطا، ومقنّنا يعني هذا أسبقيته على العربية وهذا محال عقلا، بحيث لا يمكن أن يُتصوّر وجود نحو ثم وجود لغة، يقول د، مختار عمر: «وفي رأينا أن النحو العربي قد نشأ فنّا قبل أن يكون علما أي أن هذه الطرق الخاصة بالأداء في اللغة قد التزمت باطّراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طبائعهم قبل أن توضع لها قواعد النحو.»[1] فالأصل في العربية أن النحو موجود فيها منذ عهد أبينا إسماعيل عليه السلام كأول نبيّ تكلم بها حتى إلى زمن فساد السليقة العربية، ويقول أ.د، عبد الجليل مرتاض: «ومن البعيد عن الصواب في نظري أن نعنون مثل هذه الأبحاث باصطناع كلمة "نشأة" النحو العربي لأن النحو العربي بمعناه العملي أو التطبيقي على الأقل كان قد نشأ مع هذه اللغة نفسها في أول نشأتها المجهولة، وظلّ يصاحبها طول حياتها السالفة، فيتطور بتطورها، ويخمل بخمولها. ولربّما زالت بعض قواعده، بزوال ظواهر منها، إلى أن وصلنا ناضجا كنضجها ومدهشا للنّاس كإدهاشها لهم. وعلى هذا فإن النحو العربي بمعناه العملي قد وجد قبل أن تُستنْبط أسسه، أو توضع له قواعده قبل نهاية القرن الأول الهجري.»[2] إذا فهذا كلام موضوعي، وراجح في بابه يستوعبه أي مطّلع على حياة العرب والعربية قبل الإسلام، فالبديل العلمي لكلمة "نشأة" النحو العربي يمكن أن تستبدل بكلمة "تاريخ" النحو العربي، لأن كلمة "تاريخ" تشمل بدايته الفنيّة، وبدايته العلمية، ثم إن العلم يدرس الفنّ، فلا يمكن الفصل بينهما، أما السبب في التخلي عن اصطناع كلمة "نشأة" وإن كانت مقبولة لكي لا يكون الأمر لزوم ما لا يلزم، إلا أنها قد توحي بأن النحاة العرب القدامى قد أبدعوا علما من عند أنفسهم لم يكن موجودا في مَن قبلهم بتاتا، وهذا محال لأن النحو موجود بالفطرة والجبلة في سلائق العرب.

---

[1] البحث اللغوي عند العرب: د، أحمد مختار عمر، القاهرة، ط7، 1997، ص: 124.

[2] الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية: أ. د، عبد الجليل مرتاض، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 95.

أما البداية العلمية عند النحاة الأوائل إلى عهد الخليل وسيبويه فهي عملية استنباط بتتبّع واستقراء في لغة تكلّمها أصحابها بنحوها بدون تكلّف وعناء، والدليل على ذلك ما قاله أبو سليمان شيخ أبي حيان التوحيدي :«نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة، فلو كان إلى الكمال سبيل، لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا، أو فطنتنا مع فطرتهم.»[1] فهذا النص دليل على أسبقية النحو الفنيّ الفطري على النحو العلمي التقعيدي، قد يكون دليلا من جهة أخرى على توقيفية اللغة مادام أنه نابت مع نبات العربية في ألسنة العرب ولا استقلال لأحدهما عن الآخر، ولاشك أن العربية قد مرت بهرم زمني يجمع بين ثنائيتي التطور والتدهور إلى أن جاء الإسلام فبلغت فيه الذروة في البلاغة والبيان، كما أنه كان عاملا من بين عدة عوامل يدفع علماء العرب على أن يكتشفوا علما مضبوطا من شأنه يحفظ اللسان والقلم من اللحن ويزيدهم على فهمهم الفطري فهما علميا آخر للعربية، ثم إن هذا العامل الديني كان من أكبر العوامل التي أخرجت النحو من حيز الفنّ إلى مجال العلم، وهذا بحكم امتزاج العرب بغيرهم من الأمم والشعوب الذين يتكلمون غير العربية، ودخولهم الإسلام فبدأت بوادر اللحن تظهر في ألسنتهم، فخشي هنالك علماء العرب على قداسة القرآن الكريم من اللحن فكان هذا النحو الذي كاد أن يجمع كل معايير العلم المضبوط الصارم على يد النحاة العرب القدامى الذين استمدوا كماله من «النحو الفنيّ الذي يعد أساسا للصحة اللغوية فهو جزء من اللغة وعنصر أساسي من عناصر تكوينها كلغة مهذّبة راقية، وهو في نشأته يكاد يكون فطريّا، وإن الأساس في وجوده هو المجهود العقلي، فالنحو الفنّي إنه كسائر الفنون يسبق النحو العلمي، ففن الهندسة أو الهندسة العلمية، وجد قبل أن يوجد علم الهندسة...»[2] إذًا لقد تبين وبأوضح صورة أن النحو نشأ فنًّا قبل أن يكون علما لأنه كان نحوا ميدانيا عمليا استعماليا لأنه ناموس العربية الذي تشكّلت به فهو لا يفارقها ما دامت قائمة على ألسنة العرب المتكلمين بها

---

[1] الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث: د، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص:197.

[2] ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996، ص:24.

آنذاك، فلو أتينا بواحد من أقحاح العرب ممن امتنعوا على قول "لا إله إلا الله" كالوليد ابن المغيرة مثلا، أو أبي جهل وقلنا له فسّر هذه الكلمة يعني كلمة التوحيد لاستغرق في تفسيرها رحلة غدوها شهر ورواحها شهر، وأتى بالبيان الشافي الذي يغيب على كبار المفسرين، والسرّ في ذلك أنه عربي الأرومة نحوه في لسانه، وعلى سمت ألسنة العرب جاءت لغة القرآن الكريم بخصوصيتها القدسية ليتحدى به الثقلين الجن والإنس، فهذا النحو الفطري الذي فُطِرَ عليه قد يكون وبلا شك أرفع مستوى وأبعد غورا وأكبر فهما للعربية من نحو النحاة لها الذي يتّسم بسمات التفكير العلمي كالاصطلاحات والتقسيمات، والتفريعات، والمنهج، وغير ذلك، فمشركي العرب لما صبروا على حزّ الغلاصم، وضرب الجماجم بمتون الصوارم كانوا أعرف النّاس بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) لمعنى كلمة التوحيد، فكان فهمهم يعادل فهم كبار الصحابة لها فيعرفون ماذا تثبت، وماذا تنفي ويعلمون أساريرها، وسرائرها ولهذا امتنعوا عن قولها في الجد والهزل، لدرجة كمال فهمهم للغة القرآن الكريم بنحوهم الفطري! أما موقف ابن فارس الذي خالف به إجماع المؤرخين قدماء ومحدثين الذي يرى فيه«أن القوم قد تدالوا الإعراب أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أوّلها:

شاقتك أظعان لليلى*دون ناظرة بواكرُ**

فنجد قوافيها كلها عند الترنّم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون.»[1] وإن كان هذا المذهب لم يلق رواجا في وقته لضحالة الأدلة التي جاء بها، إلا أنه لقي في العصر الحديث من يأخذ به ويدافع عنه بل ويسكب عليه من الأدلة القرآنية والآثار التاريخية وهو الدكتور عبد العال سالم مكرم الذي يقول:«بأن العرب من يجيد القراءة والكتابة، ومن خلال هذه الإجادة نضع أيدينا

(1) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:للإمام ابن فارس، تحقيق: أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص:17.

على جذور القوعد النحوية واللغوية التي تعين على حسن القراءة، وضبط الكتابة، والتزام النهج السليم الذي تدعو إليه ضوابط اللغة وتراكيبها.»[1] أما عمل أبي الأسود يعدّ في نظره ونظر ابن فارس ترميم و تكميل لما اندثر من النحو، ثم إنه يتسرب هذا الاتجاه إلى أن يصبح نظرية على يد الدكتور محمد رشاد الحمزاوي يقرر فيها بضربة لازب:«أن النحو العربي قد قُنّنَ وقُعّدَ قبل ظهور الإسلام.»[2] فهذه أشهر الأقوال في نشأة النحو العربي التي حادت عن إجماع العلماء، وإن كانت لا تخلو من قوادح الظنون و الرّيب لما فيها من تزلف و عجلة في الحكم، أما الوجه الذي يقبله العقل، ويؤيده النقل، وهو مذهب الدكتور أحمد مختار عمر الذي يقول فيه:«الذي نراه أن اللغة العربية لابد أن تكون قد مرت بمراحل من الاضطراب وعدم الإستقرار...فكانت في أول الأمر بسيطة غير مطردة ولكنها مع الزمن قد نمت وعمت والتزمت واستقرت في النفوس على وجه يجعلها ملكة.»[3] فهذا كلام مؤصل في بابه بدليل الأمثلة الشذوذ و التجوّز في اللغة والنحو التي نجدها في النصوص الشعرية القديمة مما يدل على أن اللغة قد مرت بمراحل قبل نضجها، ولقد كان الخليل بن أحمد ذا نظرة فاحصة عندما قال: «إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها.»[4] وهذا النحو الفطري اشترك فيه جميع العرب الأقحاح البائدة منها، والعاربة، والمستعربة، الذين تكلّموا العربية سليقة صافية من كل شوائب اللحن والالتواء في الكلام، وبهذا يمكن القول أن النحو الفطري عند العرب هو نحو توقيفي كتوقيفية اللغة نفسها على أرجح الأقوال، بمعنى أنه وحي وإلهام رباني قذفه الله عزّ وجل في ألسنة العرب قاطبة بمختلف عهودها على بصيرة نحوية واحدة.

---

(1) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي:د، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، ص:18.

(2) نقلا عن: العربية و الإعراب:د، عبد السلام المسدي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص:18.

(3) البحث اللغوي عند العرب، ص:81،82.

(4) بحوث ومقالات في اللغة: د، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1995، ص:153

النحو عند الخليل: الكلام في النحو عند الخليل هو الكلام عن النحو العربي الأصيل الفكر، والنشأة، وهو نحو رفيع المستوى من جميع الجهات من حيث الحدود والرسوم التي وضعها لتقعيده، ومن حيث المضمون الفكري، ولقد أمّ جميع النحاة في وقته بدون منازع، بل وأمّ أعلمهم ولعل شهادة أبي الطيب اللغوي تشير إلى هذا لّما قال في سيبويه «وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل.»[1] فـــ"بعد" هنا تفيد التدرج وتأخر شيء عن آخر، فالخليل أعلم من سيبويه مهما طغت شهرته الأفاق، ومهما يكن من أمر «فقد كان المنظر والمؤسس لبعض العلوم التي عرفها المسلمون وكان من أبرز القائلين بفكرة الأصلية والفرعية التي عرفت في النحو العربي، وعقلية الخليل التي تعاملت مع سلائق العرب تعاملا واعيا مدروسا قد مكّنته من إرساء المصطلح النحوي في هذه المرحلة.»[2] ثم إنه جمع أكثر من اختصاص، وأخذ بناصية كل فنّ ولج فيه، فقد كان معجميا، وراوية، وعروضيا، ونحويا، ورّث علم النحو لتلميذه سيبويه وكذلك الكسائي وغيرهم، كما أنه تعلّم النحو على يد كبار العلماء بحيث «ورِثه عن أستاذيه: عيسى بن علي بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء حيث أتقن جميع ما أخذه من قواعد نحوية.»[3] فهذا دليل على أنه ورثه كابرا عن كابر بسند علمي متصل إلى الإمام علي رضي الله عنه، ولهذا كله تكوّنت لديه فتوة علمية جعلت له فضل السبق إلى بعج كثير من القضايا فقد «بسط النّحو، ومدّ أطنابه، وسبّب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته، ثم لم يرضى أن يؤلف فيه حرفا أو يرسم فيه رسما، فنـــزاهة بنفسه، وترفعا بقدره، إذ كان قد تقدم إلى القول فيه، والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن قد تقدمه تاليا، وعلى نظر من سبقه محتذيا، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه، من علمه، ولقنه عن دقائق نظره، ونتائج فكره. ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه، وتقلده وألف فيه "الكتاب" الذي أعجز

---

[1] مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002، ص: 71.

[2] التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: د، شعبان عوض، دار المكتبة الوطنية بنغاري، ط1، 1999، ص: 318.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي –آراء وإنجازات لغوية–: د، فخرى خليل النجار، دار صفاء، عمان، 2008، ص: 33.

من تقدم عليه كما امتنع على من تأخر بعده.»[1] فلقد كان "الخليل" شديد المفعول في عقلية تلميذه، حتى لا يكاد هذا الأخير يسقط اسم شيخه صفحة من صفحات كتابه، ولو بإشارة بضمير الغائب، فمهما قيل في نحو سيبويه، من دقة وإحكام لمفاصله، إلا والخليل معه شريك في الفضل، بل وسابق عليه في الأصل إلى كثير من المباحث في دلالات الجمل والتراكيب بفحص علمي دقيق، ولهذا جاء بناء تلميذه شامخا، لما مدّ جذوره إلى فكر شيخه «وتستطيع أن تقول في إجمال: إن جمهور ما يصوّره سيبويه في كتابه من أصول النحو والصرف وقواعدهما إنما هو نسيج أستاذه الخليل.»[2] ثم إن الخليل سبق سيبويه في دراسة النحو وكأنه جاء مقدمة معتّقة لموضوع كتابه الذي لا يزال يُناقشُ إلى يومنا ذا، والأعجب ما في الأمر أن صاحبه لم يضع له خاتمة لأبوابه بل تركه مفتوحا لتتناوله الدراسة بعد الدراسة، وهنا قد يكون عرفانا للخليل قبل سيبويه الذي أحسن إحكام عقل تلميذه بروابط الفكر العربي الأصيل.

ولقد نسبت مجموعة من الكتب إلى الخليل ككتاب "الجمل" وهذا الكتاب فيه نحو من الطراز العالي وهو أقرب ما يكون إلى عقلية الخليل من غيره، لكن شح المصادر التي تناولت كتب السلف تجعله غير مقطوع به تماما إليه، وكذلك كتاب المنظومة النحوية المنسوبة إليه، وهي صنع فريد جمع الصلابة في المادة، والطلاوة في النظم، منها قوله:

النحو بحر ليس يُــدْرَكُ قَعْرُهُ ****وَعْرُ السَّبِــيلِ عُيُونُهُ لَا تُنْضَــبُ

واقْصُدْ إِذَا مَاعُمتَ فِي آذِيِّهِ** فَالْقَصْدُ أَبْلَــغُ فِي الأُمُورِ وَأَذْرَبُ**

واسْتَغْنِي أَنْتَ بِبَعْضِهِ عَنْ بَعْضِهِ ****وصُنِ الذِي عُلِّمْتَ لَا يَتَشَذَّب[3]

---

[1] النحو العربي، نشأته وتطوره، مدارسه، رجاله: د، صلاح رواي، دار غريب، القاهرة، 2003، ص:173.

[2] المرجع نفسه، ص:17

[3] المنظومة النحوية النسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، دراسة وتحقيق: د، أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1995، ص: 51

فهذه الأبيات يشير فيها أن للنحو قمما شوامخا لا يمكن الإرتقاء إليها بسهولة بحيث يعظّم من شأنه بأنه«بحر عميق وطريقه وعر وعيونه فياضة فعلى من يقترب منه أن يكون حذرا، وعلى متعلم النحو أن يقتصد في بداية أمره حتى لا تطيح به الأمواج العاتية، ويجب أن يأخذ منه المتلقي بالقدر المناسب تدريجيا، وهذه سمة المعلم الحقيقي أن يكون مرشدا لطلابه في كيفية تناول القواعد لا أن يقدمها فقط.»[1] إذًا فهو يراعي ظروف غير المتخصص أو المبتدئ الناشئ بالقصد في الطلب والأخذ بالأولى والأهم، وهذا منهج تعليمي ينصح به الخليل، أما صاحب الاختصاص فإنه يغلظ له القول و يشق عليه وهذا للإحاطة بهذا العلم والغوص فيه وذلك عندما يقول:«لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلّم ما لا يحتاج إليه.»[2] وهذا المرسوم يجب أن يعمل به كل من أراد تفجير ينابيع العربية لمعرفة جلالها المتخفّي في تراكيبها وأساليبها، ثم هذا بيان لا يصدر إلا من شيخ متضلع في علم العربية أنجد فيها وأغار، ومما سبق ذكره فقد كان «يتحرك الخليل بين طاقتين: طاقة التنظير والكشف، وهي طاقة خلاقة ومبهرة، وطاقة التعليم في هزّ الفكر اللغوي، وإضافاتها في حقل التعليم إضافة تربوية، إذ من خلالها تصاغ القواعد النحوية و الصرفية، واضحة المصطلح والمثال.»[3] فهذه صورة مجملة وموجزة تشهد للإمامية الخليل ابن أحمد في اللغة والنحو على حدّ سواء وخاصة في وضعه للحدود والرسوم لهما، ومهما يكن من أمر فلقد «بلغ النحو على يدي الخليل مرحلة النضج والاستقرار في مصطلحاته ومسائله وقيل عنه أنه أعظم نحوي حملته الأرض بل أعظم نحوي على مدى العصور.»[4] ثم إنه كان رحمه الله يمثل مناعة الفكر النحو العربي من الثقافات الدخيلة، فكان النحو في هذه الفترة نحوا محررا من كل تحوير، استمدّ صفاءه من صفاء المحيط آنذاك من كل لوثة عجمية مظنون فيها.

---

[1] المرجع السابق، ص:ن.

[2] نقلا عن: الصورة والصيرورة: د، نهاد الموسى، دار الشروق، عمان، ط1، 2003، ص:63.

[3] المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل، ص:51.

[4] النحو والنحاة(المدارس والخصائص): د، خضر موسى محمد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003، ص:18.

نحو التراكيب عند سيبويه: لقد بلغ النحو عند سيبويه قمّة التطوّر في الفكر، بحيث كشف كل محجوب عن قاعدته، وأدرك كل مطلوب بها، وذلك عندما وظّفه في البحث عن أسرار الكلم جملا، وتراكيبا، وسياقا، غير أن النحاة الذين جاؤوا بعده نمّطوا النحو وجمّدوه في الأغلب الأعمّ و لم يواصلوا مسيرة البحث بنفس السبل التي انتهجها الأوائل، قال د، مختار عمر:«وقد كان من سوء حظّ النحو العربي أن جاء سيبويه في وقت مبكر جدا لا يتجاوز النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، إذ نتج عن تفوّقه وشدّة إعجاب النحاة به أن أصيب التفكير بشلل، ودار الجمع في فلك سيبويه، واتخذوه أساسا لدراستهم، ولذا لم يطوروا هذه الدراسة بالقدر الكافي، وتحوّلت كثير من الدراسات النحوية إلى مجرد شروح له.»[1]والأكثر من هذا أنهم تعبدوا لأقواله إلى درجة التقديس ففتنوا بالذي قام به فكل المدارس النحوية التي جاءت بعده أخذت بأقواله بين القلة والكثرة، وداروا في فلكه إلا في القليل النادر فاحترق النحو قبل أن ينضج عند بعضهم، وهذا لا يعني أنا لا نجد جوانب إبداعية في نحوهم مشرقة وإنما«عظمة هذا الصنيع متمثلة في ذلك كله قد ألقت في روع اللغويين أن سيبويه وصل بعمله إلى قمة المجد العلمي، وليس بعد صنيعه زيادة لمستزيد ولا منفذ إلى الكمال. وترجموا هذا الإحساس بعبارات تنبئ عن إجلالهم لهذا العمل وعن يأسهم من مجاراته مثل: من أراد أن يصنع في النحو كتابا بعد سيبويه فليستح، وكتاب سيبويه قرآن النحو، وهل ركبت البحر؟، قولة اعتادوا ذكرها لمن يريد أن يقرأ كتاب سيبويه.»[2]كل هذا جعل كتابه له جانب سلبي في حركة تطور النحو، ويبوء بهذا من غلوا فيه إعجابا من دون أن يحكموا ميزان العقل، أما النحو عنده يعني "سيبويه" فهو نحو أصيل وخالص من الشكوك العلمية التي نجدها في نحو المتأخرين بأنه نحو ممزوج بأنواع الثقافات اليونانية، ومن عمق نحو التراكيب في هذه الفترة

---

(1) البحث اللغوي عند العرب، ص:124.

(2) شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد بن المرزبان السيرافي، تحقيق: د، محمد الهاشم، دار الجيل، بيروت، ج1، ط1، 1996، ص:8.

عنده أنه«لم يستخدم سيبويه مصطلح الجملة، ولكنه استخدم مصطلح الكلام للتعبير عن التراكيب المفيدة، لأن هدفه من كتابه دراسة التراكيب المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، ولا يعنى بغيرها مما لا يقصد لذاته.»[1] فلقد تعامل مع اللغة بعقلية رياضية بحتة وبكل روح علمية وموضوعية، وهذا كله من المنهج الصحيح، فبناؤه لهرم القاعدة النحوية كان يراعي فيه كل الأوجه المحتملة التي يمكن أن تعارض بناءه من كلام العرب الذي اجتمعت فيه كل الرتب من القبيح إلى الأبلغ في اللغة، ومن الشاذ المطروح إلى المطّرد في النحو، فاستيعابه لكلام العرب جعله يقول:«ليس شيئا يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها.»[2]يكاد هذا الكلام أن يكون حكمة تجمع شتات لسان العرب وابتكارا علميا حملق فيه بصره وبصيرته بفكر وقاد وذكاء حاد، وذلك عندما يلتمس العذر العلمي لكل تخريج لغوي أو نحوي لكلام العرب، وحري بأي باحث في أصول النحاة والنحو أن يطلع على عقلية سيبويه في تعامله مع كلام العرب في كتابه، ومن أمثلة نحو التراكيب عند سيبويه عندما يأتي بأمثلة يصنعها ثم يبحث فيها في فضاء الفكر النحوي، باتزان علمي ثابت وذلك عندما يقول:«واعلم أنّه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول:عبد الله هو فيها، وهو غيره. واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول قومك نعم الصغار ونعم الكبار، وقومك نعم القوم وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم.»[3] فالقراءة الأولية لهذا النص تكشف دقة المصطلحات المستعلمة كلفظة "محال" و"لا يجوز"...فهي تتميز بالاقتصاد اللغوي، ودقة الوضع المناسب لها، ولقد علّق أحد الدارسين المحدثين على هذا النص بما يلي:«**أولا**: لا أحد يجادل في صحة: عبد الله نعم الرجل، من الجانب النحوي فإن سيبويه يقيد صحة إقامة التركيب، بصحة الجانب الدلالي، إذ لم يكن عبد الله هو المقصود عند إنشاء المدح،

---

[1] الدلالة والتقعيد النحوي: د، محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص:438.

[2] أصول النحو في ضوء مذهب بن مضاء القرطبي: د،بكر عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999، ص:23.

[3] الكتاب: لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2004، ص:18

فلا بد أن يصح المعنى ويصح التركيب معا، **ثانيا:** قومك نعم الصغار ونعم الكبار، فالمخصوص بالمدح هنا القوم كلهم لا الصغار باعتبارهم صغارا، ولا الكبار باعتبارهم كبارا، وإنما باعتبارهم جميعا معادلا تكوينيا للقوم؛ فهم القوم، والقوم هم جميعا، **ثالثا:** إن قول سيبويه: واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم لا يعني مطلقا أن هذا التركيب غير سائغ نحويا، وإنما يعني أنه لا يجوز أن يرد مورد مدح القوم جميعا.»[1] إذا فسيبويه يجعل السيادة للمعنى في التراكيب، ولا يصح أي تركيب مهما علت فصاحته حتى يعرض على المعنى الذي هو قطب الرحى وحلقة التواصل، ثم بعد ذلك السلامة اللغوية والنحوية لهذا التراكيب، وهذا لاجتناب اللبس الذي قد يحدث في ذهن المتلقي وليكون التركيب على بينة لفظية ومعنوية، ويقول سيبويه في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" بثقة علمية مركزة:«فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن؛ فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا. وأما المحال؛ فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول:أتيتك غدا، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو:قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك. وأشباه هذا وأما المحال الكذب؛ فأن تقول، سوف أشرب ماء البحر أمس.»[2]لقد قسم سيبويه الكلام بين ثنائيتي الاستقامة والإحالة إلى خمسة أنواع لا تزيد ولا تنقص، مما يدل على حضور نفوذ فكره في ملاحظة أنماط كلام العرب الحادثة والكامنة ثم عرضها على مراسيم النحو بمعناه الواسع لمعرفة المستقيم نحويا ودلاليا من المعوج، ثم إن د، حماسة توغل في أبعاد هذا النص الموجز إلى أكثر من أربعين صفحة حتى وجد له مقاربات من مستحدثات الأنظار تدل على متانة فكره النحوي ، وصلاحيته أن يطبّق على جميع الألسنة البشرية والدليل على هذا اهتمام أصحاب النظريات الحديثة بكتابه منذ زمن بعيد قبل محدثي العرب.

---

[1] اللسانيات: المجال، والوظيفة والمنهج: د، سمير شريف، عالم الكتب الحديث الأردن، 2005، ص: 242، بتصرف.

[2] نقلا عن: النحو والدلالة، ص: 81، 82.

نحو التراكيب والفقه: لا يستطيع أي فقيه مهما علت مرتبته في اختصاصه، ذي غُلّةٍ من علم النحو أن يشق أنهار علم الفقه، فعلم النحو يَكفَلُ للفقيه النجاة من سطوات النصوص وخاصة منها ذات الأحكام الوعرة النابضة بمختلف المعاني التشريعية، ثم إن الفقهاء يحتاجون علم النحو خاصة منه الذي يبحث في مقاصد التراكيب، والأساليب، والجمل، ذات الطرائق المتباينة في أبنيتها، قال ابن حزم الظاهري:«ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ليعلم عن الله عز وجل وعن النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون عالما بالنحو الذي هو: ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ، فمن جهل اللغة وجهل النحو...ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه.»[1]فهذا النص من صاحب المدرسة الظاهرية في الفقه، فقد بيّن فيه حاجة الفقيه الضرورية لنحو التراكيب الذي عرّفه بأنه ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن وبه يعرف معاني الكلام، وهذا هو الأصل في النحو للاستنباط واستخراج المقاصد الفقهية لِيَنْجُوَ من نجا على بيّنة ويهلك من هلك على بينة مثلا في قوله تعالى: ﴿**قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**﴾[2] «إن قلت: ما فائدة (من) في غضّ البصر، دون حفظ الفرج؟ قلت: فائدته الدلالة على أن حكم النظر أخف من حكم الفرج، إذ يحل النظر إلى بعض أعضاء المحارم، ولا يحل شيئا من فروجهن.»[3] إذًا فإعطاء نحو التراكيب معنى لـــ"من" فسّر الآية الكريمة غاية التفسير وأبعدها من كل وتمحل قد يشلّ أو يسيء بالحكم الفقهي لها، يقول الإمام فخر الدين الرّازي: «اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة

---

[1] الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية: د، أحمد فرحان الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2001، ص: 44.

[2] النور (29، 30).

[3] فتح الرحمن بكشف ما يتلبس في القرآن: لأبي زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد الصابوني، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005، ص: 230.

بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلابد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة يتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف علة الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجب.»[1] لقد برهن الإمام الرازي بطريقة أصولية وبحجج قاطعة الدلالة على أن من أدوات الفقيه أو المفسر اللغة والنحو والتصريف، ولا يمكن تصور عالم يريد الخوض في غمار المعاني القرآنية أو الحديث النبوي بدون هذه الآلات، مهما بلغ تحصيله العلمي لأنهما بلسان عربي مبين، ومن الدقة القرآنية المتناهية أن فيه أحكام تحلل أو تحرم بفتحة أو ضمة لأن لهما معاني في ذلك النظم، مثال ذلك ماورد في كتاب مجالس العلماء للزجاجي قصة احتاج فيها الفقيه إلى النحو وهي كالتالي:«كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أفتنا حاطك الله في هذه الأبيات:

فَإِنْ تَرْفَقِي يَا هِندُ فالرّفْقُ أَيْمَنُ** وإن تَخْرَقِي يا هندُ فالخَرقُ أَشْأَمُ**

فَأَنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمــةٌ** ثلاثا ومن يخرق أعقُّ وأظلـــــمُ**

فقد أنشد البيت "عزيمةٌ ثلاثٌ" و"عزيمةٌ ثلاثا" بالنصب فبكم تُطلق بالرفع؟ وبكم تطلق بالنصب؟ قال أبو يوسف: هذه مسألة فقهية نحوية.»[2] فتورّع أبو يوسف للاقتحام فيها لخطر علم النحو الذي يعطي المعاني للحركات الإعرابية، فأشار على الخليفة بالكسائي لمكانه في علم النحو فأجاب بما يلي: «أما من أنشد البيت بالرفع فقال عزيمةٌ ثلاثٌ، فإنما طلقها واحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة، ولا شيء عليه وأما من أنشد عزيمةٌ ثلاثًا فقد طلقها وأبانها، لأنه كأنه قال: أنت طالق ثلاثًا.»[3] وهذه مسألة من مسائل تثبت أن هناك شيئا موصول الصلة بين

---

[1] الدراسات اللغوية في مصر: شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص: 248.

[2] مجالس العلماء: للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر الخانجي بالقاهرة، ط3، 1999، ص: 152.

[3] المصدر نفسه، ص: 153.

العلمين، فلولا علم النحو ما أجاب الكسائي على هذه المعضلة التي روّعت قلب أبي يوسف، بحيث أعمل الفكر في علم النحو ثم أبان الحكم الفقهي للروايتين (النصب والرفع) ومن أهمية نحو التراكيب أنه يكشف أسرارا وخفايا تخالف عرف الناس وما ألفوه عندما يُربَطُ بين الآيات فيفسر القرآن بالقرآن وذلك عندما «كان ابن عباس يرى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر آخذا من قوله تعالى: ﴿**وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾[2] وروي أن عثمان رضي الله عنه قد أتى بامرأة ولدت لستة أشهر فأراد أن يقضي عليها بالحد حتى ذكره ابن عباس فأقر به.»[3] بحيث أن في الآية الأولى يوجد عطف "الفصال" الذي: هو الفصل عن الرضاعة، على الحمل، والعطف يدل على الجمع لا الترتيب عند جمهور النحاة، والمجموع بينهما ثلاثون شهرا، أما في الآية الثانية لا يوجد فيها عطف بحيث أن مدة الرضاعة حولين كاملين بمعنى أربع وعشرون شهرا، فعرض ابن عباس آية الثانية على الأولى فاستنبط حكما فقهيا أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، بحيث:«كان للسياق دوره في فهم المعنى في التفسير عند ابن عباس، فهو لم يعزل الكلمة عن سياقها اللغوي ليوضح دلالتها المعجمية بل يفسر الكلمة وفق تداعيات المعاني، وتأثيرات الألفاظ من انضمام بعضها إلى بعض للكشف عن الدلالات الصحيحة للكلمة، وبذلك كان سابقا لعصره في تحديد أثر السياق في تحديد المعنى.»[4] هذه بعض الأمثلة التطبيقية التي تدل على أهمية نحو التراكيب بالنسبة للفقه، بحيث كلما ازداد الفقيه في إحكام هذا النحو ازدادت كفاءته في فتح مغاليق النصوص ذات الشجاعة اللغوية التي لا تظهر لمن خفت موازينه في دراية علم النحو بمختلف أبعاده.

---

(1) الأحقاف (14، 15).

(2) البقرة (232،233).

(3) التفسير اللغوي لغريب القرآن بالشعر العربي عن ابن عباس: د، حمدى الشيخ، مكتبة وهبة، القاهرة، ص: 331.

(4) المرجع نفسه، ص:335، 336.

وهذا مثال آخر يوضح أهمية نحو التراكيب في استنباط الأحكام الشرعية، يقول ابن تيمية في باب معاني اللام الإضافية:«واللام حرف الإضافة، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه، واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له، وهذا المعنى موارد استعمالها، كقولهم: المال لزيد، والسرج للدابة، وما أشبه ذلك »[1]ومن خلال هذا المعنى الذي الذي يوحيه فإنه تستنبط فائدة فقهية عندما«يتخرج على معنى الاختصاص الذي يدل عليه (اللام) حكم شرعي، وهو النهي عن مشاركة الكفار في أعيادهم، وذلك مستنبط من قوله صلى الله عليه وسلم: (أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا، فكان لليهود: يوم السبت، وللنصارى: يوم الأحد، فجاء الله بنا، فهدانا ليوم الجمعة...)، يقول ابن تيمية: "في هذا الحديث ذكر أن الجمعة لنا، كما أن السبت لليهود، والأحد للنصارى، واللام تقتضي الاختصاص. ثم هذا الكلام يقتضي الاقتسام، فإذا قيل: هذه ثلاثة أبواب، أو ثلاثة غلمان: هذا لي، وهذا لزيد، وهذا لعمرو، أوجب ذلك أن يكون كل واحد مختصا بما جعل له، لا يشركه فيه غيره. فإذا نحن شاركناهم في عيدهم يوم السبت أو عيد يوم الأحد ، خالفنا هذا الحديث، وإذا كان هذا في العيد الأسبوعي فكذلك في العيد الحولي،إذ لا فرق.»[2] إذا فهذا الاستنباط من شيخ الإسلام من أسرار الفقه وخفيّه التي لا تظهر لأيّ فقيه، فلولا إعطاء معنى الاختصاص للام في هذا النص النبويّ في حاق موضعه لبقي النص النبويّ كاظما لحكمه الفقهي، فبحرف واحد أسفر وجه الصواب، واستُغني عن حوك الكلام المستفيض.

---

[1] الدراسات النحوية واللغوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكم الشرعية، ص:467.

[2] المرجع نفسه، ص:468.

نحو التراكيب وعلم التفسير: من علوم الآلة التي يقوم عليها علم التفسير علم النحو وبالذات نحو التراكيب ذلك بأن علم التفسير علم قرآني، ونحو التراكيب يتجلى بأكمل وجه عندما يوظّف في تفسير النصوص القرآنية لخصوصيتها في الاستعمال اللغوي، فقلّة الزاد في علم النحو قد تحدث انفطارا في فهم كلام ربنا عزّ وجل، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية:«إن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.» [1] فهذا كلام من جوامع القواعد المدرسة التيميّة، وهو من فكّي أَسَدٍ، لا يتحلحل، إضافة إلى ذلك أنه خرج من مشكاة النبوة، فينبغي لمن أراد أن يخوض غمار علم التفسير أن يوطّن نفسه في نحو التراكيب علما وفهما حتى يستطيع تحديد المعاني الكلية والجزئية للنص فعلم النحو: «هو الأداة التي توصلنا لفهم التراكيب وتحليلها، ويمكننا من الحصول على الفائدة منها، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية للفهم، ويكون عجزه بقدر نقصه فيه وهو بهذه الوظيفة الجليلة ومكان الحاجة إليه بهذا القدر، يسبق جميع علوم اللسان العربي رغم الحاجة الشديدة إليها كلها وهي مبنية عليه وفي حاجة إليه.»[2] ويقول جار الله الزمخشري في أهمية علم التفسير وأهمية الاختصاص الذي يجب على المفسّر أن يتقنه:«إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح وأنهضا بما يبهر الألباب،من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها: علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم، كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوي والأحكام والمتكلم، وإن بزّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القربة أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع

---

[1] الدراسات اللغوية والنحوية، في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص: 35.

[2] التوجيه النحوي في كتب أحكام القرآن: حيدرة التميمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص: 15.

في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان.»[1] أما خطورة علم المعاني فلأنه«أشد علوم البلاغة علقة بالنظرية النحوية، أو هو إن شئت نحو من النحو، ويأتي علم البيان تاليا لارتباط أسبابه بعلم المعجم.»[2] وأهمية هذا الأخير تتجلى في أنه يدرس«دلالة اللفظ على معناه العرفي "المطابقي" أو "لدلالة اللفظ على بعض معناه أو لازم معناه" يجعل علم البيان "قمّة علم المعجم كما كان علم المعاني قمّة علم النحو".»[3] ومن خلال هذا فإن السابح في لجج علم التفسير لا يكون مفسرا إلا إذا كان بلاغيا، ولا يكون بلاغيا محضا إلا إذا كان نحويا وهذا للصلة الواشجة بين النحو و البلاغة، فالنحو الواجب ضبطه وتعلمه والإكثار منه الذي يبحث في المعاني للحركات والحروف والكلمات والجمل والأساليب ويربط ذلك بالسياق فهذا هو نحو التراكيب الذي يحتاجه المفسّر ليوضح غامضا ويزيل إشكالا استعصى فهمه، ليكون على محجة بيضاء يتجنب بها الحيف الذي يعدل بشرعة النصوص ويلوي أعناقها كالذي يفعله أصحاب البدع والضلال لتقرير عقائد مكنونة في صدورهم، حتى الذين يفسرون القرآن الكريم بالرواية والأثر يستشكلون مسائلا عندما يتعلق الأمر بالمشكل اللغوي فكان لزاما عليهم أن يرجعوا إلى أصحاب الاختصاص من اللغويين والنحاة وذلك لأنهم يربطوا تراكيب القرآن بعضها ببعض ليظهر على صف فريد متناسق في المعاني والمباني، وتحمل النصوص على وجهها الذي جاءت من أجله حقا، ثم إنه يعطي معاني للأدوات التي يحتاج إليها المفسر مثلا في «قوله تعالى: ﴿**فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ**﴾[4] عطف على الجمل الأول بالفاء والأخيرة

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في التأويل:لإمام جار الله الزمخشري، تحقيق:مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الكتاب العربي، ط3، 1987، ص:ن.

[2] في اللسانيات العربية المعاصرة-دراسات ومثاقفات-: د، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص:215.

[3] نقلا عن: المرجع نفسه، ص:14.

(4) الكهف (18، 19).

بالواو، لم انقطع نظام الترتب؛ لأن التلطف غير مرتب على الإتيان بالطعام كما أن الإتيان به مرتبا على النظر فيه؛ والنظر فيه مرتبا على التوجه في طلبه، والتوجه في طلبه مرتبا على قطع الجدال في المسألة عن مدة اللّبث وتسليم العلم له تعالى.»[1] بمعنى أن الفاء هنا تفيد الترتيب أي الرابع بعد الثالث والثالث بعد الثاني والثاني بعد الأول، أما الواو العاطفة هنا تفيد مطلق الجمع.

إذا فالذي يوظف نحو التراكيب في تفسيره يستطيع أن يشق الأمواج الرجّافة في القرآن الكريم ويهتدي إلى أقوم سبيل، ولاسيما بطول الدربة والمراس في هذا، وإلا غشيته الأمواج من كل جانب فتتداخل عليه معالم الهدى، فجلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى لما كان على أرض صلبة من هذا العلم أتى بالبيان الشافي لما قال:«في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[2] فاستُعْمِلَت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق كأنه مستعمل يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه.»[3] فهذه اللمسة البيانية من جلال الدين السيوطي رحمه الله لم تتأتّى له حتى تربّع على عرش النحو بحيث أعطى لكل حرف موضعه المناسب في المعنى ليتضح الصواب على أكمل وجه، ثم إن القارئ يجد متعة فنيّة، وبيانية في رياض هذا التفسير، وهذا للتناسب العجيب بين الحروف ومعانيها في موضعها التي وردت فيه، فالنحاة:«هم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعّالة لفهم معانيه والاجتهاد في أحكامه، وتفصيل آدابه، وكان ما قاموا به من أبحاث في كتبهم النحوية وما غاصوا فيه من تحليل لآياته، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز.»[4] فنحو التراكيب علم مهم بالنسبة إلى المفسر الذي يريد أن يفلّق معاني المعجزات اللغوية والنحوية في القرآن الكريم وعلاقتها بموضوعاتها التي ترد فيها ليجيب عن سؤال لماذا استعمل هذا

---

[1] الإتقان في علوم القرآن:للسيوطي، تحقيق: نوار أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص:357.

[2] سبأ (23، 24).

[3] المصدر نفسه، ص:ن.

[4] التوجيه النحوي في كتب أحكام القرآن، ص:15، 16.

التركيب في هذا الموضع؟ و لم يستعمله في ذاك الموضع؟ على سبيل المثال كالذي نجده في كتب الدكتور فاضل صالح السامرائي حينما يسمو بفكره مع سمو بيان الآيات: «قال تعالى في آية آل عمران: ﴿**وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ بلفظ الإحياء وقال في المائدة: ﴿**وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي**﴾ تخرج الموتى بلفظ الإخراج وذلك لأكثر من سبب. منها أن لفظ الحياة ومشتقاتها تردد في آل عمران أكثر مما في المائدة فقد تردد في آل عمران تسع مرات وفي المائدة مرتين. وأن لفظ الخروج ومشتقاته تردد في المائدة أكثر مما في آل عمران فقد تردد في المائدة سبع مرات وفي آل عمران أربع مرات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن خروج الميت من القبر إنما يكون بعد إحيائه فالخروج مرحلة متأخرة عن الحياة ..... فذكر الحالة المتقدمة عندما كان الكلام في الدنيا وذكر الحالة المتأخرة وهي الإخراج عندما صار الكلام في الآخرة. فذكر الحالة السابقة للزمن السابق وذكر الحالة المتأخرة للزمان المتأخر.»[1] فهذا عن الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم وهو باب واسع لا يمكن حصره، والباحث فيه يجب أن يكون محيطا إحاطة شاملة لعلوم اللسان العربي بكل أصوله وفروعه وجزئياته وكلياته حتى يتمكن من حل المشكل الذي قد يستشكله المتلقي، وفهم المجمل والمفصل، كهذا الذي ذكره د، فاضل صالح السامرائي حينما أبلج معاني الآيات وكشف عنها الشبهات، وهذا هو الفكر النحوي النوراني الذي يوضح متشابه النصوص القرآنية مفردة، وتركيبا، وسياقا، ودلالة.

وقصارى القول أن من مؤهلات المفسر التي تمكنه من النفاذ إلى مبطنات النصوص "نحو التراكيب" الذي يجمع له بين الترعة النحوية، والحسّ البلاغي، والذّوق اللغوي، بحسب مراسه بطول المدة فيه نظرا وفكرا وتطبيقا حتى يحصل على ملكة يتفرد بها في علم التفسير ليعشو بضوئها في معالجة فهم النصوص فهما صحيحا.

---

[1] من أسرار البيان القرآني: د، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن ط1، 2009، ص: 158، 159، بتصرف.

نحو التراكيب عند ابن جنّي وأثره في البحث البلاغي: لا يُعرف ابن جني إلا بكونه نحويا خالصا، ولم يُؤْثر عنه أن لديه كتابا مختصا في البلاغة في حدود اطلاعي المتواضع، غير أن هذا الاختصاص النحوي له لم يمنعه من إفادته البحث البلاغي، حينما فعّل النحو لاستخراج الأغراض والمعاني البلاغية، ومن شدة الحيويّة الفكرية التي أضافها على الدرس النحوي يحس القارئ وكأنه يدارس مبحثا بلاغيا، قال في باب تقديم المفعول: «ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا. وذلك أن أصل وضع المفعول أتى ليكون فضلة، وبعد الفاعل. كَضَرَبَ زيد عمرا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا ضرب عمرا زيدُ. فإن زادت عنياتهم به قدّموه على الفعل الناصبة، فقالوا: عمرا ضرب زيدُ. فإن تظاهرت العناية به عقوده على أنه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيدُ، فجاؤوا به مجيئا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيدُ، فحذفوا ضميره ونوَوْه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدّال على كون غيره صاحب الجملة، ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة، حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا فقالوا ضُرِبَ عَمرو، فاطّرح ذكر الفاعل البتة بل أسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة مثل قولهم: أمتقع لونه، ولم يقولوا أمتقعه كذا...»[1] من خلال هذا المبحث يرى ابن جني أن الأصل في المفعول أن يكون فضلة، لكن لا يُستغنى عنها في بعض المواطن بل يعتنى بها، ثم عدد رتب العناية بالمفعول فالأصل في الجملة الفعلية تكون بـــ: فعل + فاعل + مفعول به، كـــ: ضرب زيد عمرا.

1- فإذا عناهم ذكر المفعول تكون الجملة هكذا: ضرب عمرا زيدُ.

2- فإن زادت العناية أكثر تكون هكذا: عمرا ضرب زيدُ.

3- فإن تظاهرت العناية به يكون على أنه صاحب الجملة: عمرو ضربه زيدُ.

[1] أثر النحاة في البحث البلاغي: د، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، تاريخ النشر، 1998، ص: 315، 316.

4- فإن تظاهرت العناية أكثر حذف ضميره من الفعل فتصبح الجملة: عمرو ضرب زيدُ. فعدلوا في هذه الجملة بأن حذف الفاعل فصارت الجملة: ضُرِبَ عمرو، فعمرو نائب فاعل في اللفظ ومفعولا في المعنى، «فابن جني يقرر أن تقديم المفعول يكون لنكتة بلاغية هي العناية بشأنه، وأن هذه العناية تقوى وتضعف بحسب الحالات، وكما قويت العناية اتخذ التقديم صورة جديدة.»[1] فالبلاغة تؤوب في العديد من قضاياها إلى منطلقات نحو التراكيب سقاية لها لتورق أغصانها وتوعن ثمارها البيانية والفنية، وإلا صوّحت مباحثها.« ومادام ابن جني يذكر أن من دلائل العناية بالمفعول بناء الفعل لما لما يسم فاعله، فإنه يتطرق إلى القيمة البلاغية في بناء الفعل المجهول فيقول في قراءة ابن مسعود (يوم يقال لجهنم). هذا يدل على أن قولنا ضرب زيد ونحوه لم يترك ذكر الفاعل للجهل به بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، عرف الفاعل به، أو جهل لقراءة الجماعة (يوم نقول) وهذا يؤكد عندك قوّة العناية بالمفعول، ويمضي فيقول: وفيه شاهد، وتفسير لقول سيبويه في الفاعل والمفعول: وإن كان جميعا يهمانهم. ومن شدة قوّة العناية بالمفعول أن جاؤا بأفعال مسندة إلى المفعول، و لم يذكروا معها أصلا، وهي نحو قولهم أمتقع لون الرجل، وانقطع به. وجن زيد، و لم يقولوا أمتقعه ولا انقطعه ولا جنّه ولهذا نظائر، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لايتعدى نحو قام زيد وقعد جعفر.»[2] ففي هذا المثال الذي يرشح تحليلا نحويا وتعليلا بلاغيا قصد الإبانة والتوضيح عن معاني الكلام المتبرقعة وسط سراديب اللغة يشهد لابن جني بالأهلية والأستاذيّة في هذين العلمين معا، ومن ملكته الفكرية كذلك في نحو التراكيب أنه حتى في توجيهه للقراءات القرآنية التي أطرق عندها أحد القرّاء ألتمس لها تخريجا بلاغيا توخى فيه معاني النحو:«تبين ذلك من تعقيب ابن جني على قول ابن مجاهد في قراءة ابن عامر ﴿**وَحُمِّلَتِ الْأَرْضُ**﴾[3] ، قال ابن مجاهد: وما أدري ما هذا؟ قال أبو الفتح: هذا الذي تبشّع

---

[1] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص:316.

[2] المرجع نفسه، ص:316، 317.

[3] الحاقة (13، 14).

على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح واضح، وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه في الأصل: وَحَمَلْنَا قُدْرَتَنَا، أو ملكا من ملائكتنا الأرض ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني فبنى له فقيل: "فَحُمِلَتِ الأرض" وهذا كقولك ألبستُ زيداً الجُبّةُ.. فيجوز مع استفاء المفعول الأول أن يبني الفعل للمفعول الثاني فتقول ألبست الجبة زيداً على طريق القلب للاتساع، وارتفاع الشك، فيجوز على هذا أن تقول حمّلت الأرض المَلكَ فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول فما ظنك بجواز ذلك وحسنه، بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول؟ رحم الله ابن مجاهد فلقد كان كبيرا في موضعه، مُسَلِّمًا فيما لم يمهر به.»[1]فكذلك ابن جني كان كبيرا في دقة التحليل والتوجيه القويم للآية الكريمة وكبيرا في رفع الملام عن ابن مجاهد، ومن الفنية الفكرية النحوية لابن جني أنه حتى في الموضوعات البلاغية المحضة كالالتفات مثلا يزاوجه في المعالجة بالنحو ليأتي بأسرار بيانية قد تغيب على كبار البلاغيين، يقول مثلا: «في قراءة الحسن ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ**﴾[2] بياء مضمومة، إنه ترك الخطاب إلى لفظ الغيبة كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ**﴾[3] وكأنه – والله أعلم- إنما عدل فيه عن الخطاب إلى الغيبة، فقال يرجعون بالياء رفقا من الله سبحانه بصالحي عباده المطيعين لأمره.. فصار كأنه قال: "فاتقوا أنتم يا مطيعون يوما يعذب فيه العاصون".»[4] وهذا بيان من البيان عندما يغوص بفكره في أعماق النصوص ويخترق الحجب ليستخرج بديعا غيّبه بعض البلاغيين بتحديدهم لأسلوب الالتفات بأنه عبارة عن: «تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الملال، لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوال واحد.»[5] هذا صحيح في التعريف به لكن لا تفسر به دائما الآيات ذوات

---

[1] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 296، 297.

[2] البقرة (280، 281).

[3] يونس (21، 22).

[4] المرجع نفسه، ص: 301.

[5] الإتقان في علوم القرآن، ص: 649، بتصرف.

أسلوب الالتفات لأن لها مقامها الخاص بها، ومثال آخر يدل على عبقرية ابن جني بحيث يرى في «في قراءة علي ابن أبي طالب وابن مسعود ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنّكُمْ مَاكِثُونَ**﴾[1]، يقول: "هذا المذهب المألوف على الترخيم إلا فيه هذا الموضع سرا جديدا، وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم فكان هذا من الاختصار صورة عليه، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك القادر على التصرف في منطقه".»[2] وهذا من أثره النحوي في الدرس البلاغي في مسألة الترخيم على سبيل المثال الذي هو يكاد أن يكون بابا قواعديا صرفا لا علاقة له بالمعنى أو الاجتهاد فيه لكن عبقرية ابن جني أخرجته من مجال التقعيد الجاف والحصر إلى مجال الإبداع والفكر، وبهذه العبقرية خطا ابن جني خطوات فساحا بالنحو الذي كان في عهده كزّا غليظا جافيا بسبب كثرة التأويل التي أثقلته حتى أخذت بخناقه والتي خرجت من ريح التنافس بين المصرين، مما شعّث من وضوح مسائله، ولولا مجيء ابن جني في هذه الفترة لاتسع الخرق بتلك المجاسرات و المشاكسات التي تبرقعت بها كتب الخلاف.

إذا فالاستنباط والتفسير بمثل هذا المستوى في التفكير لا يصدر إلا من رجل يقبع وراءه ذهن وقّاد قد قتل شرائع نحو الصنعة علما وفهما وتطبيقا ليتعدى به إلى معاني نحو التراكيب الكامنة فيه ثم إلى التفكير البلاغي فيؤثر فيه تأثير إيجاب فيحدث التفاعل في التحليل والتركيب بين النحو والبلاغة، ولعل أحسن طريقة لفهم هذين الأخيرين أن يُوظّفَا في كل حركة وسكون في النصوص ذات الكعب العالي من البلاغة، لاسيما منها التي تمثل أركان الإحتجاج، وبهذا يكتسب النحو والبلاغة بصحّة استخدامهما حلّة قشيبة في حركيتهما وتفعيلهما داخل النصوص اللغوية تنأى بهما عن الجمود والتكلف.

---

[1] الزخرف (76، 77).

[2] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 311.

نحو التراكيب في نظرية النظم: من أمثال العرب البليغة التي يمكن أن نختصر بها مسافة الكلام قولهم: «إذا كثرت المؤتفكات زكت الأرض.»[1] بمعنى أن في هبوب الرياح خير للأرض عندما تلملم لها البذور لتزكو وتربو نباتا، وهذا المثل يكاد ينطبق حافرا على حافر في نظرية النظم التي أعادت الاعتبار للنحو العربي أو بالأخص نحو التراكيب فلا شك أن «كل إنتاج يتسم بالإبداع في الفكر والتجديد في الرأي، يثير حوله الكثير من الجدل والاختلاف.»[2] وهذه سنّة من سنن التطور والتكوين لكل إنجاز علمي جُمعت فيه كل أدوات النظرية من حيث المنهج، ومن حيث المادة، بدقة، وإحكام وتمحيص وطول نظر، ويعدّ عبد القاهر الجرجاني الرجل الثالث بعد الخليل وسيبويه الذي أضاف لُحمة علمية سدّ بها فراغا فكريا سيطر على جماجم النحاة زمنا طويلا، «ومهما يكن من أمر فإن إعجاز القرآن هو المثير لولادة نظرية النظم ونشأتها، وعلى الرغم من أن فكرة النظم لم تكن بكرا عند الجرجاني فإن الفضل يعود إليه في صبها في إطار نظرية بيّن أسسها، وحدد معالمها وأرسى دعائمها القوية، وأثرها بالدراسة العلمية في فسحتها التطبيقية والتحليلية للنصوص إلى أن ارتقت على يديه إلى مستوى النظرية الكاملة وعدّ بذلك مبتكرا لهذه النظرية.»[3] غير أن هناك سؤال جدير بالطرح في هذا المقام وهو: في أي مرحلة تفجرت عين هذه النظرية من حياة الجرجاني الفكرية؟ فرغم الحجاج الذي جرى بين المحدثين، فإن د، عبد القادر حسين يرجّح «أن النضج ينشأ في مرحلة متأخرة من عمر الإنسان فتتبلور أفكاره، ويتخطى كل ما هو جزئي وخاص، إلى ما هو كلي وعام، فيودع في هذا الإطار الكلي جميع الدقائق والتفاصيل التي اختزنها في عقله ومشاعره ويشكل بها نظرية عامة.»[4]وهذا هو الذي يقبله المنطق العقلي والواقع العلمي،

---

[1] الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه: لأبي هلالا العسكري، تحقيق: د، عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، 1998، ص: 54.

[2] دراسات وتعليقات في اللغة: د، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1994، ص: 282.

[3] الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز: الدكتورة دلخوش جار الله، دار دجلة، 2008، ص: 16.

[4] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 373، في الهامش.

وتستأنس به النفس السوية، ففي هذه المرحلة المتأخرة من عمره يستحكم تركيز عقله، ويمكن له أن يخترق بشعاع تركيزه وحدسه المألوف والمكرر ليأتي بجديد عن كل نمطيّ محرر، مع كل تقدير علمي للنحاة الذين سبقوه بالإشارة أو بالعبارة، «وهذا هو حال معظم النظريات الخالدة في العلم لا تعدم أن تجد لها سوابق في إشارات المتقدمين وكتاباتهم، ولكن الفكرة التي تستحق اسم نظرية هي ما كان لصاحبها فضل عرضها وتحقيقها وتعليلها واستقراء أمثلتها، وإزالة ما يعرض لها من شبهات، ومحاولة تطبيقها في ميدان الدراسة الخاصة.»[1] هذا بإيجاز عن الظروف التي ساهمت في تكوين نظرية النظم، أما علاقتها بنحو التراكيب، فهو لا يكاد يفصل بين النظم والنحو أو بالأحرى معاني النحو حينما يقول: «"فليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم وأنك قد تبينت أنه إذا رُفِعَ معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد في جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر، والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضِعَتْ فيها مُوجبٌ ومُقْتَضٍ.»[2]وهذا نص من نصوص عديدة يعلق فيه عبد القاهر معاني النحو بالنظم في التحليل والتركيب مثل ذلك «حين يرد روعة الشعر وجمال التعبير لا إلى الكلمات، ولا أوضاع اللغة، وإنما إلى توخي معاني النحو في معاني الكلام. فبهذا التوخي يفضل الشاعر ويتميز عن غيره، ولو أن الشاعر لم يلاحظ تقديم ما ينبغي تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره أو بدأ بما يثنى به، أو ثنى بما بدأت به لما استطاع أن يحصل على الصورة البديعة والصنعة الدقيقة في شعره، وانظر إلى قول امرؤ القيس:

"قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل".

أثر هذا الترتيب بين الكلمات كان يمكن أن يكون من غير أن يتوخى في معانيها ما تعلم أنه توخاه من كون "نبك" جواب للأمر وكون من معدّية له إلى ذكرى وكون ذكرى مضافة إلى

---

[1] الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، ص: 16، 17.

[2] دلائل الإعجاز، ص:525.

(حبيب) وكون (منزل) معطوفا على حبيب.»[1] فلولا هذا التضام والاتساق في الألفاظ والمعاني ومن حيث التقديم والتأخير، لما وصل هذا البيت إلى قمة البيان.«وانظر إلى بيت بشار المشهور:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

وسبب اتحاد المعاني فيه، فإنك لن تجد سببا لهذا الاتحاد سوى أنه جعل (مثار النقع) اسم كان، وجعل الظرف الذي هو (فوق رءوسنا) معمولا لمثار ومعلقا، وأشرك (الأسياف) في كأن بعطفه لها على مثار، ثم بأن قال ليل تهاوى كواكبه. فأتى بالليل نكرة وجعل (تهاوى كواكبه) خبر لكأن. فانظر هل ترى شيئا كان الاتحاد به غير ما عددناه. فمن الواضح على تعقيب عبد القاهر على هذين البيتين، وبيان سبب الروعة فيهما يرجع إلى هذه العلاقات النحوية التي تربط بين الكلمات المذكورة. وهذه العلاقات هي التي يراعيها الشاعر حين يقرض الشعر، فامرؤ القيس راعى جواب الأمر والجر والإضافة والعطف أي أنه راعى المعاني النحوية، وما يستلزمه الكلام منها، وإن لم يعلم قواعد النحو التي لم تكن قد وضعت بعد، وإنما كان يعرف الكلمة وأختها، وما تستلزمه من حروف المعاني والعطف والإضافة، حتى يكون لكلماته معنى، ولمعانيه تأثيرا. وكذلك صنع بشار حين راعى اسم كان والظرف والعطف و التنكير. والوصف بالجملة، ووقوع الجملة خبر لكأن.»[2] لقد دنا عبد القاهر في تفسيره لهذين البيتين دنوا كبيرا من علم البلاغة انطلاقا من النحو، وهذا بحكم تطبيقه لنظرية النظم التي تجعل الأسباب متصلة بينهما بدون تزاحم بين قواعدهما أو شرخ في إحدى معالم هذين البيتين، فمن أسرار نجاح عبد القاهر في نظريته وربطها بمعاني النحو أنه كان يراعي معادلة ثلاثية الأطراف تتراسل فيما بينها وهي:«قصد المتكلم، والبناء اللغوي، وقدره المتلقي.»[3] أما قصد المتكلم فهو نيته المغمدة في صدره التي أراد أن يوصلها، ولا

---

[1] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 395.

[2] المرجع نفسه، ص:395، 396.

[3] دراسات لغوية تطبيقية في العلامة بين البنية والدلالة: د، سعيد حسين سميري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د، ت)، ص: 200.

تتضح هذه النية إلا بالعنصر الثاني وهو البناء اللغوي الذي تتكون بها الرسالة التي سيستقبلها المتلقي حسب طاقته في قدرة الاستيعاب ثم يتفاعل معها، وهذا الذي يدرسه رومان جاكبسون في وظائف اللسان، وكذلك يدرسه دي سوسير في دورة التخاطب على سبيل المثال وإلا فهو يلتقي مع كثير من المحدثين في مقاربتهم، بل قد تجاوزهم في أحيان كثيرة «فلقد أوشك أن يصل إلى شيء كبير في كتابه "دلائل الإعجاز" لولا أن قصة المعاني والألفاظ ظلت تخايل له من أول الكتاب إلى آخره، فصرفته عن كثير مما كان وشيكا أن يصل إليه، ولكنه على الرغم من ذلك كله كان أنفذ حسّا من كل من كتبوا في هذا الباب على وجه العموم، حتى في العصر الحديث!»[1] ويقول الأستاذ أبو فهر محمود شاكر:«أنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفا في علم جديد اهتدى إليه، واستدركه على من سبقه، وشقّ له الطريق ومهّده، ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد.»[2]ومهما يكن من أمر فـــ«لقد اتسعت آفاق نظرية التي رآها عبد القاهر، أول الأمر، طريقا إلى إثبات الإعجاز البلاغي للقرآن، لتصبح دراسة أسلوبية واسعة النطاق لأنساق التراكيب في العربية على اختلافها وتنوعها.»[3] بحيث أعطت نفسا جديدا وقويا ودفعا حركيا إبداعيا لعلوم اللسان بعامة والنحو والبلاغة بخاصة بحكم أنها جمعت بينهما في الأساس والبناء، وبهذين الأخيرين يمكن البرهنة على «أن الإعجاز اللغوي هو أوسع أنواع الإعجاز في القرآن؛ لأن القرآن في الأصل معجزة جاءت في سورة لغوية تحدث الله بها الجن والإنس.»[4] فالإعجاز اللغوي في القرآن الكريم يتضح بالنحو والبلاغة عندما يجتمعان في دراسة واحدة ويصب عليهما ماء الفكر السديد، وذلك لتنجرد حكمة الإعجاز بأدواتها الخاصة بها للاقتناع أنه نص مُعْجِزٌ، ومسبوك في كل دقيقة، وجليلة.

---

[1] التصوير الفني في القرآن: سيّد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط16، 2002، ص:31.

[2] دلائل الإعجاز، ص: ز.

[3] البحث البلاغي عند العرب: د. شفيع السيد، دار الفكر العربي، ط2، 1996، ص: 78.

[4] العربية الحياة العملية، خالد بن سليمان الكندي، دار المسيرة، ط2، 2009، ص: 61.

نحو التراكيب عند المعتزلة: من بين الفِرَق التي عُرِف عندها نحو التراكيب فرقة المعتزلة التي تجد فيه مبتغاها العقائدي، وذلك لأنه نحو يُفَتّق أبكار المعاني في النصوص، وقد عُرفَ عند كثير من المعتزلة، وقبل الولوج في هذا المبحث ينبغي معرفة ما هي شروط الاعتزال؟ قال أبو الحسن الخيّاط: «وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة، التوحيد والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت هذه الخصال فهو معتزلي.»[1]وهذه الشروط الخمسة توفرت كلها في جار الله محمود الزمخشري، وهو أخطر معتزلي على الإطلاق، وذلك لأنه لم يصرح بمذهبه في الكشّاف، قال ابن البلقيني: «أخرجت من الكشاف اعتزليات بالمناقيش.»[2] وذلك لأنه يتحيّن الفرص في الآيات التي لها علاقة بالاعتقاد، فيجتهد بتخريجها حسب أصل من الأصول الخمسة قدر المستطاع باستعماله نحو التراكيب، وقد نصح غير واحد من علماء السنة بمنع هذا الكتاب على المبتدئين، قال تاج الدين السبكي: «والواجب كشط ما في كتابه الكشاف من ذلك كله، .... فيجب منع من لا يرسخ في الشريعة والسنة قدمه عليها.»[3]خشية أن تتخطفه الشبه وترمي به في غياهب الاعتزال، لكن الغريب في الأمر أنه كان في اعتزالياته، يخالف جمهورين، جمهور العلماء في الدين وجمهور العلماء في اللغة والنحو، باحترافية جمع لها كل الآليات المطلوبة تجعل المُطالع لتفسيره لا يتبشّع عليه، بحيث يبدأ مع القارئ بداية من النص لكي لا ينفلت منه، ثم يرفع المستوى قليلا في النفاذ إلى العمق ليبدأ معه أو خطوة في التطعيم بأساليب يقتضيها السياق إما باللغة والنحو وإما بالمنطق والعقل أو غير ذلك من الأساليب، وبعد هذا يفتح له بابا في اعتقاد المعتزلة من دون أن يأمره بالولوج فيه حتى

---

[1] شرح في البيقونية في مصطلح الحديث: للشيخ ابن صالح العثيمين، تحقيق: أبو عبد الله الجليمي، دار الإمام مالك، الجزائر، 2002، ص: 11.

[2] البلاغة عند المفسرين: د، رابح دوب، دار الفجر، دار الجزائر، ط2، 1999، ص: 196.

[3] نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن: د، السيد يعقوب بكر، مراجعة أبو عبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص: 18.

يرفع له المستوى قليلا باستخدام نظرية النظم، وبحكم تضلعه البارع في توظيفها يجعل هذا القارئ يلج باب الاعتزال، بطيب من نفسه، فيوافقه طوعا فيفقد فيه قدرة التحكم في هواه فيكون معه في خطّ مواز له، إلا أفرادا من العلماء الذين شاخ طموحهم في تقرير عقيدة التوحيد الصحيح كابن تيمية الذي جمع بين علم العربية وعلوم الدين، فأبسط مثال على خطره تفسيره للباء التي هي في "بسم الله الرحمن الرحيم" وفقا لاعتقاده فـــ«الزمخشري، رجح أن الباء للمصاحبة مع الظاهر أنها للاستعانة! لكنه رجح المصاحبة لأن المعتزلة يرون أن الإنسان مستقل بعمله فإذا كان مستقلا فإنه لا يحتاج للاستعانة، لكن لا شك أن المراد بالباء هو: الاستعانة التي تصاحب كل فعل وقد تفيد معنى آخر وهو التبرك.»[1] فهذا بداية مع البسملة أثبت مكنونة عقائدية فسر مدلولها محمد صالح ابن العثيمين رحمه الله ومن كبرى المسائل الزمخشرية أنه ينفي -رحمه الله- رؤية الله عز وجل يوم القيامة، وفي هذه المسألة بالذات «قد صرح المحض عن الزبد»[2] كما تقول العرب، بحيث أنه كشف عن اعتقاده بأوضح صورة ففي قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[3]"فلن" هنا تفيد التأبيد من منظور الزمخشري على عهدة ابن مالك لما قال: «ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـــ"لن" وهو الزمخشري في "أنموذجه" وحامله على ذلك اعتقاده أن الله لا يرى وهو اعتقاد باطل.»[4] ولقد خالف بإعطاء وظيفة تأبيد النفي "للن"، في الآية التي سبق ذكرها اعتقاد المذاهب الأربعة، وقول جمهور النحاة، والردّ عليه من وجوه أهمها:

---

[1] شرح البيقونية، ص: 11، 12

[2] لسان العرب: لابن منظور، حققه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، مادة (محض).

[3] الأعراف (142، 143).

[4] اعتراضات ابن مالك على الزمخشري: د، عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، (د، ت)، ص: 45.

«**الأول**: لا دليل على ذلك للزمخشري من سماع ظاهر الدلالة أو قياس جلي أو إمام يرجع إليه.
الثاني: لو كانت "لن" للتأبيد للزم التناقض بذكر "اليوم" في قوله تعالى: ﴿**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا**﴾ فكيف تكليمها إنسيا نفيا أبديا ثم يقيد ذلك بـــ"اليوم"، والقرآن منـــزه عن التناقض.
الثالث: أنها لو كانت للتأبيد لما صح أن يؤقت نفيها وتجعل له غاية ينتهي بانتهائها، نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلينا مُوسَى**﴾.[1]»[2] لا شك أن هذه الأدلة كافية على أن لن لا تفيد تأبيد النفي في الآية السابق ذكرها وإنما تفيد نفي المستقبل أما التأبيد في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ**﴾[3] ﴿**وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ**﴾[4] فمستفاد من أمر خارج، وهو الدليل العقلي على أن الله تعالى هو المتفرد بالخلق، وأن خلف الوعد عليه سبحانه –محال– وليس مستفادا من دلالة لن الوضعية.»[5] إذا فالسياق هو العمدة في تحديد وظيفتها غير أن هناك أمر ينبغي التوقّف عنده والتعمق فيه وهو أنه لو قلنا أن تأبيد لن في هاتين الآيتين مستفاد من خارج النص لاستلزم تأويل، والأصل عند النحاة عدم التأويل إلا للضرورة كتأويل وظيفة لن التي في آية رؤية الله عز وجل فإنه يستلزم أن تكون لنفي المستقبل، فالذي لا يحتاج إلى تخريج في تأويل أولى من غيره «ففي قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ**﴾[6] وقوله تعالى:﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ**

---

[1] طه (90، 91).
[2] اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، ص: 45، 46.
[3] الحج (72، 73).
[4] الحج (46، 47).
[5] المرجع نفسه، ص: 74.
[6] القصص (16، 17).

بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾[1]

فالآيات الكريمات بيّنات واضحات، ولن فيهما تدل على تأبيد النفي "والله أعلم" من دلالتها الوضعية، لأنه لو قلنا أن تأبيد النفي مستفاد من خارج النص لأوّلنا جميع الآيات التي وردت فيها "لن"، وهذا فيه تكلف وتمحّل ويخالف أصول النحاة، إذا «فالأصل فيها إن كانت في جملة بغير قيد زماني أن تكون للتأبيد أو النفي المطلق زمانا، فالأصل في مثل: "**لن أكلم اليوم إنسيا**" أن تكون مطلقة في الزمن المستقبل ولما أريد تحديدها زمنيا جيء بكلمة اليوم.»[2]وهذا رأي من أحد المحدثين راجح في بابه، "فلن" تفيد تأبيد النفي بالوضع، وتخرج عن هذا الأصل إلا بقرائن قد تكون من النص أو خارجه، لتفيد نفي المستقبل، كالآية التي تتعلق برؤية الله عز وجل،وإن كانت هذه المسألة تحتاج إلى دراسة وصفية إحصائية، واستقصائية في القرآن الكريم للتأصيل النهائي لها.

وجملة القول أن الحروف قد تتبادل الوظائف النحوية حسب سياقها في التراكيب اللغوية التي تتنوع من حيث الأغراض والمعاني تبعا لتنوع أساليبها، ولهذا ولغيره فإن النص القرآني حمّال أوجه، وقابل لتعدد القراءة والنظر في معانيه التي هي كالشلال الذي لا ينضب ماءه، ولا ينقطع، فالمعنى من منظور المفسر الأول قد يكون على مسافة فراسخ وأميال من التأويل والتقدير والتعليل، بينما قد يكون للثاني على مسافة حبل الذراع كما يقال، وكلاهما صحيح ومبرهن، وإنما التفاوت يقع في درجة الترجيح، ولو بتفوق أحدهما باطمئنان النفس إليه، وذلك مبلغ كل مجتهد من العلماء (والله أعلى وأعلم).

---

[1] الكهف (56، 57).

[2]الاختيارات النحوية: د، أيوب القيسي، دار الإيمان، الإسكندرية، (د، ت)، ص: 236.

النحو والملكة اللسانية: هذا المبحث جدير بالطرح والمعالجة، وحريّ به أن تفرد له رسالة بأكملها، والسؤال هنا يكون كالتالي: هل لنحو الذي يبحث في جزئيات اللغة وكلياتها دور في تكوين الملكة اللغوية للسان؟ وهل إحكام النحو علما وعملا يفجر عيون اللغة المخزنة في الدماغ؟ لتصبح مسيلا ثرّا على اللسان باعتباره أنه يبحث في بلاغات النصوص، فهذان السؤالان هما قطبا الرحى في أهمية هذا المبحث، فإذا رجعنا إلى التراث نجد أن ابن خلدون أفسح الله في قبره قد أبلى حسنا في بسط هذا الموضوع، بحكم أنه عايش أزمة النحو العربي التي أصيب بها وكان يلاحظها عن كثب، في البداية يقول: «أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفية، لا نفس كيفية فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما، ولا يحكمها عملا مثلا أن يقول بصير بالخياطة غير محكم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها: الخياطة هي أن تدخل الخيط، في خرت الإبرة، ثم تغرزها في لفقي الثوب مجتمعين، وتخرجها في الجانب الآخر بمقداركذا، ثم تردها إلى حيث ابتدأت، وتخرجها قدّام منفذها الأول بمطرح ما بين الثقبين الأولين؛ ثم يتمادى إلى آخر العمل ويعطي صورة الحبك والتشبيت والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها. وهو إذا طولب أن يعمل ذلك بيده لا يحكم منه شيئا... وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل.»[1] فهذا كلام مؤصل لا يمكن أن ينكل به، فهو يرى أن إتقان علم النحو لا يفتق حبسة اللسان إطلاقا، وذلك أن علم النحو عبارة عن قوانين، وهذه القوانين هي علم في اللغة وليست عمل فعلي ميداني للغة العربية يمارسه اللسان، فهناك بَوْنٌ بينهما واسع الشقة، ثم يضرب مثالا عندما يقول: «وكذلك تجد كثيرا من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن. و لم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود

[1] مقدمة ابن خلدون: تأليف عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط1، 2006، ص: 612، 613، بتصرف.

فيه على أساليب اللسان العربي.»[1] وهذا عجب من النحاة عندما تراهم يستخرجوا درّ البيان وأروع البديع من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وإذا تكلم أحدهم أو كتب تجد لغته تفارق مستوى إبداعه الفكري، وعلى العكس من ذلك الذين يمارسون العربية عملا لا علما نجد عندهم ملكة في اللسان، يقول ابن خلدون: «وكذا نجد كثيرا ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنين من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول ... ولا شيئا من قوانين العربية.»[2] بحيث يسترسل الواحد منهم في قصيدة أو خطبة في أي موضوع من الموضوعات من غير حبس ولا لحن وهو لا يعرف عن علم العربية إلا اسمه، وتفسير ذلك هو طول المراس لكلام الفحول من العرب حفظا وترددا، فتنحل عقدة اللسان عقدة عقدة، ويصبح لسانه كالفرس المطهم الجموح علط من غير لجام ولا خطام. ولقد كان محقا ابن الأثير حينما قال: «ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة.»[3] لأن للنحو وظيفتان حفظ اللسان والقلم من اللحن، والفهم للجمل والتراكيب، ثم إن اللغة كما قال أ.د، عبد الجليل مرتاض: «تحيا بالاستعمال لا بالدماغ الذي هو جهاز مكلف بهذا الاستعمال.»[4] لأن في هذا الاستعمال الذي يسرح اللسان، تطرية للنفس وتنشيط للعقل فإذا حدث هذا التفاعل حدث البيان! ثم إن ابن خلدون يستثني من إجماله الأول فيقول: «وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيرا بحال هذا الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه فإنه لا يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم؛ فكان فيه جزء صالح في تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه والمحصل له، قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبه به لشأن الملكة، فاستوفى تعليمها،

---

[1] المصدر نفسه، ص: 613.

[2] المصدر نفسه، ص :ن، بتصرف.

[3] القياس في علم النحو العربي نشأته وتطوره: د، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، 1997، ص: 181.

[4] مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث: أ. د عبد الجليل مرتاض، منشورات تانت، الجزائر، 2003، ص: 66.

فكان أبلغ في الإفادة. ومن هؤلاء المخالطين لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا، فيجعل علم اللسان صناعة ولا يحصل عليه ملكة.»[1] وهذا كلام دقيق عندما يرى أنه قد تحصل الملكة اللغوية للنحوي إذا زاوجها بتعليم كلام العرب، وهذا يقع للمخاطبين لكتب النحاة التي جمعت بين علم العربية وكلام العرب ككتاب سيبويه مثلا وهذا في حالة إذا ما تفطن المتعلم لأهمية تعلم كلام العرب مع النحو، ثم يواصل ابن خلدون كلامه فيقول: «وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية من ذلك إلا من القوانين النحوية، مجردة من أشعار العرب وكلامهم؛ فقلما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة يتنبّهون لشأنها، فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة من لسان العرب، وهم أبعد الناس عنه.»[2] فالمقصود بكتب المتأخرين هم شرّاح المتون الذين ظهروا بعد ابن هشام الأنصاري الذين بالغوا في صنعة النحو وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني، ومن بين المؤاخذات الذي تؤاخذ عليه أنه لم يحبب تعلم النحو للناشئة بضرب أمثلة ترسخ القاعدة النحوية من بيان أمراء الكلام لتحصل الملكة اللسانية، إذا من خلال ما تقدم درسه هناك نحوان كما يستنتج د، محمد عيد عنه:

«**الأول**: ما يخدم اللغة ويفيد الملكة ويحوي نصوصا كثيرة من كلام العرب، من الأمثال والشواهد والأشعار، فيستقر في محفوظ الدارس والمتعلم، ويتنبه به لشأن الملكة، ويرى أن ذلك يتحقق في "كتاب سيبويه" بشرط أن يهتم دارسه بصورة أساسية بما فيه من نصوص، أما من يغفل عن التفطن لذلك فيحصل كما يقول على علم اللسان صناعة ولايحصل عليه ملكة.

الثاني: ما لا يخدم اللغة ولا يفيد الملكة، وذلك كتب النحو المتأخرة التي وجهت كل همها لصنعة الإعراب، فهي محشوة بالتشقيق والتفريع والجدل العقيم، وهي في الوقت نفسه عارية عن كلام العرب شعرا ونثرا. فدرسوا هذه الكتب-كما يقول- يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه.»[3] غير أن هناك سؤال رقيق في النظر عظيم في الفكرة، وهو هل

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص: 613.

[2] المصدر نفسه، ص: 613.

[3] الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، (د. ت)، ص: 55، بتصرف.

الاكتفاء بالقرآن الكريم حفظا وتلاوة يكوّن الملكة اللسانية؟ يقول د، محمد عيد: «إن ابن خلدون يلفتنا إلى شيء جديد حقا، فمن رأيه أن الاقتصار على تعليم القرآن ينشأ عنه القصور عن ملكة اللسان جملة، ويعلل ذلك بأن البشر مصرفون عن الإتيان بمثل القرآن ومحاكاته.»[1]ثم إن هناك خصوصية تفرد بها من الأزل إلى الأبد، من حيث الوضع والاستعمال، ومن حيث أنه كلام البارئ سبحانه وتعالى، هذا عن الملكة اللسانية وعلاقتها بالنحو من منظور الفكر العربي، أما من منظور الفكر الغربي فإن النظرية التشومسكاوية ترى أن:«اللغة في الإنسان ملكة فطرية لا تكتسب بالمحاكاة والسمع، ولكنها تكتسب بالحدس، فالسماع ينميها ويطورها، بيد أنه لا يصنعها.»[2] هذا الكلام يكاد يخالف ما قال ابن خلدون في المنطلق والبعد وذلك أن الملكة اللسانية عند تشومسكي تكتسب بالحدس أما السماع ينميها فقط، أما ابن خلدون يرى "أن السمع أبو الملكات اللسانية" ثم الحفظ والتكرار حتى ترسخ في النفس صيغتها ويجري بها اللسان في المنشط والمكره، غير أن الذي قالت به النظرية التشومسكاوية بشأن الملكة اللسانية يعد من مواطن الضعف في هذه النظرية، يقول د، خليل أحمد عمايرة: «وكذلك الحدس، فإنه يمثل نقطة ضبابية في نظرية تشومسكي.»[3] بحيث لم يشرح كيف تكون الملكة بالحدس، فالأصوب أن يكون الحدس أعلق ما يكون بالملكة الفكرية لا الملكة اللغوية التي هي عبارة عن اهتزاز لعصب اللسان فصاحة وبيانا الذي بدوره يشنف الأسماع، ولو بمكرور الألفاظ إذا جُدِّدَت فيها الصياغات حسب السياق، كالتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، إنشاءا وإخبارا وغير ذلك من الأساليب اللغوية التي بدورها يقوم المتكلم بفاعلية التوليد للألفاظ والعبارات، ونسل المعاني بعضها من بعض.

---

[1] المرجع نفسه، ص: 41.

[2] مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: أ. د، نور الهدى لوش، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (د، ت) ص: 241.

[3] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: أ.د، خليل أحمد عمايرة، دار وائل، الأردن، ط1، 2004، ص: 278.

الفصل الثاني: نحو الصنعة– الخصائص، وزيادة مسائل وقضايا.

- خصائص نحو الصنعة.
- نظرية التعليل في نحو الصنعة.
- القياس في نحو الصنعة.
- نظرية العامل في نحو الصنعة.
- نحو الصنعة والمنطق.
- نحو الصنعة وعلم الكلام.
- صورة نحو الصنعة في ألفية ابن مالك.
- نحو الصنعة وشرّاح الألفية.
- نحو الصنعة والشواهد (الشعر، النثر).

خصائص نحو الصنعة: إنه من الصعوبة بمكان أن يشرع الطالب في لملمة خصائص نحو الصنعة في مجاهيل تاريخه المتشابك وفي أسطر معدودة، وليس لديه المراجع الكافية التي تحيط بسواحله في القرون الخوالي، هذا بغض النظر عن التقاطع والانفراد الذي يقع بينه وبين نحو التراكيب بحيث يصعب الفصل بينهما لأن هذا العمل أشبه بفعل التحقيق، ومعلوم أن«صعوبة التحقيق تتمثل في عملية الترقيع، فهي تتوقف كثيرا على ذوق المحقق في مجال الاختيار، وعلى براعته في نطاق التأليف والانسجام، وعلى قدرته في ميدان التوفيق بين المقدمات، وعلى سعة الاطلاع لإكمال ما نقص، وتوضيح ما غمض، وتقريب ما تباعد والمصالحة بين ما تنافر، وتتوقف أخيرا على المنطق للوصول إلى أقرب النتائج.»[1] قد يبدو حلا، الرجوع إلى أهل الاختصاص كـــ:د، تمّام حسان الذي يعدّ أحسن من استخرج هذه الخصائص وإن كان«أفعل التفضيل ينبغي أن يستخدم بحذر في البحث العلمي.»[2] ولقد علق عليها د، سعد عبد العزيز مصلوح فيما يلي:

«أ- **الاطراد:** ومن ثم تكون القاعدة عنده حكما على اللغة الفصيحة على الرغم من اعترافهم للشذوذ بالفصاحة.

ب-**المعيارية:** ومعناها أن القاعدة معيار للصحة والخطأ، وهكذا جعلت المعيارية القاعدة سابقة على النص، فلا يرتضي النحو نصا إلا إذا وافق القواعد التي سبق استنباطها.

ج-**الإطلاق:** بمعنى أن القاعدة النحوية صادقة على ما قيل من قبل وما سيقال من بعد، فهي الحكم الذي يرد إليه الكلام.

د- **الاقتصار:** على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة، فلا يتخطاها البحث إلا عند الإضراب أو الاستدراك ونحوهما.»[3] بضبط صارم استودع د، تمام حصيلة جهده في أربع كلمات

---

[1] شرح أبيات سيبويه، ص:10.

[2] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية، 1997،ص:67.

[3] في اللسانيات العربية المعاصرة، ص:209، 210.

موجزات، بيّن فيها خواص القاعدة النحوية عند العرب، وفي هذا التلخيص لأسس القاعدة النحوية، يدرك أنه طاف على إنجازهم عبر عصوره، ومدارسه طواف دراسة وتثقيف، وطواف استيعاب وتصنيف، ثم حبّر ذلك في أربع عناصر متمركزات تدل على ذوق علمي فيّاض في النحو، وتوق نزّاع إلى معرفة الخبايا الدفينة التي انطوى عليها التراث النحوي من غير أن يجمجم من حقهم في وضع هذه المصطلحات شيئا، وإنما هذا التركيز هو تسهيل على المحدثين وتكميل لبناء المتقدمين وإلا لو عُرِضَ الحجم العلمي لهذه المصطلحات المفاتيح التي استخدمها لَأُخرجت من مكتبة النحاة أوساق من كتبهم تنوء بحملها العصبة، ثم إن هذه الخطوط العريضة التي سارت فيها القاعدة النحوية، إنما هي موائز خرجت عن دراسة الشيخ مخرج العموم على أعمال النحاة، وتكاد تحصر في عهد النحاة الذين تلو النحاة الأوائل «ابتداء من القرن السادس.»[1] والذين صار النحو عندهم «عبارة عن سكولاستيك (SCHOLASTIQUE) أي دراسات مدرسانية الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشراحه، ويختلف هذا النحو الذين ورثناه عن المتأخرين اختلافا شديدا عن النحو الأصيل.»[2] ومهما يكن من أمر فلقد تبرقت هذه الفترة بالخلافات التي ولدت من جهيضها «ظاهرة كانت مشؤمة في تراثنا العربي، هي ظاهرة التقليد والنقل عن السابقين. ولقد شاعت هذه الظاهرة واستمرّت حتى لتبدو نشأة كل فرع من فروع الدراسات العربية كأنها طفرة لا تمهيد لها ولا استمرار لنموّها وتطورها، فالنحو بدأ عملاقا بكتاب سيبويه، وتوقّف عند ظهوره عن النمو، والعروض من ابتكار الخليل و لم يضف أحد إليه شيئا، وهكذا. فلقد قرأوا وعلّقوا وشرحوا، أما محاولة الخلق والابتكار والإبداع فلا نكاد نظفر من ذلك إلا بالقليل النادر.»[3] غير أن هناك استثناء من هذا التغليب، فعند التحقيق يظهر أن هناك تشابك بين نحو الأوائل ونحو المتأخرين، لا

---

[1] محاضرات في أصول النحو:د، التواتي بن التواتي، مطبعة رويغي الأغواط، الجزائر، ط1، 2006، ص:26.

[2] المرجع نفسه، ص:26، 27.

[3] الأصول–دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو–فقه اللغة–البلاغة):د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ص:323، 324.

يظهر إلا للمتخصص، فأبو حيان الأندلسي رغم تأخّره فإن في كتابه تفسير بحر المحيط، نحو من الطراز العالي، بدليل أن المحدثين استنبطوا منه قواعد نحو النص، حتى ابن هشام الأنصاري الذي يعتبر هو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين فإن في كتابه حلقات نحوية كأنها من صنع عبد القاهر الجرجاني بإشراف الخليل وسيبويه. وما أعدل قول ابن عبد ربه حينما قال:«اعلم أنك متى نظرت بعين الإنصاف، وقطعت بحجة العقل، علمت أن لكل ذي فضل فضله، ولا ينفع المتقدم تقدمه، ولا يضر المتأخر تأخره.»[1] إذا فالأصل في الحكم أنه يقع على الأمر الغالب، فنحو المتأخرين وَسِمَ بأنه نحو ممزوج وسيأتي تفصيل ذلك في بقية المسائل، وهذا لكي لا نتجنى على التراث النحوي القديم، كالتجنّي الذي تخبّط فيه الوصفيون حينما هجموا على النحو العربي بلا هوادة، من دون منهج يفرق بين العهدين، وخاصة منهم الذين رضعوا لبان المناهج الغربية التي ترفض كل قديم أصولي، ودراسات بعض المستشرقين«وثمة أمر آخر يدعنا إلى التقليل من قيمة تلك المآخذ هو أن المبتكر له فضل الرّيادة ولا يشترط فيما يبتكره الكمال، أما المنهج الذي يأتي بعد ألف عام على نمط المنهج العربي مع زيادات اقتضتها طبيعة لغتهم، فليس العيب فيمن ابتكر لأن هذا قد حاز على قصب السبق.»[2]وإنما العيب والنقص على من قلدهم في أخطائهم وحنّطها، وتجرد من صوابهم وتركها من غير تسريح لمنطلق العقل فيما أصابوا وفيما أخطؤوا، وتفسير هذا التعصب الذي قد يُبْتَلَى به أي باحث هو أنه «قد تكتسب الأشياء قداسة كلما طال عليها الأمد، وما أشد كلفنا باصطناع وسائلها لكل قديم، ولا يتوقف أحدنا ليسأل نفسه بإخلاص شديد هل تلك القداسة في حاجة للمراجعة؟»[3] وهذه المراجعة ليست بالضرورة هي خمش لصورة النحو أو طمس كليّ لمعالمه، وإنما هي مراجعة ليحدث الحوار بين العهدين لتوليد الفهم من الحاصل والمكرور، ولتأسيس منطلقات الجديد الذي يريد التقرير، والتأصيل.

---

[1] الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم الحديث، ص: 69.

[2] مناهج التأليف النحوي: د، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء عمان، ط1، 2007، ص: 16، 17.

[3] فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور: د، رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د، ت)، ص: 07.

نظرية التعليل في نحو الصنعة : من نظريات نحو الصنعة نظرية التعليل التي تكاد أن تكون هي قرارة الخلاف بين القدماء والمحدثين وهي منبع كل سيل في الجدل النحوي باعتبارها من مرتكزات تطور النحو، بحيث فجّر النحاة طاقاتهم في فن البرهنة والحجاج، وهذا لخاصية النحو الذي يدرس العدد الغير منته من الجمل والتراكيب ذات البناءات المتغايرة، وعلى هذا الأساس لا ينتهي التعليل النحوي فالخليل رحمه الله لما سئل عن العلل التي يعتل بها أعن العرب أخذها؟ أم من صنع نفسه؟ فقال: «فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل دار محكمة البناء، عظيمة النظم والأقسام فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك.فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك العلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة فإن، سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.»[1] فهذا النص دليل على أن نحو العربية قابل للتعليل وقابل للتعدد التخريح والتوجيه ثم إن هناك علل أولى من أخرى حسب ركازها وحسن استقرارها، لكن هذا عند الخليل من القدماء، أما من منظور المحدثين، فإن سهام جعابهم مختلفة حسب القوس التي يرمون منها، ولقد أفرد د، حسن خميس سعد الملخ كتابه (نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين)، جمع فيه خلاصة ما قيل وما قالوا بأبدع تحليل وأثبت تدليل، بداية يقول: «من التعليل النحوي، اتجاه إحيائي إصلاحي تسيري في ضوء الموروث النحوي، واتجاه تحديثي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، وفي كل اتجاه منهما معارضون للتعليل ومؤيدون له.»[2] كل بحسب تكوينه يبتكر حججا يثبت رسوخ مذهبه،ومن المعارضين للتعليل د، مهدي المخزومي بالبديل التالي بحيث «قسم الكلمة إلى أربعة أقسام هي: الفعل، والاسم، والأداة والكناية ويقصد بالكناية الأسماء المبنية كالضمائر... وقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الجملة الفعلية

---

[1] بحوث ومقالات في اللغة، ص: 153، 154.

[2] نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د، حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق عمان، ط1، 2000، 216، بتصرف.

والجملة الاسمية والجملة الظرفية... وذهب إلى أن قرائن الحال، قد تغني عن تقدير المحذوف كقولك محذرا: (السيارة السيارة) ومن أمثلة التطبيق إعرابه جملة "خالد صديقك زارني أمس"، خالد: مسند إليه قدّم للاهتمام به، صديقك: بيان تابع مرفوع. زارني، زار: فعل ماض، النون: وقاية، الياء: كناية عن المفعول، أمس: ظرف زمان»[1]فمن حسنة هذا البديل العلمي للتعليل أنه يناسب ذهنية المتعلم المبتدئ عندما يقتصر له على الأهم فالأهم ويرفض كل تعليل، ينفر الناشئة لكن إذا تعلق الأمر بالمتخصص فإن هذا لا يمكنه في تبرير ما يصبو عليه بل يجعله ينقص من القيمة العلمية للنحو بهذا الشكل، وهذا بغض النظر عن عدم اعترافه بنظرية العامل التي تعتبر أكبر حقيقة علمية في النحو، ومن المؤيدين للتعليل أ، علي النجدي بحيث دافع عن النحو وعلله فقال: «أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار، والسؤال عن المجهول، والإنكار في الحجاج فالنحاة بما أوتوا من هذا إنما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل، وعرضها على الناس فترضى العقول، وتطمئن القلوب، وتأخذ ما تأخذ عن بينة، وتدع ما تدع على بينة.»[2] فالتعليل النحوي إذ كان بهذا الوصف فهو مقبول ومستساغ بل ولازم ليرتوي الضامئ إلى القناعة النحوية، عندما تتوقّفه محيّرات تحتاج إلى تعليل أما إذا بالغ النحاة فيه فهو لزوم ما لا يلزم، فهذا عن الاتجاه الإحيائي الإصلاحي بين قبول التعليل ورفضه، أما الاتجاه التحديثي فإنه يقسّم إلى ثلاثة اتجاهات متفرعات من كهف الألسنية الحديثة، نذكرها على سبيل الإجمال.

«**الاتجاه الأول**: الاستعانة بمناهج النظر اللغوي الحديث في دراسة النحو العربي بالكشف عن وجوه الاتفاق، والافتراق بين نحاة العربية القدامى، وعلماء اللغة المحدثين في المنهج والتفكير والتطبيق سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة الحديث ويمكن تسمية هذا الاتجاه بـــ: "**الاتجاه التأصيلي**".»[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص: 221، 222.

[2] المرجع نفسه، ص: 222.

[3] المرجع نفسه، ص: 224.

والذي يمثله «د، نهاد الموسى.»[1] وكذلك «د، عبد الرحمن الحاج صالح.»[2] بحيث درسا في انفتاحهم على المناهج الغربية التعليل من بين القضايا النحوية من منظور تصوّر النحاة العرب ومن منظور تأطير المناهج الغربية.

أما «**الاتجاه الثاني**: الانطلاق من المنهج البنيوي الوصفي التقريري في دراسة النحو دراسة شكلية تستبعد منه نظرية العامل والتقدير وهذا الاتجاه يمكن تسميته بـــ: "**الاتجاه الوصفي التقريري**".»[3] والذي يمثله «د، عبد الرحمن أيوب»[4] في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي بحيث «رفض نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصرّ النحاة عليه.»[5] من دون أن يأتي بالبديل الذي به يمكن أن نستغي عن نظرية التعليل، فهذا هو الضابط ما هو البديل؟

أما «**الاتجاه الثالث**: الانطلاق من المنهج التحويلي التوليدي في دراسة النحو دراسة تفسيرية نحوية، ومعجمية، وصرفية، وصوتية للكلمة أو الجملة، وهذا الاتجاه يمكن تسميته **بالاتجاه التفسيري**.»[6] والذي يمثله الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري،ولقد علّق على هذا الأخير د، حسن خميس الملخ بأنه استبدل «أسماء التعليلات القديمة بأسماء جديدة، لكنه لم يخرج عن الإطار العام للتعليل بالعمل وما ينتج عنه من حذف، أو تقدير، أو تأويل باستثناء إدراك محمود له لأهمية المعجم في تحديث النحو، فالمعجم العربي إلى الآن يعنى بإعطائه معناه الصرفي والصوتي والنحوي.»[7] ومهما يكن فهذا التطواف طيّ لبساط كبير المساحة عرضت فيه نظرية التعليل من منظور المحدثين باختلاف توجهاتهم، لكن الأمر الذي ينبغ أن يضبط على أصحاب الاتجاه

---

(1) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: 242.

(2) المرجع نفسه، ص: 247.

(3) المرجع نفسه، ص: 224.

(4) المرجع نفسه، ص: 229.

(5) المرجع نفسه، ص: ن.

(6) المرجع نفسه، ص: 224.

(7) المرجع نفسه، ص: 225.

التحديثي، وهو أنهم تفتحوا على أحدث على المناهج والنظريات بدون أن يضعوا شروطا قبلية كالحوار المنضبط النابع من الثقة بالنفس، والابتعاد عن نظرية الإسقاط والبرمجة، وغير ذلك، وشروطا بعدية كالاستفادة من هذا التفتح بقرض بعض المصطلحات إن أصابت مواقعها أو في أي عنصر مهم من دون زعزعة للثوابت، ومن دون تبعية منهجية، أو فكرية، إلا في القليل النادر من نلتمس عنده هذه الشروط كنهاد الموسى مثلا في كتابه نظرية النحو العربي على سبيل المثال، وهذا كله من باب التجوّز فحسب وإلا فـــ«إن النهج العلمي يفرض هذا البعد الأول عن الأخير، ولأن وسائل البحث لدى الدارسين الأوائل هي غيرها لدى المحدثين. أن مادة النحو القديم تتخذ من فصيح العربية كما وردت في لغة التنزيل وفي الأدب القديم شعره ونثره أساسا لها، في حين أن الدرس الحديث في النحو لابد له أن يتخذ من العربية المعاصرة أساسا.»[1] فهذا هو المنهج الصارم الذي لا يقبل ترجيع الكلام فيه وإنما ذكرت هذا التجوّز من باب لا إفراط ولا تفريط ثم بالالتزام بالشروط السابق ذكرها التي تقي المتفتح من الاندماج الكلي الذي قد يخلب بمنهجه، وهذا لخصوصية أي لغة من اللغات، ثم إنها تكون لديه مناعة في الفكر واللغة ليحاورهم انطلاقا من الكينونة العربية في النحو التي اضمحلت عند بعض المنبطحين تماما، وذلك لعلة بسيطة وهي أن ما دام عندهم الغلبة في العلوم التقنية والتكنولوجية فكذلك تكون لهم في النحو والألسنية!! وهذا الانهزام النفسي أصعب معالجة من أي انهزام آخر، بحيث يحطم كل أسوار البحث العلمي القويم كالموضوعية، والروح العلمية، والموثوقية والتنظيم والدقة والتجريد... وإذا غابت هذه غاب المنهج والعلم، ثم إنه لا يوجد مانع من أن نفهم العربية كما فهمها أصحاب المعلقات من دون لسانيات، إذا خشينا أن يصيبنا دُوار منها يذهب برجاحة العقل، أو يخدش من نزاهة النقل، وهذا ليس دعوة للانطواء على الذات العربية في النحو، وإنما دعوة من جهة أخرى إلى توطين المنهج الذي يرفض فكرة التابع والمتبوع، ويرحب بالحوار الذي يكون فيه تبادل الوظائف من دون زعزعة للقواعد الوثقى الراسية المتفق عليها.

(1) النحو العربي في مواجهة العصر: د، إبراهيم السامرائي، دار الجيل ، بيروت، ط1، 1995، ص:5.

القياس في نحو الصنعة: من المواضع التي أصيب فيها نحو الصنعة "القياس" وذلك بتأثير زحف العلوم العقلية الدخيلة على الثقافة العربية آنذاك فخرج القياس في كثير مكونات الأصلية إلى قياس ممزوج، والدليل على ذلك الركام النحوي في بابه من كثرة التقسيم، والتفكيك مما ينتج عن هذا كثرة الأحكام -ولا تخلوا هذه الطريقة من التناقض-، ثم غلو النحاة في الاهتمام به لكونه ركنا ركينا من أصولهم حتى «قال أبو على الفارسي لأن أخطئ في خمسين مسألة مما به الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة- قياسية وقال تلميذه ابن جني "إذا بطل النحو أن يكون رواية وجب أن يكون قياسا وعقلا.»[1] فهذان القولان دليلان على أن القياس هو العمود الفقري للنحو، ولا شك أنه إذا أصيب هذا العمود فآليا تشلّ جميع الحركات، وهذا ما حدث في عهد النحاة المتأخرين والذين قبلهم بقليل بحيث كان النحو عند بعضهم هَرِمًا وهذا بسبب الهوس الفكري الوافد من ثقافة العجم، بحيث نخر في أقوى مفاصله كالقياس مثلا فدلّس عليه وضوحه وجرثمه بمختلف الخلافات، وخاصة بين القرن الثامن والعاشر الهجري فكان أحوج ما يحتاج إليه في هذه الفترة نحاة أطباءا يحسنون الجراحة النحوية بخبرة عالية ليفرزوا الأصيل من الدخيل منه.

روى أبو القاسم الزجاجي في مجالسه تعجّب فيه أحد المجانين من قياس "أبي حاتم "بحيث «جاء رجل معتوه إلى مجلس أبي حاتم فوقف يسمع كلام أبي حاتم فقال له رجل: يا أبا حاتم لما نصبوا ما لا ينصرف من الأسماء في موضع الجر فقال: شبهوه بالفعل، والفعل لا يدخله الجر. فقال المعتوه: يا أبا حاتم القياس على ما يرى أسهل أم على ما يسمع؟ فقال أبو حاتم: على ما يرى أسهل. قال المعتوه: ما يشبه هذا؟ وأخرج يده وقد ضمّ بين أنامله فقال أبو حاتم: لا أدري. قال: فأنت لا تحسن أن تشبه هذا الذي تراه بشيء فكيف تشبه ما لا ترى بما لا ترى؟ وأخرج يده الأخرى مضمومة الأنامل كما فعله بالأخرى وقال: يا غليظ الفطنة بعيد الذهن، هذا يشبه هذا فخجل أبو حاتم وبقي أصحابه متعجبين.»[2] فهذه مساجلة بين نحوي ومجنون -يكاد يكون عاقلا

[1] النحو العربي لرجال الإعلام: د، عبد المنعم الخفاجي، عبد العزيز الشرف (د، ط)، ط1، 2001، ص: 211.

[2] مجالس العلماء، ص: 187.

من خلاله تقريعه لأبي حاتم- تثبت عمق الإصابة على تبضّع علم النحو آنذاك، ويضاف إلى أسئلة هذا المجنون العاقل، وبأي الأفعال شبهت الأسماء الممنوعة من الصرف؟ أبالمضارعة، أم بالماضية، أم بأفعال الأمر؟ فإذا كانت بالأفعال المضارعة أبالمرفوعة منها أم المجزومة أم بالمنصوبة؟ ثم إن هناك أقسام للأفعال منها المجرّد والمزيد والناقص والسالم والمضعّف والأجوف... فبأي الأقسام شُبّهَتْ ثم ما المانع أن تشبه بالحروف أو الظروف؟ إلى غير تلك الأسئلة الفلسفية التي لا يضر جهل جوابها، فكان الأولى بأبي حاتم أن يجيب بالقول التالي لحكمة قامت في العرب فتلفظت بها ألسنتهم هكذا، لأن هذه الأسماء الممنوعة من الصرف قد تخرج عن أصلها، فهل يحسن أن نقول إنها تشبهت بالأفعال لما كانت على النصب في موضع الجر ولما جُرّت هذه الأسماء لم تشبّه بها، ومن المسائل التي نجد فيها المنحى المنطقي أن النحاة «قاسوا عمل (لات)، على، (لا) العاملة عمل (إن) فالمقيس عليه وهو (لا) العاملة عمل (إن)، ليس مقطوعا به بل مشكوك فيه فالمقيس أيضا كذلك، ومع ذلك أباح النحاة إلحاق (لات) بـــ (لا)، دون أن يدركوا أنهم يتناقض ما اعتبروه أصلا القياس من أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه.»[1] فوسم المنطق هنا ظاهر وجلي من حيث أنهم لم يكتفوا بقياس واحد وإنما جاؤوا بقياس على قياس من مجرد تشابه شكلي و لم يراعوا فيه قوة الأصل المقيس عليه، والعلة الجامعة بينه وبين المقيس، ومن الأمثلة الواضحة أكثر لما «اعتمد النحاة على القياس المنطقي، القائم على المقدمتين الكبرى والصغرى والنتيجة في تصنيفه للاسم والفعل من حيث الخفة والفعل وذلك بأن افترضوا أن الفعل أثقل من الاسم، بناءا على مقدمة كبرى، مفادها: أنما يستتر في الآخر هو الأخف، ومقدمة صغرى مفادها: أن الاسم يستتر في الفعل، فالنتيجة أن الاسم أخف من الفعل، وقد أثبتوا ذلك بطريق آخر، وهو نفي المنطق بأن قلبوا المسألة بصورة أخرى فيها نفي للمنطق يقضي بأن الفعل لا يستتر في الاسم فالفعل أثقل، وبذلك فإن نتيجة "الفعل أثقل من الاسم"نتيجة منطقية في النفي والإثبات.»[2] فكما يدل هذا على انصياع بعض النحاة الذين فتحوا

[1] الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة:د، حليمة عمايرة، دار وائل،الأردن، ط1، 2006، ص:111

[2] المرجع نفسه، ص: 111، 112.

الحدود اللغوية على مختلف المعارف العقلية فكذلك يدل على شجوهم في فتح مغفلات المسائل، والولع في تفتيت صم الجنادل من القضايا النحوية، حتى لا يكاد يصادف القارئ مسألة لا يجده لها أكثر من تخريج، وإنما الحرج في كثرة هذه التخريجات الجاثمة على كتبهم من دون تحقيق دقيق يستريح له العقل، وبُعْدُهُم في أحيان كثيرة عن الواقع اللغوي.

ومن الأوجه التي تشفع لهم كذلك الغاية التعليمية، بحيث يقرب النحوي الفكرة بالأدوات المحيطة به ولعل هذا من منطلقات فن التدريس في العصر الحديث هذا ما فعله أبو البركات الأنباري في باب رافع المبتدأ والخبر فقال:«والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل.»[1] فرغم هجوم بعض المحدثين على هذا النص إلا أن أبا البركات الأنباري كان أوسع مما قالوا وذلك أنه أخرج هذه المسألة من دائرة الإشكال والغموض إلى فضاء الوضوح فصارت هيّنة يدركها المتعلم وغير المتعلم، وهذا القياس الذي استعمله يمكن أن يسمى بالقياس التعليمي التيسيري في النحو، الذي من شأنه يقمر داجي القضايا النحوية بأسهل المذاهب والطرق، وذلك أن مسألة رافع المبتدأ والخبر تعد أكبر قضية أصولية في النحو اختلف فيها الجمعان البصري والكوفي، وذلك نتيجة إيمانهم الكبير بنظرية العامل التي هي المحرك الأساسي لدينامكية أصول النحو.

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحقيق وشرح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ص: 40.

نظرية العامل في نحو الصنعة: من مرتكزات نحو الصنعة نظرية العامل، وهي قضية القضايا في النحو وقّع في محضرها جلّ النحاة على اختلاف عصورهم ومدارسهم بأدوات التوكيد والإثبات ونادر منهم من وقّع بأدوات النفي كابن مضاء الأندلسي الذي فتح بابا في استئناف تلاحق الجهود والآراء فيها في عصر الحديث، بحيث إن مشروعه «ينبني في أساسه على هدم نظرية العامل التي هي أساس النحو العربي، وقدم ابن مضاء لكتابه بمقدمة "ظاهرية" يكشف فيها عن صلة النحو بالدين في تقديم نصيحة للمسلمين، ثم يختار مواضع يحاول فيها إثبات خطأ النحاة في تأسيسهم لنظرية (العامل)، مشيرا إلى أن ابن جني قد سبقه إلى أن الألفاظ ذاتها ليست هي التي تعمل الإعراب في الكلام.»[1] إلا أن هذا الزعم الذي نسبه إلى ابن جني لا يثبت عند التمحيص و التحقيق، ومنهم من أكمل رحلة البحث وخرج بنتيجة مفادها أنها أكبر حقيقة علمية في النحو لا يمكن إنكارها، ومنهم من استطال الطريق في البحث عن حقيقتها فتوقف حائرا فلم يتبين الخيط الأبيض منها من الخيط الأسود فأنكرها جملة وتفصلا، ومنهم من أدرك أنها قضية طويلة الذيل، وإنما تحتاج إلى غربلة، وهؤلاء هم المتوسطون الذين يرون أن «القالب الذي صبت فيه نظرية العامل يحده الإطار الذي تشكل أضلاع أربعة: خلط بين اللغة واللهجة ومزج بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي، وتناول جزئي في للظواهر، وتداخل منهجي في الأفكار وفي داخل هذا الإطار نجد أفكار النحاة جميعها، لا يشذ أو لا يكاد يشذ منهم أحد.»[2] وإن كان هذا التعميم فيه إجحاف في حق النحاة إلا أن فيه دقة في تحديد مواطن الضعف التي شالت فيها أقدامهم، بحيث أثرت هذه المنافذ الأربعة على تمفصلات نحو الصنعة. مثلا "في حذف المفاعيل لغير دليل آراء:

1- عدم جواز الحذف مطلقا.

---

[1] دروس في المذاهب النحوية:د، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1988، ص:218، 219.

[2] الحذف والتقدير في النحو العربي:د، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 2008، ص:356.

2- عدم جواز حذف الثلاثة معا.

3- جواز حذف الأول فقط، ووجوب ذكر الثاني والثالث.

4- جواز حذف الثاني والثالث، ووجوب ذكر الأول.»[1]

فسبب هذا الاختلاف مصوغه أحد المنافذ المنهجية الأربعة المذكورة آنفا، ثم إن هذا الاختلاف إذا تعدى إلى القرآن الكريم كان أدهى بحيث إن نحاة يصنعون تخريجات للآيات التي تصادم قواعدهم في تكلف وانحراف عن الجادة. ولقد تضاعف اهتمام النحاة المبالغ فيه بنظرية العامل إلى حد أنه أثر في نحوية نحو الصنعة الذي تحول عند بعضهم إلى قضايا في الفلسفة الوجودية «فكيف تعمل الألفاظ وهي ذاتها معمولة؟ كيف تخلق وهي مخلوقة؟ أليس الإنسان هو الذي يخلق الصوت الذي يريد وقت ما يريد؟ ولكن أليس بدوه مخلوقا لخالق؟ كيف تنسب إليه إذا عملا ما وهو في الواقع معمول؟ كيف نجعل منه خالقا وهو المخلوق؟ وإذا فليكن العامل هو الله وحده؟»[2] فطرح أسئلة من هذا النوع تجعل نحو الصنعة يعيش في دوّامة بين الوهم وسوء الفهم لا مخرج منها من دون فائدة لغوية أو نحوية يحسن السكوت عليها «ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق والفلسفة لما وقعوا ولا وجدوا أنفسهم متفقين على أن الفاعل مثلا مرفوع بارتباطه بالحدث: فعلا كان، أو مصدرا، أو وصفا، على جهة الإسناد، وأن المفعول به منصوب لارتباطه بالحدث على جهة التعديل فإن الفعل إذا، أو ما يشبه الفعل هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي الذي ترتب عليه الرفع أو النصب، وهذا التأثير قديم داخل في إطار الجملة، نتيجة ارتباط الحدث ارتباطا معينا، من جهة معينة بالمفعول: فلو نظروا هذه النظرة اللغوية القائمة على فهم العلاقات بين كلمة وأخرى لما عيب في تقدير النحاة لعامل المحذوف ثم إن تقدير العامل المحذوف يؤدي إلى رد الجملة في أصلها: فعلية كانت، أو اسمية.»[3] فهذا هو الأصل الذي ينبغي أن ترد إليه نظرية

---

[1] المرجع نفسه، ص: 356.

[2] المرجع نفسه، ص: 313، 314، بتتصرف.

[3] إحياء النحو والواقع اللغوي: د، أحمد محمد عبد الراضي، الناشر الثقافة الدينية، (د، ت)، ص: 56.

العامل ليسهل فهم نحو الصنعة في حدوده اللغوية شكلا ومضمونا بأبسط الطرق وأنحاها وفق ناموس العربية بعيدة عن التراطن الذي هو أليق أن يكون في اللغات الأعجمية، أما الذين يرون بأنها نظرية ومن الحجم الثقيل أ، د عبد الرحمن الحاج صالح عندما يقول بأنها «من أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية، وذلك لأن مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة وهذا هو في الواقع أعمق بكثير من القول بأن مستوى التركيب هو ناتج عن تركيب الوحدات الدالة التي المورفيمات في اصطلاح الغربيين وأدل دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العامل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أولا ومعمول ثان) في معالجة النصوص بالحاسب.»[1] فهذا أحسن استغلال عملي يراه أ.د، الحاج صالح بأن توظف في النفوذ إلى باطن البنى والتركيب بطريقة رياضية بعيدة عن الجدل المفتعل، وبهذا الاستغلال لها يكون نحو الصنعة محظوظ بأن يرجع إلى محتواه الحقيقي الذي أفرغ منه حينا من الدهر «فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية لأنها تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق ويرتقي بها من مستوى مادي معقد إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة وبالتالي للاستخدام في الحاسبات الالكترونية.»[2] وقليل ما هم أمثال الباحث الحاج صالح عندما يعيد الاعتبار لنظرية العامل بعدما وُجِهَتْ إليها أوحش ضربة في تاريخ النحو من طرف رهط من الوصفيين عندما رموها بميتافيزيقا التي لا يجدي البحث فيها، فعطلوا بذلك وظيفة نحو الصنعة، وامتهنوه، وامتعضوه، وسُدّ باب الاجتهاد فيه.

[1] محاضرات في أصول النحو، ص: 259.

[2] المرجع نفسه، ص:ن.

نحو الصنعة والمنطق: من مؤاخذات المحدثين على نحو الصنعة تشابكه في التصوّر والتشكيل مع المنطق عند المتأخرين، وذلك بأن ظهرت أعراضه عند بعضهم من نواحي عدة أهمها: استخدام مصطلحاته وطريقة استنباطه واستنتاجه، وكذلك طابع الغموض والإبهام والتفلسف الذي جثم على أبوابه، وهذه الألغام زرعت في عهد غياب الحرمة العلمية، والمناعة الفكرية للنحو ولما امتهن للتكسب وطلب الرزق، بعدما كانت تقام له مجالس لا يحضرها إلا أفراد العلماء المخلصين.

لقد جانف الصواب النحاة الذين انصاعوا إلى العلوم العقلية الدخيلة مما أحدث تصدعا يصعب جبره بعدما كانت تتراسل فيما بينها فـــ«ما الذي دفع إلى الشقاق بين النحوي والبلاغي؟ إن الصلة في أصلها حميمية وكلاهما – النحوي والبلاغي- يتعاملان مع الأداء اللغوي، لقد حدث الشقاق ويتحمل تبعته النحويون المتأخرون- حينما غفل النحويون عن دراسة الظواهر النحوية متصلة بالتركيب اللغوي، وقصر مهمتهم على البحث في ضبط أواخر الكلمات و لم ينتبه إلى البناء وقيمته النحوية الفنية»[1] فسبب فقدان النحو خصوصيته في هذا العهد هو المنطق الذي كان بدعة العلم المترجم آنذاك، فاغمس كثير من النحاة في مسبحه بدون سند عقلي يضبط لهم ما يجوز الاستفادة منه وترك ما لا يفيد وهذا لغياب الدرع الحصينة من الأفكار المتينة التي نجدها عند الخليل وسيبويه مثلا «وحينما سيطرت النزعة المنطقية الكاملة على الدراسات النحوية استمرت هذه النزعة حتى انتهى الأمر إلى وجوب الجمع بين النحو والمنطق، وقد بدأت العناية بالبحث في الصلة بين المنطق وبين النحو العربي واضحة في النحو العربي في القرن الثالث، واتخذت صورة خصومة عنيفة في القرن الرابع.»[2] وهذا ما نلتمسه عند جمهرة من النحاة «أصحاب الحدود النحوية وهم الفراء (تـــ: 107هـــ) ... وهشام ابن معاوية (تـــ: 209هـــ)... والمازني.»[3] أما الذي مزج النحو والمنطق في وعاء واحد بدون فصل وهو أبو عيسى الرمّاني، ولعل من دوافع هذا المزج هو

---

[1] فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص:143.

[2] المرجع السابق، ص: 143.

[3] محاضرات في أصول النحو، ص: 183، بتصرف.

التقارب والتشاكل اللذان يتقاطع فيهما النحو والمنطق، وهذا ما جعل أبو حيان التوحيدي يقول: «البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع، لكان يجب أن يكون المنطقي نحويا والنحوي منطقيا.»[1] فهذا دليل على أن هناك صلة وثيقة بينهما من حيث التشاكل بمحض الصدفة من غير اطلاع علم على علم أو تأثر اللاحق بالسابق ولعل هذا يشهد لدقة النحو العربي وأصالته أكثر ما يشهد للمنطق، من جانب أن المزج الذي حدث عند بعض النحويين إنما حدث بعد النضج الكامل للنحو العربي، بحيث لا يحتاج إلى إضافة علم آخر.

أما موقع التشاكل والتوافق بينهما «ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات (المعاني) كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات.»[2] وعلى هذا الأساس وقع المزج والاستبدال لا على أساس أن جهاز نحو الصنعة ناقص يحتاج إلى مكونات تكفل له الاستقامة وتكمل الحلقة المفقودة من العلوم العقلية التي تزامنت ترجمتها إلى العربية مع المنطق والفلسفة بحيث نجد لوازمها وآلياتها عند نحاة الصنعة للجدل والحجاج واللجاج وخاصة المنتسبين إلى المدارس التي كان بينها تنافس. ومن القضايا الفلسفية النحوية، وهي التي تظهر «من خلال اعتمادهم على فكرة الحلول والتوحيد وهي فكرة فلسفية، كانت أساسا في خلاف الكوفيين في العامل في المفعول به فقد ذهب بعضهم إلى أن عامل النصب هو الفعل والفاعل جميعا، وذهب بعضهم إلى أن العامل معنى المفعولية، وحجة الذين ذهبوا إلى أنه الفعل والفاعل، هي الفكرة الفلسفية التي تنص على أنه لا يوجد فعل بدون فاعل، لأن أحدهما يدور في الآخر، بمعنى أن أحدهما حلّ في الآخر وتوحّد معه.»[3] ونحاة الصنعة يلجئون

---

[1] الضروري في صناعة النحو: لابن رشد القرطبي، تحقيق: د، منصور على عبد السميع، دار الفكر العربي، بيروت (د، ت)، ص: 18.

[2] فلسفة اللغة: د، محمود فهمي زيدان، دار الوفاء، (د، ت)، ص: 173.

[3] الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ص: 106، 107.

إلى مثل هذه الطرق في استنباط الأحكام هو لاستنهاض أدلة قوّضها الخصم المقابل، مغالبة له وبرهنة على صحة ما ذهب إليه وإحاطة بمذهبه من جهة أخرى، ثم إن اللجوء إلى مثل هذا الجدل يدلّ على أن نحاة الصنعة لم يتحجروا على معارفهم فحسب، وإنما طوّروها وأطلقوا عنان العقل ليسرح في فضاء الفكر والمعرفة، ليستمدوا منه قوة الإدراك والتمييز وهذا لا يعاب عليهم إذا ما حافظوا على سلامة النحو طبعا وهويّةً الذي أثّل له النحاة الأوائل في صميم العربية.

وكما أن هناك غلو من بعض النحاة القدامى للتحيّز الكامل في استعمال المنطق والفلسفة بدون الضابط الذي ذكرناه آنفا، فكذلك هناك غلو من المحدثين في رمي نحو الصنعة بأنه مزق من الفكر الفلسفي عندما تقول د، حليمة عمايرة: «ومن ذلك.. استعارة النحاة لنظرية الفيض، من الفلسفة لتطبيقها على بعض العوامل ففي مثل (إن أمامك زيدا)، يقول الكوفيون! إن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان، نصب المحل في نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه.»[1] فلقد كانت شبهة "د، حليمة" استعمال للفعل "فاض"، وبمحض الصدفة وجدت ما يقاربه ويقابله في الفلسفة، فهذه مؤاخذة لا مسوغ لها لأن صناعة النحو تقتضي أن يفكر النحاة بهذه الطريقة نتيجة إيمانهم الكبير بنظرية العامل، وإلا فكل مصطلح استعمله النحاة بعفوية مطلقة وأصاب موضعه، له ما يقابله في المنطق والفلسفة، أو في أي علم من العلوم الأخرى.

إذا فلابد أن يصكم فاس فرس الدراسات الحديثة في اقحام نحو الصنعة، بحيث إنّها غالت وبالغت في كثير من انتقاداتها التي قد يلاحظ الناظر فيها بمنطق العقل الصريح خلفية فكرية متدسّسة من شأنها تحفر جدثا سحيق العمق تُقبَرُ فيه معالم، أو أعلام في النحو أثبتت جدارتها ردحا من الزمن، ليس هذا موطن بثّها.

[1] المرجع نفسه، ص: 107.

نحو الصنعة وعلم الكلام: من العلوم التي لها مواطن تقاطع ومواضع تناسب مع نحو الصنعة في كثير من المنطلقات علم الكلام، من حيث الأطر التي يمر عليها كل واحد منهما التي تتمثل في أدوات الاستنباط والجدل، ومن حيث كل منهما وسيلة لغاية ثم إنه «متى جاز وجود التشاكل بين علمين اثنين لم يمتنع قيام تداخل بينهما.»[1] وكأنهما جزءان لمادة واحدة، فثنائيات التوافق والانفراد سُنّة من سنن تطوّر العلوم وتقدّمها، لا يمليه بالضرورة اطلاع علم على علم، وذلك لسبب بسيط وهو أن العقل موحّد بين جميع الشعوب بداية: «إن الكلام والنحو كلاهما نظري كلاهما لقيامهما على النظر والاستدلال والبحث من جهة، ولأن ما كانت سبيله هكذا فطبيعي تنوع الآراء فيه واختلاف فيه.»[2] فهذا دليل على أنه لا يليق بالبحث العلمي القويم أن يتهم نحو الصنعة بانقياده لعلم الكلام مباشرة من دون تمحيص، فالتقارب الذي حدث بينهما فهو أن كلا منهما علم نظري لا غير فكما نجد عند علم الكلام الجدل والاختلاف وفن البرهنة وكثرة الاستنباط فكذلك نجده عند نحو الصنعة، فـــ«المطلع على كتاب همع الهوامع أو الأشموني وحاشيته أو كتاب الإنصاف... لا يهوله ما يرى من تشعب الآراء وكثرتها وافتراقها، وقد تصل المذاهب إلى عشرة أو تزيد كالذي نقله الأشموني في إعراب الأسماء الخمس حيث فقال: إن فيها عشرة مذاهب فلم يرضى الصبان فبادر بقوله إنها اثنا عشر.»[3] فهذه خاصية طمّت وعمّت على جل مؤلفات نحاة الصنعة، فعلى الرغم من أنها تشير على استدارة التوجيه الصحيح للقاعدة النحوية عن حاق جادتها، مما يسبب نفورا لدى المتعلّم، وعدم الاطمئنان فيما يتلقّاه، فكذلك تدلّ على جانب مشرق لديهم وهو متانة طبعهم العقلي في قوة الدفع ملكةً واقتدارا على تفليّة كل وجه نحوي تبلّد وضوحه وارتج الكلام فيه.

---

[1] الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: د، إدريس مقبول، جدارا الكتاب العالمي، ط1، 2006، ص: 49.

[2] المرجع نفسه، ص: 50.

[3] المرجع نفسه، ص: 52.

ومن سنة التشاكل في هذا الجانب نجد كذلك أنه قد «تخاصم المتكلمون وتناظروا و لم يستقروا على رأي واحد إلا لماما لأن أساس علومهم نظري كسبي وليس ضروريا حتى تتفق بصدده العقول والأفهام.»[1] وعلى هذا الأساس فلا مانع أن يجيد "نحوي" علم الكلام، أو "متكلم" يتقن علم النحو ما دام عنده نفس الطاقة في التفسير وتفصيص النصوص ممارسة وخبرة، غير أن هناك أمر ينبغي التنبه له وهو أن التراسل الذي قد جرى بين نحو الصنعة وعلم الكلام بعد استوائهما على ساقيهما أصولا وفروعا، ثم إن نحو الصنعة نضج قبل أن ينشأ علم الكلام، وبالتالي ليس بضربة لازب أن نقول إن نحو الصنعة قد مزج بعلم الكلام، أو نمى في أحضانه، وإنما هذا التشاكل حدث في المنهج لا غير فأبسط مثال على ذلك «ومما يشترك فيه علم الكلام وعلم النحو كونهما آلة لغيرهما يتوسل بهما معا في فهم كلام الباري سبحانه، وتأويله»[2] وهذه قضية عميقة الهوة، عندما تجاوز بعض النحاة النحو كونه آلة لغيره وفي هذا يقول ابن خلدون عن علوم الآلة: «فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط. ولا يوسع فيها الكلام ولا تفرع المسائل لأن ذلك يخرج بها عن المقصود.»[3] وهذه فكرة رفيعة عندما تتعلق بالمنهج الذي هو أساس العلم في بنائه، فالتفريع والتشقيق إنما يجوز للعلوم المقصودة في ذاتها كالفقه مثلا، وفي هذا التفاتة لابن تيمية في كلمة له مجملة عن علوم الآلة من بينها علم النحو يقول: «فمن جعل النحو ومعرفة الرجال والاصطلاحات النظرية المعينة على النظر والمناظرة مقصودة لنفسه، رأى أصحابها أعلم من الصحابة كما يظنّه كثير ممن أعمى الله بصيرته ومن علم أنها مقصودة لغيرها علم أن الصحابة الذين علموا المقصود بهذه أفضل ممن لم تكن معرفتهم مثلهم في معرفة المقصود بهذه أفضل ممن لم تكن معرفتهم مثلهم في معرفة المقصود وإن كان بارعا في الوسائل.»[4] بمعنى أن النحوي مهما كان حظّه العالي في علم العربية فليس بأعلم من الصحابة لغويا، ذلك أنّ النحو هو علم

---

[1] المرجع نفسه، ص: 52.

[2] المرجع نفسه، ص: 53.

[3] مقدمة ابن خلدون، ص: 287.

[4] الأسس الإبستمولوجية، ص: 54.

مقصود لغيره، والصحابة كانوا على علم جمّ وعمل بهذا العلم المقصود الذي يرمي إليه النحو هو في الكتاب والسنة، والنحاة على الرغم من تضلّعهم في علم النحو فلم يستطع بعضهم أن يتجاوز وسيلته إلى الغاية التي وجُدِ من أجلها «ومهما يكن من أمر فقد بدأت هذه الدراسة وازدهرت، وكان في مبدئها وسيلة إلى غاية، ولكنها سرعان ما أصبحت غاية في نفسها متعددة الوسائل والطرق... وخلف بعد الرعيل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين. كان الدين سمحا فطريا فجعله المتكلمون فلسفة وقضايا منطقية، وكان النحو سهلا هينا وصفيا فجعله النحاة فلسفة وقضايا منطقية أيضا.»[1] وهذا التحوّل الذي أصاب علم النحو، بعدما كان وسيلة إلى غاية صار يدرس النحو لأجل النحو، بسبب تلاقح فكر النحاة بفكر المتكلمين على أرجح الأقوال الذين كان هدفهم «الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية.»[2] لا العمل بمقتضى النصوص القرآنية والسنة النبوية ثم إن هذه أهم قضية بالنسبة للمتخصص يجب أن يعلمها ويعمل بمقتضاها.

إن علم النحو الذي هو وسيلة لما طُلِبَ مقصودا لنفسه أثخن طالبيه، وأضرعهم للملل، وأتلف وقتهم، واستهلك جهدهم، وأخدج ما تعلموه، ولم يحصلوا إلا على القليل منه وخاصة إذا تعلّق الأمر في معرفة أسرار وكوامن العربية، وذلك بسبب ثلاثية العلوم العقلية التي عصفت ببعض النحاة الذين تفتحوا معها فبدا جليا في التحولات التي أصابت النحو إلى عهد الأشموني، فاضطر المحدثون إلى تقسيمه إلى مجالات بعدما كان علما موّحدا وأصيلا في زمن الخليل ابن أحمد وسيبويه، وهذا التقسيم شيء يقتضيه المنهج البحث حتما للتسهيل والتقريب لتتبين الفروق ماثلة بين أقسامه، من ذلك (نحو المفردات، نحو الجملة، نحو النص، نحو السياق...وغير ذلك) ونحو التراكيب ونحو الصنعة الذي هو مشروع هذه الرسالة، وغير ذلك من تقسيمه إلى عهود وحقول وجداول.

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية: د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص: 165.

[2] مقدمة ابن خلدون، ص: 467.

صورة نحو الصنعة في ألفية ابن مالك: من المتون الجامعة لنحو الصنعة ألفية ابن مالك، بحيث اختزل متن شافيته التي تبلغ حوالي ثلاثة آلاف بيت، والألفية «لفظ المنسوب إليه وهو الألف، ويميل إليه العرب من قديم في عطاياهم... وهو عدد دال على الكمال عندهم.»[1] فكذلك اتخذت الألفية هذه الصبغة، حتى عكف على شرحها جلّ النحاة الذين جاؤوا بعد ابن مالك ولقيت قبولا واسعا لديهم، فتتابعت جهودهم التي تتمثل في الشروح وحواشي على الشروح، وتعليقات على الحواشي وتقريرات على التعليقات، ولقد أنصفها ابن هشام الأنصاري أيّما إنصاف بقوله: «كتاب صغر حجما، وغزر علما، غير أنه لإفراط الإيجاز، يعدّ من جملة الألغاز.»[2] ولهذا تعطش المتأخرون لحل ألغازها وفك رموزها، واكتشاف أسرارها، وذلك أنها مركزة المباني، معرقة في إغراب المعاني، وكذلك لقيت صدرا رحبا عند بعض المحدثين و لم يزدها طول العهد إلا توكيدا، غير أنها تحتاج إلى عناية أكثر في نظر د، محمد عيد عندما يقول:«إن الألفاظ الموجزة لأبيات الألفية بحاجة إلى شغل بها، وحلها لفهم المعاني التي تحملها ثم استخدام ما فهم لتقويم النطق.»[3] ومن خلال ما سبق ذكره تبين أن فيها كلف وتكليف أما الكلف يتمثل في ولع المشتغلين بها حفظا وشرحا وفهما، وأما التكليف يتمثل في أنها مشبّكة المسائل حديدية القواعد، قد تغبن المتمكن، ناهيك عن المبتدئ، وهذه الصفات تكاد تغلب على جميع المتون وخاصة منها المنظومة بحيث وضعت«هذه المتون في صورة موجزة مظغوطة إلى أبعد الحدود، وذلك حتى تفي بالغرض من وضعها وهو التسهيل على الدارس في حفظها عن ظهر قلب، ولكن هذا النظام له نقائصه وصعابه، وبعضها نظم يشوبه في الغالب قصور العبارة والتواءها وغموضها ويغلب عليه الحشو وتشيع فيه الضرائر، وتتابع المآزق، ولا يسع الناظم إلا أن يغفل بعض ما يجب ذكره، أو يغني فيه بالتلميح عن التصريح، أو بالمفهوم عن الملفوظ. وإذن فلا بد لفهم إشاراته واكتناه دقائقه من جهد أكبر من

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي، شرح وتحقيق: أ، د عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، القاهرة، ط1، 2001، ص: 18.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية مالك: لابن هشام الأنصاري، شرح: اميل يعقوب، بيروت، ط1، 1997، ص: 31.

[3] قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص: 45.

جهد النثر يضيفه الطالب إلى جهد التحصيل والحفظ. بل إنه لحقيق أن يتكلف جهدا آخر في التعهد وتكرار المراجعة لئلا تنبهم الإشارات وتشتبه المعالم، فلا يكون ثمة إلا أشتات من أمهات المسائل وجملة الفروع. وقد يكون العناء الذي يبذل في ذلك مستنفذا لزمن كان المتعلم في غنى عن إضاعته لو استقى المعلومات بطريقة مباشرة من عبارات تامة وافية.»[1] هو الجانب الذي غمز فيه كثير من المحدثين بل قد غالى بعضهم وعدها ضرب من الطلاسم وهم الذين تربوا على شواذ الألسنية الغربية، ومنهم من رماها بالمحدودية كقول أحد الدارسين: «أن ألفية ابن مالك لا تعطي الصورة الكاملة للنحو العربي فلم يستقصي ابن مالك في ألفيته آراء السابقين من النحاة، وإنما كانت ألفيته في معظم الأمر بيانا لمذهبه النحوي الخاص.»[2] وهذا يخالف واقع الألفية بحيث إن ابن مالك لم يضع هذا المتن حتى تفتح على جميع المدارس وآراء النحاة فأخذ منها ،وقد كانت اسما على مسمى عندما سماها "الخلاصة"، ثم إن صَرْحَ ابن مالك غيّر منحى نحو الصنعة ليتخذ اتجاها جديدا ما عرف من قبل من حيث التناول والمعالجة، وذلك أنها سيطرت على قلوب النحاة فأقبلوا عليها بالشرح بعد الشرح حتى إلى عهد متأخري المتأخرين فأقبلوا على الشروح بالحواشي والتعليقات والتقريرات وثّمة أمر خفي ينبغي التنبه له والتعاقل عنده، وذلك أنه بمهابة وإعظام طلاب العربية للألفية لبديع صنعها نظما ووزنا وشهرتها التي طبقت الآفاق اكتفى فريق من طلاب العربية بمتعة حفظها، أكثر من نشوة الفهم بها فسلّوها من حاق غاية وجودها، وجعلوها في الاستئناس بها وترديدها من غير شعور وقصد، بل ومن غير علم بأنهم عطلوا وظيفة نحو الصنعة بهذا الجهد، ولذلك «كرهت الحكماء أصحاب الاستنباط والتفكير جودة الحفظ لمكان الاتكال عليه وإغفال العقل من التمييز حتى قالوا: "الحفظ عذق الذهن." والاستنباط هو الذي يفضي بصاحبه إلى برد اليقين وعز الثقة.»[3] غير أن الرباط الوثيق وهو الذي يجمع الحفظ والفهم معا

---

[1] ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: د، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ص:146.

[2] ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د، فتحي عبد الفتاح الدجني، ديوان المطبوعات، ط1، 1974، ص: 533.

[3] النحو التعليمي للتراث العربي: د، محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف بالإسكندرية، (د. ت)، ص: 215.

لكي لا يستند على أحدهما على حساب الآخر لمقارعة الحجة بالحجة، لكي لا تسدّ منافذ التجوال في رياض الفكر والحوار، وليكون العقل دائما في حركة وتسيار، ولقد كان لابن مالك في ألفيته غاية تعليمية تيسيرية تتمثل في تقسيمه لأبواب نحوية وهو التقسيم «الذي ارتضاه كثيرون من جاؤوا بعده. وهو أكثر ملاءمة في طريقته وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم.»[1] بحيث بدأ بالكلام وما يتألف منه وهو أصل البداية في تعلّم النحو ثم المعرب والمبني ثم النكرة، والمعرفة ،ثم العلم، ثم اسم الإشارة، وأبواب أخرى ثم باب النواسخ ثم الفاعل وأبواب أخرى، مرورا بباب المفاعيل والاستثناء والحال والتمييز وأبواب أخرى مرورا بالفعل وأبواب أخرى... إلى باب التصريف إلى الإبدال إلى الإدغام كآخر باب (نحوا، وصرفا، وصوتا). وكذلك من القضايا المنهجية في نحو الألفية فإنه فصل بين لغة الشعر ولغة النثر مثال ذلك في باب مسألة العطف على الضمير المرفوع، و لم يذب الفوارق بينهما لخصوصية كل لغة منهما يقول:

«وإن على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل**

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا، وضعفه اعتقد.»**[2]

الشاهد فيه: (في النظم فاشيا) بمعنى أنه ورد العطف على الضمير المرفوع في الشعر إلى حد الكثرة، (وضعفه اعتقد) بمعنى لا يجوز ذلك في النثر وإن وجد فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، أو له محمل آخر في التأويل. ومهما يكن من أمر فقد أفرغ ابن مالك سهام جعابه في الألفية بحيث أصل لثوابت القواعد، وأعطى تخريجات للمتغيرات الشوارد حسب ترتيب الأبواب من باب أقسام الكلام إلى باب الإبدال والإدغام كما أنه تفتح فيها على المشهور من أقوال المدارس، وترك الذي أفرقته ريح التنافس بين النحاة، بحسن الاختيار والتحري، وبعيدا عن الإلزام والتجني، ثم إن المنهجية التي اتخذها ابن مالك «لم تكتف بقريحة والإلهام بل كانت تستند إلى إحياء المسؤوليات

[1] النحو الوافي: لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط15، 2004، ص: 11.

[2] ألفية ابن مالك، ضبط و تحقيق : سليمان البكليمي ، دار الفضيلة ، (د، ت) ص: 43.

الهامة التي تساعد المرء على إنجاز أعمال مفيدة وهي التصميم، التنظيم، الإدارة، التنسيق، والتدقيق.

1- **التصميم**، تم في إطار التخطيط للقصيدة الشعرية قبل ولادتها والتحضير لمختلف أجزائها مع الأحجام اللازمة لكل جزء منها.

2- **التنظيم**، ظهر في القدرة على مواجهة كل حالة من حالات الصرف والنحو وعلى معالجتها، الفصل تلو الفصل، بروح واحدة يحافظ على المستوى المطلوب.

3- **الإدارة**، تناولت الشروط المادية التي رافقت كتابة الألفية والتي سمحت للمؤلف بتنفيذها من أولها إلى آخرها محققا بذلك الغاية المنشودة.

4- **التنسيق**، جرى خطوة خطوة في سبيل الربط بين الفصول بين بعضها البعض، والتمهيد بعد كل مادة إلى المباشرة بالمادة التالية.

5- **التدقيق**، فرض مراجعة عامة ومفصلة لمختلف أجزاء القصيدة مع التأكد من صحة الأحكام المطروحة ومن تصحيح الأخطاء المرتقبة، تلكم هي المسؤوليات المتفاعلة التي مارسها ابن مالك لإنشاء قصيدته الخالدة، هذه المسؤوليات تشكل اليوم في علم المنهجية قواعد النجاح لمؤسسات التي تطمح إلى تحقيق أهداف كبيرة.»[1] ثم «إذا كان الكمبيوتر يعد من رموز العلوم المتقدمة في هذه الأيام، فلا يعلم الإنسان ماذا ينتظره في الأجيال المقبلة سوى أن هذا النوع من الشعر الذي تعنّ به ابن مالك له القدرة على التكيّف مع كل الأزمان.»[2] ولهذا كان النازع عنها قديما محروما، والمشتغل بها بين مفتون ومغروم، لما وجد فيها من الاتزان العلمي والنصفة، فهي تمثل نحو الصنعة بأوضح صورة لما اشتملت عليه من جوامع علم النحو وأهم شرائع علم الصرف ومرتكزات علم الصوت من دون مخالفة للجمهور إلا نادرا.

---

[1] شرح ألفية ابن مالك : أبو فارس الدحداح، الناشر مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004، ص:د.

[2] المصدر نفسه، ص:أ.

نحو الصنعة وشُرّاح الألفية: وهم أكثر من أن يحصروا في حدّ الأربعين، وخاصة إذا تعلق الأمر بمتأخري المتأخرين، فقد شرحوها حتى خلت جعابهم، وتبعهم نفر آخر على شرح شروحهم حتى نفذ سؤالهم وجوابهم وهنا يقف المتعلم حائرا أيأخذ بشرح أولهم، أم يكتفي بحاشية آخرهم!؟ وهم جميعا «أخذوا ... بقوة الدليل، ووسعوا بذلك مجال التقعيد، حيث لم يتردد في الإفادة من جهود الأقدمين، والجمع بين آراء البصريين، والكوفيين، والبغداديين، فكم من قاعدة عدلوها، وكم شاذ رفعوه بالدليل وبالمعاضدة السماعية إلى مستوى الكثير، فأصبح مقبولا بعد أن كان في زاوية الإهمال محفوظا.»[1] وهذا اعترافا لفضلهم لسانا واعتقاد، وإكراما لجهدهم في النحو الذي ما عرف مثله في البلاد، وإغماد حقهم جرح ليس بجُبَارٍ، وإن أخطئوا فيه صواب الأفكار فيكفيهم النيّة الحسنة، لكن الأمر يحتاج إلى تفصيل، وذلك أنه ليس دعوة إلى تحنيط ما لم يُوَفّقُوا فيه، فهذا لا يجدي نفعا، وقد يكون تغطية لآثارهم وسفعا، وإنما المطلوب العدل في الكيل، لاعتبارات كثيرة منها أن نحوهم جاء في فترة شديدة الحُبَكِ تعجّ فيها حركة مختلف العلوم العقلية وغيرها فلا مانع أن يسري دبيبها إلى فكرهم، وقد سبق علاج هذه القضية، ثم إنهم عاشوا في فترة بعيدة الشقة بينهم وبين الأوائل، فمنطقي جدا ألا يبقى نحو الصنعة عندهم على ما كان عليه، فقد تنساب إليه مكونات تكبله بأغلال الجمود، أو يستبدل منه عتيق كان أصلا في سابق العهود، ولقد أحسن "محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي" عندما طوّق عهوده وصفا بهذه الكلمة الموجزة، يقول: «ما زال علم العربية سهلا على محاوله، قريبا من يد متناوله والناس في معرفته سواسية... حتى أدخل العلماء فيه ما ليس منه، وستروا وجه محاسنه، وضيقوا مسالكه، فشقّ على طالبه وقل جدا عدد المشتغلين فيه، ثم لبس بعد الألف من الهجرة النبوية ثوبا غير ثوبه الثاني، فصار أشبه شيء في علم التوحيد في العصرين الأول والثاني من تدوينه، وإقبال العلماء عليه، وصارت تقام البراهين وتشاد الأقيسة على مسائله ... وما ضم إليها وقرن معها كما تقام على المطالب العقلية والمسائل

[1] في النقد والتحقيق: د، مصطفى الغماري، دار مدني، 2003، ص: 187، 188.

النظرية، وجعل ذلك كله بين تلك القواعد الصغيرة القليلة وأطلق على هذا المزيج اسم العربية.»[1] من خلال هذا يتبين أنه يقسم النحو إلى ثلاثة عهود: عهد المتقدمين، وعهد المتوسطين، وعهد المتأخرين، ثم برهن على أن عهد المتأخرين بأنه العهد الذي استفحل فيه الداء بحيث لا يستطاع بتره، ووصف نحوهم بالمزيج، فطبيعي جدا أن يصير النحو هكذا بأن تمحى منه واضحات أو تطمس منه معالم شامخات، أو تسدل منه بينات ساطعات، فالنتيجة متوقعة ولا أقول مبرمجة، لسبب هام من أسباب عدة وهو سبب بعيد الغور بالغ الدور إذا تعلق الأمر بالغياهب السياسية، ثم يتابع قوله فيقول: «فيبست بعد الذبول أزهاره، واندرست بعد العفاء آثاره وصار أعقد من ذنب الضب، فربما اشتغل به طالبه وهو في قماطه، ومات بعد أن جاوز أرذل العمر، وهو لم ينته إلى أوساطه وهذا من سوء اختيار المتوسطين وشدة جمود المتأخرين.»[2] فهذه الحقب التاريخية التي مرّ بها نحو الصنعة يسميها المستشرقون بعصر الضعف والانحطاط، وإن كانت هذه التسمية تحتاج إلى نظر إلا أنها بادية في مجال النحو فرغم تعدد شروح النحاة إلا أننا نستشف من جميع مؤلفاتهم عموما – يعني المتأخرين- أنماطا تكاد تكون على شاكلة واحدة في الأغلب الأعم وهو أن النحاة كأنهم عبّروا عما يدور في محيطهم السياسي نحويا، "كثرةٌ في الاشتباكات و قلّةٌ في الحلول"، فحتى كبار النحاة البارزين يخامرهم نوع من هذا فـــ"ابن هشام الأنصاري يعدّ خروج النحوي عن غاية درسه تطفّلا، وأنشد:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت * غويت، وإن ترشد غزية أَرْشُدِ.**

يريد بهذا التأكيد على أن النحوي له غاية يقف عندها ثم تبدأ بعد ذلك غاية البلاغي.»[3] فإذا كان عملاق النحاة المتأخرين كابن هشام الأنصاري يخامره شعور بصعوبة هذا المبحث فكيف الظن بباقي النحاة الذين تلوه، مما يدل حقا على أنها كانت سنين عجافا أصابت نحو الصنعة

---

[1] المفصل في علم العربية: لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003، ص: 06.

[2] المصدر نفسه، ص: 6.

[3] دراسات في اللسانيات العربية: د، عبد الحميد السيد، دار حامد، ط1، 2004، ص: 172.

عندهم، بحيث لم يستطيعوا أن يعيدوا تكوينه بالشكل الذي صوره المتقدمون عليهم، وذلك لطول النوازع التي علقت به، بالرغم أن لديهم القدرة الكافية في إنجاز هذا العمل، وفي هذا يقول حنا الفاخوري: «لنا مأخذ على ابن عقيل وعلى غيره من رعيل الشارحين فهو أنهم، على ما لهم من علم وشخصية تفكيرية، لم يتمكنوا من الخروج على تقليدية العلوم النحوية واللغوية، فكأن تلك العلوم وصلت مع الأولين إلى السقف الذي لا يجوز اختراقه وبالغت مع الأولين ذروة الكمال الذي انتهى عنده التفكير والتحبير.»[1] فكان الشارح منهم إما أن يواصل البحث بالنمط المعهود في محيط الشرّاح النحوي، وهذا لكي يلقى رواجا لبضاعته النحوية في أصقاع البلاد، وينظر إليها بعين الرضا، وإما أن يتوقف، أما أن يكشف عن جمجمته في استبدال بنحو من طراز الخليل وسيبويه فلن يجد سميعا ولا مطيعا وربما يتحاملون عليه لمخالفة القانون الفكري السائد آنذاك، وصفوة القول أنه «ما جال في فكر أحد أن يتخطى الحدود، وأن يمتد بنظره إلى أفق أبعد من العامل والمعمول، وإلى مجال في القول لا يقف عند التركيب الكلامي في جملة فعلية وجملة اسمية وأن يقف متنكرا لما في أصول النحو من غرابة تملأ الصفحات لغوا وتجعل من الشذوذ صلاحا ومن اللامنطقي مهيعا وفلاحا.»[2] وإن كان هذا التعميم يحتاج إلى استثناء إلا أنه يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق ذكره ثلاثة مستويات في نحو الصنعة عند شرّاح الألفية الذين يمثلون النحاة المتأخرين: نحو ممزوج، ونحو صافي مبالغ فيه، وبقية من النحو الأصيل ولكنه قليل، غير أنه ينبغي أن لا يتخذ موقف العداء ضد النحاة المتأخرين، وقطيعة نحوهم، وخاصة في الأبواب التي لم يوفقوا فيها لأن هذا الموقف ليس من الحكمة في شيء، فالواجب أخذ عيّنات من هذه القضايا الهوامل لفحصها بعقلية أكثر تجريدا لتشخيصها، وذلك لمعرفة اتجاه منحنى النحوي في هذه الفترة بدقة وتركيز.

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، ط1 (د، ت)، ص: 08.

[2] المصدر نفسه، ص :ن.

نحو الصنعة والشواهد (لغة الشعر، ولغة النثر): من مواضع الحوار والنقاش في نحو الصنعة عند المحدثين لغة الشواهد من كلام العرب، وتكاد تكون هذه الشواهد هي المنطلق الأساسي والعماد الذي يرتكز عليه في تقرير أسس القاعدة النحوية، فصلاحها يعني الشواهد بصلاح هذا الجانب، وفسادها بفساده، ولهذا وجه المحدثون بمختلف توجهاتهم الفكرية في النحو سهام النقد لهذه القضية، ثم إنها تدخل في صلب مشروعهم التيسيري للنحو، الذي هو نقطة الالتقاء وحلقة التواصل بين المجامع اللغوية العربية، فمن مواطن الضعف أنها«تتشابك مجموعة من القضايا تجعل من الأمثلة الواردة غير مناسبة لروح العصر، وأنها فقدت صداها في أسماع الدارسين. فهي من جهة يتسم كثير منها بالتعقيد الذي لامبرر له. حيث تقف على أمثلة يكتنفها التعقيد والالتواء إلى حد غياب المعنى أو بعده عن واقعية اللغة، نظرا لتكلفه والتفلسف النحوي له، ومن ذلك: ما تجده الكتاب لسيبويه مثلا: أعجبني ضرب الضارب زيدا عبد الله. ويذهب المبرد في شرح المثال ويزيده تعقيدا عندما يقول في مثال آخر: الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا. وفي مثال آخر: أكرم الآكل طعامه غلامه زيدُ عمرا خالدِ بكرا عبد الله أخوه. ومثل هذه الأمثلة لا تحتاج إلى تعليق أكثر مما نلحظه. ومثلها كثير في النحو العربي. كقولهم: الذي يطير الذباب فيغضب زيد. أو يا سارق الليلة زيدا الثوب.»[1] بحيث أعقب هذا الجمود والتكلف في الأمثلة والشواهد نظرة تسخّط من طرف الدارسين المحدثين وبالأخص منهم الوصفيين بحيث لا تكون هذه الأمثلة «بحال في خدمة المجتمع والناشئة خصوصا. فإذا كان القدماء قد انتقوها من واقعهم المعيش ومن ظروف طبيعتهم فإن الجيل اليوم أن تعد له أمثلة أخرى في مستوى العصر الذي يعيشونه. ومثل هذه الصعوبة تجعل من الأمثلة ذاتها موضوعا في حد ذاته وكان الواجب أن تكون وسيلة لفهم القاعدة. ولاشك أن غياب الأمثلة الرائعة والأصيلة والواقيعية يجعل من النحو محل هجران من طرف الطلبة والدارسين، وتعرف منهم عزوفا عن المادة، ومن جهة ثالثة فهي أمثلة

[1] النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص:74.

تتكرر في كل كتب النحو وكأن اللغة العربية ضاقت بأهلها مما يجعلهم يستخدمون الأمثلة الواحدة التي تعترضك حيثما توجهت وفي أي كتاب بحثت. فاختيارهم لأسماء محددة مثل: زيد- عمر- بكرا- خالد...ولأفعال محددة، مثل: ضرب ورأى وغيرهما. ولصيغ معينة مثل: ضرب زيد عمرا. كل هذا مما يبعث على الملل ويزيد في إضعاف رونق النحو ونشوته، إلى أن أصبحت النكت تذكر على الأمثلة النحوية القديمة، تلك التي لم تتغير مع تغير الزمن.»[1] غير أنه وإن لوحظت مثل هذه الثغرات في والإستئناس والتمثيل في الأمثلة النثرية المصنوعة ففيه الشيء الغير القليل في أسلوب التهويل الذي يقطع الأمل والرجاء، ثم إن صنعهم لهذه الأمثلة النثرية جاء بعد تقريرهم لأصول الاحتجاج التي تتمثل في اختيارهم الأمثل فالأمثل عروبة من القبائل، والأشهر فالأشهر فصاحة من اللهجات فهذا يشفع لهم في منهجهم وإن أُهملت بعض القبائل المتطرّفة أو المغمورة، ثم إنهم فعلوا هذا بسبب زحف الألسن الأعجمية واختلاطها باللسان العربي، فكان الأمر في منتهى الصعوبة بأن تدرس كل لهجة على حدة بخصائصها النحوية والصرفية والصوتية، وتفصل عن باقي اللهجات. فحفاظا على قداسة القرآن الكريم من أن يتسرب إليه اللحن عملوا بمنهج الاختيار من القبائل واللهجات على أساس أن القرآن الكريم على طبق عال من البلاغة والفصاحة. أما الشواهد التي يجب أن يعاد فيها النظر لقد حصرها د، محمد عيد في ستة نقاط وهي كالتالي:

«1- الشواهد المجهولة النسبة. 4- الشواهد المصنوعة

2- الشواهد المتعدد النسبة. 5-الشواهد التي أسيء فهمها

3- الشواهد ذات الوجوه المتعددة . 6- الشواهد المحرفة.»[2]

فهذه هي المواطن التي سببت تخالجا في أعضاء نحو الصنعة والتي تحتاج إلى تنقيب وحسن إبانة، وإن كانت تتعلق بالشواهد الشعرية أكثر من شواهد النثر الذي نادرا ما يحتج النحاة بشواهده

---

[1] المرجع نفسه، ص:75.

(2) الاستشهاد والاحتجاج، ص:158.

وذلك لأنه أعلق بالذاكرة والنفس على مدى طويل، وإن كانت له بعض الخصوصيات اللغوية والنحوية في الاستعمال، وقد تكون هذه الخصوصيات من غير ضرورة مثال ذلك تعليق «ابن مالك على دخول (أل) على المضارع في قول الشاعر:

ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.**

وقوله: **ما كـــاليـــروح ويغدو لاهيا فرحا *** مشمّر يستديم الحزم ذي رشد.**

قال: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول (ما أنت بالحكم المرضي حكومته) ولتمكن قائل الثاني أن يقول (ما من يروح) فإذا قال (أل) يدل على الاختيار لا الاضطرار ولذلك لم يَقِلْ في أشعارهم.»[1] وهذا هو الذي غاب على جل النحاة عندما فسروا خروج الشاعر على النمط المألوف من القواعد ضرورة في الوزن أو القافية، وعلى هذا الأساس شاع في أوساط النقاد أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر، ولقد كان د، تمام حسان ذا التفاتة بارعة عندما فسّر هذه المفارقة بقوله: «ولسنا نجد مثل هذا الترخص في النثر الفني ولا في النثر العلمي، وربما كان امتناعها فيهما لأنهما نشأ بعد عصر السليقة، لأن الترخص إنما يحسن مع السليقة، وإذا ترخص من لا سليقة له عدّ ذلك منه في قبيل الخطأ. وهكذا اضطر الأدباء والعلماء بعد عصر الاحتجاج أن يلتزموا بقواعد النحاة إذ أصبحت هذه القواعد هي البديل العملي للسليقة والطبع، ومن افتقر إلى هدى القواعد فلا رخصة له.»[2] ولهذا نجد لغة النثر أبعد عن التكلف والتمحل والالتواء في الأساليب، عكس لغة الشعر التي قد تعامل الشاذ أو الخارج عن القياس معاملة المطرد الساري في خطابات العرب، ومن خلال هذا يتبين أن التفريق بين لغة الشعر ولغة النثر شرط منهجي لا مناص منه في الاحتجاج وفي تعلّم النحو وهذا للتخفيف من حدة الخلاف الذي يتوزع بين التأويل والتعليل، والحذف والتقدير الذي وُسِمَ به نحو صناعة النحو.

---

[2] المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر: د، محمد عيد، الناشر عالم الكتب، (د، ت)، ص: 140.

[2] الأصول، ص: 39.

الفصل الثالث: نحو التراكيب ونحو الصنعة من منظور النظريات الحديثة.

أ- نحو التراكيب من منظور النظريات الحديثة.

- نحو التراكيب في نظرية التعليق.
- نحو التراكيب في نظرية تضافر القرائن.
- نحو التراكيب والنظرية التحويلية.
- نحو التراكيب والأسلوبية.
- النحو والرّياضيات.

ب- نحو الصنعة من منظور اللسانيات الحديثة.

- نحو الصنعة بنيويّا.
- نحو الصنعة تداوليّا.
- نحو الصنعة تعليميا.
- نحو الصنعة بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد.

أ- نحو الصنعة ود عاة الأصالة.

ب- نحو الصنعة ودعاة التجديد.

أ- نحو التراكيب من منظور النظريات الحديثة.

نحو التراكيب في نظرية التعليق: من النظريات النحوية العربية القديمة في تاريخها وتكوينها، الجديدة في إعادة طرحها وصياغتها، "نظرية التعليق" وهي وليدة نظرية النظم، بحيث خرجت من مشكاتها، وتشكلت من وجودها وذلك للقبس الواضح بينهما من حيث التقارب الصوري والفكري، بل قد يكون وكما يرى د، تمام «أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان "التعليق" وقد عنى به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية.»[1]إلا أن التعليق المتعارف عليه عند جمهور النحاة هو «إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده. كـــ"ما" النافية، ولام الابتداء، والاستفهام، تقول: علمت ما محمد مسافر، وعلمت لمحمد مسافر، وعلمت أيهم أبوك.»[2] أما التعليق في دائرة نظرية النظم له مدلول آخر يفارق الذي ذكره النحاة غير «أن عبد القاهر لم يضع مفهوم نظريته في نص واحد متكامل في كتابه، وإنما صاغه في عبارات جزئية متفرقة في أنحاء الكتاب وتجيء كل عبارة من تلك العبارات إما تلحّ في تأكيد ما نصت عليه عبارات سبقت، وإما لتضيف فكرة جديدة إلى النظرية، دون أن يستطيع تحديد عبارة معينة تصلح لأن تكون مفهوما متكاملا لتلك النظرية.»[3] وما دام أن نظرية النظم تخدم نحو التراكيب ويخدمها، فكذلك تكون مهام نظرية التعليق، وذلك لتداخل الوظائف بينهما، والتي تكب في قالب واحد هو الفهم الجديد والأفضل للعربية، وإن كان التعليق معرق في تعلقه بالعقل، وذلك أنه يبحث في «الفرق بين نظم الحروف لصياغة كلمة، ونظم الكلمات لصياغة جملة، يتضح في أن نظم الحروف أو ترتيبها لصياغة مبنى الكلمة يتم عشوائيا، دون القصد إلى إنشاء علاقة بين مبنى الحروف —التي

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، ص:188.

[2] معاني النحو: د، فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2007، ج2، ص: 33.

[3] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 10.

لا معنى لها- ودلالة الكلمة، فلو أنهم كانوا رتبوا "ضرب" على شكل "ربض" لما كان في ذلك فساد للغتهم. أما نظم الألفاظ لصياغة جملة فلا يتم عشوائيا وإنما يتم نتيجة لترتيب معانيها وتناسق دلالاتها في العقل.»[1] بمفهوم أوضح للتعليق أنه يدرس ثنائية التنافر والتجاذب للكلمات من حيث حسن اختيارها وانتقائها، ثم دقة وضعها في حاق موقعيّتها اللائقة بها، وذلك لرسم حلقة التواصل من معنى نيّة المتكلم إلى سويداء قلب المتلقي، وإن كان هذا مطلب عزيز، فهذا هو الهدف البعيد المرمى الذي يناشده نحو التراكيب بطريقة نحوية عندما يكون «التعليق تفاعل يتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات، وذلك من خلال اختيار المتكلم بين ممكنات متعددة تتيحها اللغة من حيث دلالات الألفاظ ومعاني النحو.»[2] فهذا هو السياق الخاص والعام لنظرية التعليق الذي تستقصي فيه نحو التراكيب من حيث التنسيق والترابط. ومن خلال دراسة نظرية النظم وعلاقتها بنحو التراكيب الذي هو كذلك يراسل نظرية التعليق، تجلى سؤال وجب طرحه وهو: ما هو الفرق بين النظم والتعليق؟ فرغم التشابك والتداخل في المدّ والجزر من حيث المنطلق والوظيفة، إلا أن هناك تباين دقيق في النظر عميق في الفكرة، فـــ«أما النظم فهو نتاج لعملية "التعليق" ويفهم من هذا أن التعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل، والنظم ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة.»[3] هذا كأعمق فرق يمكن أن يستخلص بدقة متناهية، وإلا لا يمكن إقامة حدود بينهما نظرا للتشابك الذي يتبادلانه مبنى ومعنى، ثم إن هدف عبد القاهر الجرجاني كان موحّدا في دراسته من حيث أنه «كان حريصا —من أول الكتاب إلى آخره- على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها... ولهذا جعل نقطة الانطلاق في دراسته لبناء الجملة هي المعنى لا المبنى.»[4] وهذه القضية في غاية

---

[1] المرجع نفسه، ص: 10.

[2] المرجع نفسه، ص: 11.

[3] المرجع نفسه، ص:ن.

[4] المرجع نفسه، ص: 58.

الأهمية، ولنا عودة معها بعد التأصيل النهائي لنظرية التعليق بهذا النص للجرجاني الذي يقول فيه: «وشبيه بهذا التوهُّم منهم، أنّك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتَّب في نفسه إلا بترتُّب الألفاظ في سمعه ظنَّ عند ذلك أن المعاني تبعٌ للألفاظ ومن ترتُّبها في نطق المتكلم. وهذا ظنّ فاسد ممن يظنّه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنّه محال أن يكون الترتب فيها تبعا لترتب الألفاظ سابقة للمعاني وأن تقع في نفس الإنسان أولا ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها، بالعكس مما يعلمه كل عاقل إذا هو لم يؤخذ عن نفسه، و لم يضرب حجاب بينه وبين عقله. وليت شعري، هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها، ومصرّفةٌ على حكمها؟ أو ليست هي سمات لها، وأوضاعا قد وضعت لتدل عليها؟ فكيف يتصوّر أن تسبق المعاني وأن تتقدّمها في تصّور النفس؟ إن جاز ذلك، جاز أنتكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء، وقبل أن كانت.»[1] علّق د، مصطفى حميدة على هذا النص بقوله: «هذه العبارة تعدّ في رأيي أساسا لنظرية التعليق كلها، كما أنها تشير إلى أن عبد القاهر اتخذ من الفكرة العامة لعملية الاتصال اللغوي منطلقا للوصول إلى نظريته قبل أن يفطن إليها درس فلسفة اللغة عند الغربيين على يد "جون لون" في أواخر القرن السابع عشر الميلادي أي بعد وفاة عبد القاهر سنة471هـــ الموافقة لسنة 1078م بمئات السنين. والمعلوم في تلك العملية أن المتكلم يبدأ من المعنى لينتهي إلى المبنى، حتى يصح أن يقال: إن عملية " التعليق" تنشأ في الجهاز العصبي المركزي لدى المتكلم من خلال تفاعل دلالات الألفاظ مع معاني النحو. ويبدو لي أن التعليق ماهو إلا الجانب النحوي من جوانب النظام الرمزي في عملية الاتصال اللغوي، فهو الكفيل بعمليتي الارتباط والربط بين معاني الألفاظ وفق معاني النحو والكفاءة اللغوية الإنتاجية لد المتكلم.»[2] وبهذا تكون

---

[1] دلائل الإعجاز، ص:417.

[2] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 58.

نظرية التعليق قد اتضحت معالمها واستتبّت أصولها، وخاصة عندما يقاربها المحدثون في دراساتهم، أما القضية التي أشرت ببالغ أهميتها، قبل قليل وهي أن جلّ نحاة نحو الصنعة وخاصة منهم المتأخرين كان هدفهم هو «إعانة المتلقي اللاحن على معرفة الضبط الصحيح لعلامات الإعراب في أواخر الكلمات، وهذا ما جعلهم يهتمون بالمتلقي لا بالمتكلم، ويبدؤون بالمبنى للوصول إلى المعنى، ويجعلون الإعراب والعلامة الإعرابية مقصدهم الأهمّ.»[1] وهذه غاية شريفة، لاسيما إذا تعلق الأمر بخدمة القرآن الكريم، لكن تكون الغاية أشرف وأهم عندما يتعلق بالدفاع عن خصوصيات الإعجاز القرآن الكريم اللغوية والنحوية، وذلك أن عبد القاهر الجرجاني انطلق من المعنى وصولا إلى المبنى ليصل إلى نتيجة طال فيها أمد البحث والتنقيب واستقصى فيها الطارف والتليد وعرضها على ميزان العقل السديد مفادها «أن القرآن الكريم إعجاز للمتكلم لا المتلقي، فجعل ذلك عبد القاهر يولي المتكلم عنايته. ثم قادته فكرة الكلام النفسي إلى فكرة نظم المعاني في النفس، وهي التي تعد من أحدث القضايا التي تشغل علم اللغة الحديث وأهمها، وهذا ما جعله ينطلق من المعنى للوصول إلى المبنى، فسار بذلك حسب المنهج الصحيح الذي تسير فيه عملية الاتصال اللغوي. وأتاح له هذا المنهج أن ينظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة، لا كتلك النظرة الجزئية المحدودة التي اتسم بها درس النحاة من قبله، وهي التي جعلتهم يحصرون مطلبهم في نطاق الإعراب والعلامة الإعرابية.»[2] لكن هيهات لهذا المنهج الذي رسمه في فلم يجد من يسمعه في وقته بحيث زاغ النحاة عنه في بلاقع صنعة النحو المتمثلة الاهتمام المبالغ فيه بالتأويل والتقدير والتعليل، رغم تبلّج منهجه طولا وعرضا، وتركوا الذي يقوله عبد القاهر الجرجاني لعصبة البلاغيين لا لأنهم أعوزتهم قلة الاستيعاب، ولكن لصعوبة تغيير اتجاه فكر نحو إلى فكر البلاغة فقطعوا بذلك صلة الرّحم بينهما فاقتفى أثرهم السواد المقبل من النحاة الذين تلوهم إلى آخر نحوي في القرن العاشر هجري.

---

[1] المرجع نفسه، ص:59.

[2] المرجع نفسه، ص:60.

نحو التراكيب في نظرية تضافر القرائن: من الواجب الانتباه له أن تراث السلف النحوي قد خضع للتقسيم، والتفريع، والتجديد في العصر الحديث على شكل نظريات، تأصيلا، وفقها، ومنهجة له، كالذي قام به د، تمام حسان عندما واصل العمل من حيث توقف الإبداع النحوي عند عبد القاهر، ليأتي بنظرية نحوية سليلة نظرية النظم ألقى فيها عصارة فكره، بحيث أنها «ظهرت تلك الدراسة المتكاملة التي قام بها د، تمام حسان في كتابه "اللغة العربية؛ معناها ومبناها" وهي التي ضمّت نظرية شاملة أطلق عليها تلاميذه فيما بعد اسم نظرية تضافر القرائن.»[1] وهي تخدم نحو التراكيب وتفيده، وتنهض به لتربطه بمستوى رفيع من التنظير، وذلك أنها تجمع في دراستها بين المقام والمقال في الكشف عن المعنى لا على قرينة واحدة وهي الإعراب ثم «إن نظرية تضافر القرائن تعد أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للغة العربية وأبعدها أثرا؛ ذلك لأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كله تقيم منهجها على أساس فكرة التعليق، فحوّلت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في "الإعراب" القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق، الذي يضع المعنى في المقام الأول.»[2] بحيث استطاع د، تمام حسان أن يخرج النحو من محدودية البحث في الجملة إلى مجال أرحب وأوسع، وذلك أن النحاة المتأخرين ألجموه بنظرية العامل التي بالغوا فيها إلى حد إهمال المعنى، فرغم أهمية الإعراب فلا ينبغي أن يكون القرينة النواة التي عليها مدار فهم التراكيب «ومعنى ذلك أنه لا يمكن معرفة معنى معين لأي مفردة من المفردات إلا إذا استعنا في ذلك بجملة من القرائن.»[3]وقسم هذه الأخيرة إلى نوعين: قرائن لفظية، وقرائن معنوية أما اللفظية فهي «العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، النغمة. ويرى أنها جميعا تتكامل في تحديد المعنى الحقيقي للجملة. أما الواحدة منها بمفردها لا تعني شيئا.»[4]غير أن هناك استدراك

---

[1] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 57.

[2] المرجع نفسه، ص: 67.

[3] النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 213.

[4] المرجع نفسه، ص: ن.

يمكن صياغته على شكل سؤال، وهو هل كل القرائن اللفظية بمستوى واحد من الأهمية؟ بمعنى هل قرينة العلامة الإعرابية لها نفس الطاقة في الوظيفة مع قرينة الرتبة أو الصيغة...؟ وما دام أن النحاة تجمهروا بإجماع في تركيزهم على العلامة الإعرابية، وربطها بالمعنى، فهذا دلالة على قطبيّتها، وبالتالي لا يمكن أن تكون قرينة العلامة الإعرابية بنفس الأهمية مع القرائن اللفظية الأخرى من حيث وظيفتها في الكشف عن المعنى، أما القرائن المعنوية «وقد جمعها في الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية، المخالفة.»[1] وهي خمس قرائن حالية تشارك القرائن اللفظية في هتك ستار الغموض، بحيث تتفاعل فيما بينها لتتحد في وظيفة واحدة هي الفهم الأفضل للعربية مبنويا ومعنويا «وقد سمّى النوعين من القرائن بـــ"القرائن المقالية".»[2] ثم إن هذه القرائن اللفظية والمعنوية هي المحك الحقيقي في تحديد المعنى بعدما كان نهبا للتعدد والاحتمال والتأويل ذلك «أن مبنى الصرفي يصلح لأكثر من معنى، وكانت هذه الإشارة تحت عنوان "تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد" يرى ضرورة تكامل تلك القرائن لتحديد المعنى المطلوب الواحد بدقة. أي: تكامل القرائن المعنوية والقرائن اللفظية.»[3] بدون تعارض أو تناقض عند د، تمام حسان، بعدما كانت قرينة العلامة العربية هي لوحدها الكفيلة بكشف عن المعنى عند النحاة العرب القدامى، فهذا كل ما تنصّ عليه نظرية تضافر القرائن بإيجاز وتركيز، وإلا فهي ذات نفس طويل في بسطها تنظيرا وتطبيقا، وأوسع من أن يحاط بها في هذه العجالة، وإن كانت هي أضيق استعمالا وأثبت موقعا من نحو التراكيب الذي يحتويها بموسوعيته الفضفاضة، ولكل علوم اللسان العربي، إذا فهي نتيجة مخاض فكري انبثق من وجود نحو التراكيب بحيث أنها استثمرت مباحثه واحتكمت إلى كثير من مرتكزاته، ثم إن صاحبها ضاعف فيها الجهد والبذل حتى أثبت مشروعيتها كإنجاز علمي يكمّل، ويخدم نحو التراكيب إنتاجا ومنهاجا، ذلك أن «الفائدة عنده في الاعتماد على هذه القرائن –خلافا لما ذهب

---

[1] المرجع نفسه، ص:ن.

[2] المرجع نفسه، ص:ن.

[3] المرجع نفسه، ص:ن.

إليه القدامى- هو تحقيق أمرين اثنين هما:

أولا: نفي كل تفسير ظنيّ أو منطقي للظواهر السياقية.

ثانيا: نفي كل جدل من النوع الذي خاض فيه النحاة حول منطقية هذا العامل أو ذاك.»[1] بحيث أنه خرق فيها معيارية الشائل والراجح خرقا فنيّا مطردا من دون تصدّع ليتجاوزها، إلى مجال يستخدم فيه العقل ويسرّح فيه الفكر، باستثناء إنكاره فيها نظرية العامل الشيء الذي لفت أنظار التراثيين إليه بالنقد والمثاقفة، بحيث«يريد أن يؤكد أن عمل القدامى في اعتمادهم على العامل النحوي كان خاطئا بسبب قصوره في تحديد المعنى الحقيقي. والبديل هو ما يطرحه في مسألة القرائن مؤكدا أنه "إذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأي قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما. وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه...» أنه ليس من السهل والهيّن أن تطرح مثل هذه النظرية في زاوية الإهمال، أو عدم الاعتراف بعدما عَمَّرَتْ أربعة عشر قرنا باستمرار، وكما قال ابن جني «فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان "خليل" نفسه و"أبا عمر" فكره. إلا أنّنا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان.»[2] ثم إن نظرية العامل أشد ما في النظام والقواعد لنحو الصنعة التي استندت عليها أعمدة نحو التراكيب بمجموعها بمعنى وُجُودُهُ بِوجُودِهَا، وهَدْمُهَا يعني هَدْمُهُ، ولا تحتوي هذه المحاكمة في مجلس النقد لابن جني القيمة العلمية لها، وإنما هو حوار في ظل توجيهات

---

[1] المرجع نفسه، ص: 214، 215.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص: 50.

العلماء أهل الاختصاص، وإلا فإن«من أهم ما قدمته تلك النظرية للدرس اللغوي بعامة، وللدرس النحوي بخاصة، أنها نظرت إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة، فكشفت عن العلاقات التي تربط تلك أنظمة اللغة الثلاثة: النظام الصوتي، و النظام الصرفي، والنظام النحوي، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفي، ثم كشفت عن العلاقات التي تربط تلك العلاقات التي تربط تلك العلاقات في المعجم اللغوي للعربية، ثم ربطت معنى المقال المستخرج من كل هذا. بمعنى المقام، وهو مركز علم الدلالة، لتخرج بالمعنى الدلالي للجملة. ومما قدمته تلك النظرية أيضا أنها حددت على المستوى الصرفي تصورا جديدا لأقسام الكلام، ودرست ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ثم درست على المستوى النحوي وبصورة تفصيلية ظاهرة تضافر القرائن لايضاح المعنى الدلالي للجملة، ثم أبعاد الدور الذي يقوم به كل من الزمن والجهة، وبيّنت أن مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، ثم قدمت على المستو المعجمي، دراسة تحليلية لمفهوم المعنى المعجمي. أما في مجال الدلالة فقد وضعت المعنى المقامي (أو الإجتماعي) في موضعه الجدير به من دراسته بناء الجملة بعد أن كان الباحثون قد تعارفوا على درسه ضمن مباحث علم البلاغة.»[1] وصفوة القول في هذا المبحث أن أ. د، تمام حسان جاء بنظرية تضافر القرائن وسعى لها سعيها المنهجي الكامل، والتي تعتبر اليوم من أكبر آيات التقدم في الدرس النحوي الحديث، وذلك أنه سلّط عليها إشعاعا من الموروث الفكر النّحوي العربي القديم الذي خرج من تحت خيمة الشَّعْر خدمةً لنظريته التي ضاهت أو فاقت آخر الصيحات اللسانية المدعومة بعقل الكومبيوتر، ثم إن هذه النظرية يعني –تضافر القرائن– ونظرية النظم، ونظرية التعليق، وغيرها من النظريات اللغوية النحوية العربية قديما وحديثا ذات أضلاع متداخلة ووظائف متراسلة، ذريّة بعضها من بعض لا يمكن إقامة فواصل صارمة بينها وذلك لاشتراكها في بعض المرتكزات التي لا يمكن الفكاك منها .

(1) نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص:67، 68.

نحو التراكيب والنظرية التحويلية: من منبع الثقة يمكن عرض بعض المعطيات لنحو التراكيب على مستحدثات الأنظار كنظرية نعوم تشومسكي التحويلية لا على سبيل المساواة بينهما، وإذابة الفوارق، وإنما لمعرفة حجم مسافة التوثيق والإحكام لنحو التراكيب فكرا ومنهجا. قال د، عبده الراجحي: «إن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية، دعوة غير صحيحة بل هي دعوة غير إنسانية، ولا أشك لحظة في أنها ضارة بالعربية نفسها. ومن الضروري أن نفيد مما يطوره الناس وأن نشارك نحن في هذا التطوير.»[1]وذلك من جدوى التبصّر بالمنهج والاهتمام به الذي ينأى عن الإسقاط المركّب الواضح عواره لسبب الخصوصيات التي قد ينفرد بها أي لسان، مهما كان حد التوافق والتطابق بين إنجازين، ومن مواطن الالتقاء بين نحو التراكيب والنظرية التحويلية أنه «يشير الجرجاني إلى أمر هام جدا وهو أنه ليس المهم أن نعرف عبارات النحويين واصطلاحاتهم النحوية ولكن أن نفهم مدلول هذه العبارات...فالبدوي الذي كان ينطق لغته على السليقة لم يكن يعرف المبتدأ أو الخبر والصفة والحال... لكنه يعرف الفرق في المعنى بين العبارتين (جاء زيد راكبا) و(جاء زيد الراكب) من أن (راكبا) حال و(الراكب) صفة لزيد.»[2]معنى أن هناك نحو فطري معرفي يشترك فيه البدويّ والنحوي، وذلك أن هذا البدوي يعرف ويدرك الفروق بين الجملتين اللغويتين، التي لا تظهر إلا لأولي الاختصاص بدون تسمية مصطلحات، أو انطلاقا من مستندات، وهذه الفكرة على أهميتها وقيمتها العلمية لم تلقى قبولا عند النحاة العرب الذين جاؤوا بعد الجرجاني إلا أن «نادى بها دي سوسير حين فصل بين وجهي اللغة أو اللسان الذي يمثل الجانب التجريدي والاجتماعي للسلوك اللغوي والكلام وهو إنتاج فردي يظهر في الجانب التنفيذي للغة.»[3]فهذا أول تبرير لها بعد انسداد طويل عليها وعلى جلّ الفكر النّحوي العربي، بحيث أن منهج دي

---

[1] دراسات وتعليقات في اللغة، ص: 204.

[2] خصائص العربية والإعجاز القرآني (في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية): د، أحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ت)، ص: 133.

[3] الثنائيات المتغايرة، في كتاب دلائل الإعجاز، ص: 30.

سوسير في لسانياته اقتضى أن يبرهن على فكرة سبقه إليها الجرجاني في القرن الرابع الهجري من دون أن يزحزح من ثوابتها شيئا، ثم لتصبح من أخص ركائز النظرية التحويلية عندما «طوّر تشومسكي هذه الفكرة، ودعا المظهر الأول للغة بالكفاية أو القدرة اللغوية (القابلية) وتمثلها البنية التحتية وتحدد بالقواعد والأنظمة اللغوية الضمنية المشتركة بين المتكلمين بلغة واحدة تبرمجت في أذهانهم بصورة فطرية طبيعة بحيث منحتهم قدرة إبداعية على خلق عدد متناه من التراكيب تتغاير بتغاير الأحداث والمواقف...أما المظهر الثاني فسماه بـــ(الأداء الكلامي) ويتبين في البنية السطحية، ويشمل الاستعمال الآني لجزء من القدرة اللغوية مما ينسجم مع مقام الحدث اللغوي.»[1]مما يدل هذا على استحقاق نحو التراكيب عند العرب للبحث عندما نجد إشارة تطفو فوق السطح لكن جذورها بمكان عميق من النفوذ، وخاصة عندما تلقى تعزيزا علميا من أحدث النظريات بمحض الصدفة على أكبر الظنّ، وكذلك نظرية العامل التي هي مخ دينامكية النحو فإنّه سيكثر الحديث عنها، بحيث إن النظرية التحويلية تعيد اعتبارا لها بحيث«عادت مرة أخرى إلى الظهور عند التحويليين، بصورة تكاد تقترب ممّا كان عند نحاة العربية، وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا أخرى كثيرة، التفت إليها نحاة العربية، كالحذف والتقدير، والتقديم. وغير ذلك ففي جملة مثل:"محمد أراد أن يسافر"، يقول التحويليون إن الفاعل للفعل،"يسافر" محذوف، يدل عليه "محمد" السابقة. وهذا هو عين ما يذكره نحاة العربية، حين يقولون إن الفاعل في :"يسافر" ضمير يعود على:"محمد" وانظر إلى سيبويه يتحدث عن حذف المبتدأ؛ فيقول:" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبنى عليه مظهرا؛ وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص؛ فقلت:"ذاك عبد الله، أو:هذا عبد الله، فجملة "عبد الله وربي"هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو:"ذاك عبد الله وربيّ" تماما كما يرى التحويليون.»[2] فهذا بإجمال

---

[1] المرجع نفسه، ص:ن.

[2] دراسات وتعليقات في اللغة، ص: 199،200.

لبعض الجوانب التحويلية في النحو العربي مما يدل هذا التقارب على الفكر السباق لجغرافيته الزمنية آنذاك ليعادل أو يفوق النظريات الحديثة المدعومة بكل اللوازم المنهجية والمعرفية.وقد يكون هذا العرض والتفتّح مفيدا لمدّ حبل التواصل والإبلاغ بين القدماء والمحدثين ولمعرفة الفوارق في درجات الفهم والاستيعاب بينهما، ثم لتجديد الطرح، والتناول قضاءا على النمطيّة التي روّقت ضبابيتها على البحوث العلمية الجادة في اللغة، ثم لاستنطاق القضايا التي أبكمتها الظروف، وقد تكون منعطفا حاسما يغير مجرى الفكر ثم لتجاوز العقبات، والعوائق التي حاصرت فكر القدماء، ثم لتكميل مشروع الإصلاح والتحديث جنبا إلى جنب بشرط الاحتكام إلى الموضوعية المحضة، وهذا ما جعل د، حماسة عبد اللطيف يقول:«ومهما تكن أسباب هذا التشابه أو التقارب في أسس المعالجة فإنه ينبغي ألا نعد ذلك من جانبنا شهادة للنحو العربي، بل قد أبالغ فأقول، وبغير تواضع كاذب أو ادعاء خادع، إن العكس هو الصحيح أي أن هذا التقارب أو التشابه قد يعد شهادة لنظرية تشومسكي.»[1]فهذا صحيح من حيث موثوقيتها والصلابة في مادتها، وجودة الذهن المفكر فيها كل ذلك أسلمه أن يتقاطع مع التراث النحوي للسلف رغم منبعه الألسني وانتمائه العرقي.لكن أليس النظرية التشومسكاوية النحوية هذي التي تعتبر ناطحة السحاب في الدرس اللساني المعاصر حتى لا يكاد يذكر ما قبلها وما بعدها من النظريات الحديثة الغربية لها أشباها ونظائرا في التراث النحوي العربي القديم، انظر كم هي عدد الأشواط والفراسخ والأميال الزمنية التي بينهما! فكيف لا يجعل هذا شهادة للنحو العربي ومن دون أنانيّة علمية، وهذا في حالة ما إذا سلّم له الباحثون العرب –الأخصائيون– بالنزاهة في نظريته و لم يحكموا عليها بمنطق أخذ اللاحق عن السابق. إذًا بعيدا عن أسلوب الكرّ فعمل تشومسكي هو إنجاز يستحق كل تقدير علمي وإنساني، لكن هذا التقدير لا ينبغي أن يفقد فينا عنصر الإيمان بالتراث، أو يبعث فينا داعيا لنَصُبَّ اللعنة عليه، فكفى بعامل السبق تفوّقًا لدى نحاة العرب القدامى في بعج أسس النحو ونظرياته.

[1] من الأنماط التحويلية في النحو العربي: د، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2006، ص: 23.

نحو التراكيب والأسلوبية: من العلوم اللغوية الحديثة التي تعتمد على نحو التراكيب في تفكيكها وتأليفها، وتستمد منه مكوناتها "الأسلوبية" بحيث تتخذه مادة أساسية من مجموع موادها ومكملا لمستوياتها الأخرى، إلا أنها تكيّفه حسب ناموسها وذلك أنها «فرع من اللسانيات الحديثة للتحليلات التفصيلية للأساليب الأدبية أو الاختيارات اللغوية التي يقوم بها المتحدثون والكتاب في السياقات البيئات الأدبية وغير الأدبية.»[1] وعلى هذا الأساس تأخذ منه، وتترك حسبما تقتضيه الحاجة الأسلوبية لسدّ فجوات في تحليلها لبنية الخطاب، ثم إن الأسلوبية مهما تطوّرت وتفرعت، لا يمكن أن تستغني على أبسط مرتكز في نحو التراكيب كالمسند والمسند إليه، وهذا أمر مُسَلَّمٌ لا يحتاج إلى برهنة وذلك أنه «يجد الدارس للأسلوبية أن الأسلوبيين يتحدثون في مستويات التحليل الأسلوب وإذا أنعمت النظر في هذه المستويات فإن المفاجأة عظيمة إذ إن هذه المستويات هي ذات مستويات التحليل اللغوي وهي تحليل الأصوات، وتحليل التراكيب، وتحليل الألفاظ.»[2]وبهذا يكون التحليل اللغوي أدخل في التحليل الأسلوبي ولا يمكن أن ينفك عنه، إلا أن هناك خصوصيات للتحليل الأسلوبي كاستعماله المصطلحات اللسانية، وبعض المعادلات اللغوية كالبحث عن الثنائيات المتغايرة في النص، وما هي الألفاظ الطاغية... الخ، وهذا باعتماده على المكوّن التركيبي الذي «ينجم عن التركيب النصي للألفاظ والمعاني في بعده توزيعي من تجاوزات للأصول اللغوية كالتقديم والتأخير والحذف وما يتميز به التركيب من تشاكل وتناسب كالتكرار، أو مخالفة كالالتفات، إذ تشكل هذه المباحث أهم الظواهر التركيبية التي تجسد كافة أشكال الانحرافات الأسلوبية.»[3] فالمكوّن التركيبي هو أهم نجم هادٍ للأسلوبيّ في تحليله إذا خشي أن يجنّ

---

[1] الأسلوبية –الرؤية والتطبيق-: أ، د، يوسف أبو العدوس، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ص: 35.

[2] المرجع نفسه، ص: 49، 50.

[3] التفكير الأسلوبي في ضوء علم الأسلوب الحديث:د، سامي محمد عبابنة، عالم الكتب، الأردن، 2007، ص: 112،113.

عليه ظلام غياهب النصوص، وخاصة منها الملتفّة بالمعاني والمفعمة بالمشاعر الخفّاقة كالذي نجده في قصيدة"كثيّر عزة" التي منها هذه الأبيات، يقول:

«ولما قضينا من منًى كلّ حاجــةٍ * ومسّح بالأركان من هو ماســحُ**

وشُدّت على حدب المهاري رحالنا* ولا يَعلم الغادي الذي هو رائحُ**

أخذنا بأطراف الأحاديث بــيننــا * وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ»**[1]

إن القراءة الفوقية لهذه الأبيات يمكن أن تتلخص في ثلاث محطات: قضاء مناسك الحج، ثم تجهيز للمتاع وتأهب للسفر، ثم رحيل للعودة إلى الديار، لكن هذه القراءة قد تثبط همّة النص وتغمط جماليته ويصبح أشبه شيء بمتن جبري رياضي جاف لا رسالة من وراءه، لكن«قراءة النص قراءة أخرى، تكشف عن شيء خلف الكلمات تسهم في بناء الصورة الفنية الوجدانية للشعر في مثل هذه الحالة: سفر.. واغتراب، ورؤية البيت الحرام، وأداء مناسك الحج، جمال تتحرك ورجال يجهزونها وأحاديث المودة... وصداقة وتوقع افتراق وسفر العودة ومحاولة التغلب على ما فيها من مشاعر الانصراف عن البيت الحرام ...ومشاعر الانصراف عن الأصدقاء الذين التقت الروح معهم بالروح إنها تجربة نفسية صاخبة... »[2] وإنها حشرجة شعرية رهيبة تنافس فيها الصعداء ليخرج مكبوتا، ويعبر عن شوق فيّاض يُقطّع نياط القلوب، ويأخذ الأنفس الرهيفة بالرّبو، وذاك أنها بوح من بئر عميقة الخيال وسليقة جبليّة محكومة، حتى إن عبد القاهر الجرجاني«حكم لهذا النص بالحسن وبأنه" الذي لا تجده إلا في كلام الفحول ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال"، كقوله:

وسالت بأعناق المطيّ الأباطح.»[3]

---

[1] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: أ،د، خليل أحمد عمايرة، دار وائل، الأردن، ط1، 2004، ص:346.

[2] المرجع نفسه، ص:346،347.

[3] المرجع نفسه، ص: 347.

فهذا حكم من أمير البيان العربي يشهد له بالإجادة والإتقان، وذلك عندما توخى معاني النحو التي هي الضابط في سلسلة ترابط الكلام وتوافقه ثم إن «الدقة واللطف... بأن جعل (سال) فعلا للأباطح، ثم عداه بالباء، وبأن أدخل الأعناق في البين، فقال (بأعناق المطيّ) و لم يقل بالمطيّ، ولو قال (سالت المطيّ في الأباطح) لم يكن شيئا.»[1] وبالتالي ينخرم النظم ولا يتحقق الإنسجام والتواصل، والتناسق مبنى ومعنى الذي وجدناه في البيت أول مرة.

علّق عباس محمود العقاد على هذه الأبيات فقال: «لو أن الأبيات نقلت إلى اللوحة لملأت فراغا من الشريط المصوّر لا يملأه أضعافها من قصائد المعاني وقصص الواقع، لأنها تنقل لك صور الحجيج غادين رائحين يجمعون متاعهم ويشدون رواحلهم ويحثّهم الشوق إلى أوطانهم... ثم تنقل لك صور البطحاء تعلو فيها أعناق الإبل وتسفل، وتنساب الأمواج كرة بعد كرة وفوجا بعد فوج.»[2] كل هذه المشاعر والأفكار التي تزامنت وتوالت في لحظة المخاض الشعري والتي تكب في خيال واحد ساهمت في «الربط بين الجمل داخل النص، ربطا تركيبيا تكون فيه القواعد الحاكمة لبناء الجملة والجمل أساسا يقوم عليه ذلك الربط، وتلك القواعد هي ما تعرف به "نحو الروابط التركيبية" وهي روابط بين الجمل داخل النص.»[3] ثم إن بعضها أول من بعض حسب الحقل والمقام لكي يكون النص ذا مزية أسلوبية ثم لتتضافر في تشكيل الصورة المراد رسمها، وهذا التشكيل والتصوير الفني المتتابع نادرا ما يُوفّق فيه الشعراء إلا لمن امتلك خيالا محيطا وواسعا عن ذلك المشهد، ثم إن هناك جدلية بين الخيال واللغة، بمعنى أيهما له مفاعل على الآخر؟ ومهما يكن فإنهما متكاملان فاللغة تجسم الصورة بشتى أنواع العبارات والألفاظ والأساليب فتبلغ ما لا تبلغه الرسومات المعبرة أو المناظر المبهرة، أما الخيال يعتمد على اللغة والعقل معا.

---

[1] المرجع نفسه: ص:ن.

[2] فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص: 342.

[3] التقديم والتأخير ومباحث التركيب بين البلاغة والأسلوبية: د، مختار عمر، دار الوفاء، مصر، 2005، ص: 108.

النحو والرياضيات: قد يبدو هذا العنوان غريب الوجه أول مرة، لكن ستزول هذه الغربة إذا أمعنا النظر في الاستقراء واستصحبنا الحذر في الاختيار والانتقاء، وذلك لصعوبة هذا الموضوع الذي يحتاج إلى مخبر، وإلى عدد هائل من المصادر في الاختصاصين، فالتشابه حاصل بين النحو والرّياضيات، وخاصة من جانب المصطلحات. بداية يقول أ، رشيد بلحبيب: «لقد تردد كثيرا أن كمال علم من العلوم يقاس بكمية الرياضيات التي يحتوي عليها، ويمكن أن نعكس القول فنقول: إن عدم كماله يقاس بكمية التخييل التي يشتمل عليها... وحظ التخييل في العلوم يتراوح بين طبيعة علم وآخر فهو يكاد يكون تاما في العلوم الابتدائية، ويقل كلما سرنا قُدُمًا في علوم ذات قاعدة راسخة.»[1] ومادام أن نحو الصنعة هو النظام والقواعد فإن نسبة التخييل فيه تكون قليلة الحظ لقيامه على أداة العقل المحض، ثم لشيء آخر تقل نسبة التخييل فيه يتعلق بخصوصيات اللغة العربية من حيث الدقة والضبط، يشير إلى ذلك الأستاذ أبو فهر محمود شاكر في الذي استخلصه من تجربته فيقول:«علمني كتاب سيبويه يومئذ أن "اللغة" هي الوجه الآخر للرياضيات العليا...»[2] ولعل قول هذا الأخير حجّة لمكانة صاحبه في اللغة، وكما قال د، سعد عبد العزيز مصلوح فيه:«فحسبك أن تسميه ولا تزيد.»[3] ثم إن اللغة لها تنضيد وتناسق عجيب بين حروف كلماتها التي تؤدي بدورها حين تأليفها التحاما، واتساقا في المعاني وربطا وإحكاما في المباني، وذلك لسلطان النحو عليها فـــ«اللغة لها صلة بالرياضيات mathematics ذلك لأن اللغة ظاهرة حسابية مركبة تركيبا على نحو متشابك وهذا يعني أن اللغة نظام معقد، بل هي نظام الأنظمة المعرفية، وهذا يجعلها تختلف عن لغات أخرى ليست لغات بشرية كلغة الإشارات ولغة الصم البكم ولغة الحيوان ولغة نظام المرور ولغات إشارية أخرى. وهذا يؤكد الحقيقة التي قالها عالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي من أن اللغة عبارة عن آلة ذات أدوات محددة قادرة على توليد ما لا نهاية

---

[1] مجلة المنعطف المغربية، جامعة محمد الأول، وجدة، ص: 62.

[2] أباطيل وأسمار: أبو فهر محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005، ص: 448.

[3] دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة:د، سعد مصلوح، ط1989،1،عالم الكتب، القاهرة، ص:3

من الرموز اللغوية ذات الطابع الحسابي الرياضي وذلك من خلال طرق محددة.»[1] سبق وأن أشرت أن النحو في كثير من مدارجه يستعمل المصطلحات الرياضية وذلك «إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه نجده يستعمل نفس المصطلحات التي يستعملها صاحب كتاب "الجبر والمقابلة" ففي بداية كتاب يقول سيبويه: ما الكلم من العربية اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وقال الخوارزمي جذور وأموال وعدد مفرد لا ينسب إلى جذر ولا مال وليس باسم ولا فعل.»[2] فهذا قد يشهد لكتاب سيبويه عندما طوّع المصطلحات لغوية بدقة وتركيز واختصار لتؤدي معانيها في حاقّ مواضيعها الاستعمالية لا تزيد ولا تنقص، ومن دقة اختيار المصطلحات أنه استعمل ما الكلم و لم يقل ما الكلام وذلك للاستغراق والشمول، بحيث لا يخرج من الكلام شيء، ومن المصطلحات المشتركة بينهما كذلك «مفهوم لفظة باب عند النحاة الأوائل فإنها تعني المجموعة في الرياضيات فالباب الذي ليس فيه عنصر أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون هو المهمل عند الخليل يعني الشيء الذي يقتضيه القياس و لم يأت في الاستعمال وقد يحتوي الباب على عنصر واحد وذلك مثل (شنئي) نسبة إلى (شنوءة).»[3] فهذه بعض الرياضيات النحوية من حيث المصطلحات دوال على حقولها ومسائلها في نحو الصنعة، فهذا من حيث المصطلحات أما من حيث المعاني فإن وجودها في نحو التراكيب يكون في الدقة والإحكام، وذلك أنه يعطي معاني لبعض الحروف مثلا، أو بعض الكلمات في مواضع مخصصة، ومقامات محددة بصرامة متناهية غير قابلة لمعاودة النظر، أو محاولة الاجتهاد أكثر، مثال ذلك «إلحاق الواو في الثامن العدد، كما جاء في القرآن ﴿**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ...**﴾[4] وكما قال سبحانه ﴿**سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا**

---

(1) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل) : د، مازن الوعر، دار طلاس، سوريا، ط1، 1988، ص:15.

(2) محاضرات في أصول النحو، ص:27، 28.

(3) المرجع نفسه، ص:28.

(4) التوبة (111، 112).

بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ...﴾[1].»[2] وهذه خاصية من خصائص انفردت بها اللغة العربية من بين سائر اللغات بحيث أنه من بين معاني الواو أنها تأتي مع العدد الثامن من الكلمة، وقد يذكر لفظ الثمانية حسب المقام وذلك لحكمة لا يعلم تفسيرها بحيث «لما ذكر أبواب الجنة ألحق بها الواو لكونها ثمانية فقال سبحانه: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا...﴾**[3] وتسمى هذه الواو واو الثمانية.»[4] وهذا دليل على دقة استعمالها وقد «ذهب بعض المفسرين إلى أن الواو هاهنا تدل على أن للجنة ثمانية أبواب... لأن العرب تستعمل الواو فيما بعد السبعة.»[5] فهذا مثال لغوي من نحو التراكيب يماثل دقة الرياضيات في ضبطها للحساب يعكس عمق رياضية المعاني في لغة العرب من حيث الدقة والإحكام في الوضع.

أما إذا ذهبنا إلى التشابه الشكلي بين النحو والرياضيات، فإن النماذج والأمثلة أكثر من أن تحصر، غير أن أبرز مثال على التقارب الشكلي وهو أن كليهما يفرق بين الثوابت والمتغيرات، يقول د، تمام حسان:«يعترف العلم بالتفريق بين الثوابت والمتغيرات من الأفكار. ولا يختلف في هذا الاعتراف فرع من فروع المعرفة عن غيره. ولكن الرياضة والمنطق الصوري الحديث من أكثر الفروع احتفاءا بهذا التفريق واستعمالاته في القواعد وعبارات النصوص فإذا نظرنا إلى معادلة رياضية بسيطة مثل(3+3=6) أو(3-2=1) أو(3×3=9) أو(9÷3=3) وجدنا أن الأعداد التي تعبر عنها الأرقام 1،2،3،6،9 متغيرات يمكن أن يحل محلها فتتغير تفاصيل المعادلة، ولكن يبقى طابعها العام من حيث كونها جمعا أو طرحا أو ضربا أو قسمة. أما الثوابت التي إذا تغيرت ذهب

---

(1) الكهف (21، 22).

(2) درة الغواص في أوهام الخواص: للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ص:27.

(3) الزمر (72، 73).

(4) المصدر نفسه، ص:ن.

(5) معاني الحروف: لأبي الحسن الرمّاني، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، داار الشروق، جدة، 72.

الطابع العام للمعادلة ذهابا تاما فهي الروابط التي تعبّر عنها العلامات (+،-،×،÷،=).»[1] ولا مانع أن نجد هذا التفريق في النحو وإن كان أقل صرامة من تفريق الرياضيات والمنطق فـــ«ثوابت النحو العربي أمور ثلاثة: 1- أمن اللبس في المعنى. 2- طلب الخفة في المبنى.3-الاطراد وهو نتيجة الثابتين الأولين وتتصف به القواعد.»[2] أما المتغيرات تتمثل في «السطح الخارجي للغة بتراكيبها وجملها وهو التعبير المكتوب أو المنطوق.»[3] ومن خلال هذا المثال يمكن أن تتبين الفروق بين الثوابت والمتغيرات«فإذا أردنا أن نأتي إلى قاعة الدرس بمثال لجملة مكونة من فعل ماض وفاعل ومفعول به، صح لكل مفرد من مفرادات الأفعال أن يقع موقع الفعل الأسماء المرفوعة أن يقع موقع الفاعل، كزيد وعمرو وبكر وخالد وعليّ الخ، ولكل مفرد من مفردات الأسماء المنصوبة أن يقع موقع المفعول. لهذا لم يبن النحاة قواعدهم على المفردات المتغيرة، بل تركوها لفقه اللغة ليتناولها بالملاحظة والتأمل دون نية التعقيد.»[4] فهذه بعض الدلائل التي تدل على ارتقاء النحو إلى رتبة العلم المضبوط وذلك أنه يضمّ في أوساطه معدّلا رياضيا كبيرا من حيث المصطلحات، ومن حيث الدقة في المعنى ومن حيث التفريق بين الثوابت والمتغيرات، كل هذا يعزّز على التقارب بين النحو والرياضيات، وذاك لتوحّد المنطق الذي ينطلقان منه، المتمثل في حضور العقل الكامل في تقعيد مسائلهما الذي ينفي كل انحياز ذاتي، أو حكم تقييمي، وقد أكون مبالغا لو قلت أنّ رياضيا نظر في بعض النحو المشاكل للرياضيات وكان لديه إلمام بأصول النحو لحكم عليه بالصواب من منظور رياضي، ولا يكون الأمر مختلفا بالنسبة إلى النحوي لو نظر في بعض الرياضيات المشاكلة للنحو، وسيطمئن لهذا من كان لديه اطلاع على "علم اللسانيات الرياضي".

---

[1] أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة: د، فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008، ص:06.

[2] الخلاصة النحوية: د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص:15.

[3] النحو والدلالة، ص:27.

[4] أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص:7.

ب- نحو الصنعة من منظور اللسانيات الحديثة:

نحو الصنعة بنيويّا: لقد بات جزءا من المنهج عرض الموروث النحوي على تجربة التحديث في الدرس اللساني لمد حبل التواصل بن السابق واللاحق معرفيا، ثم لاستغلال القضايا الخصبة في اللغة والنحو، وإلا تبقى هذه القضايا حبيسة في موقعها تعيش غربة في زمن التراسل والتواصل بين مختلف العلوم. فإذا أُتُهِمَ نحو الصنعة باهتمامه البالغ بالشكل والصورة فما موقع البنيوية منه على اختلاف المنهجين اللذين يعتمدان عليه بحيث أن «المنهج الذي يرتضيه أصحاب المدرسة البنيوية هو المنهج "التزامني" تتم به دراسة اللغة دراسة وصفية: ما هي عليه... في فترة محددة من تاريخها.»[1] أما منهج نحو الصنعة يكاد أن يكون في مجمله معياريا ورغم هذا الاختلاف المنهجي فإن كليهما يهتمان بالمبنى إلى حد كبير بحيث أن «الاهتمام بالشكل في المقام، مع عدم الانصراف عن أخذ المعنى في الحسبان، هو أحد المبادئ المقررة عند البنيويين؛ فقد كان "بلومفيلد" وهو من أتباع هذه المدرسة مثلا؛ يقرر أن اعتبار المعاني يعد أضعف نقطة في دراسة اللغة. والمتصفح للمؤلفات النحوية العربية، يرى هذا المبدأ هو المسيطر على الفكر النحوي هند النحاة العرب؛ منذ أيام سيبويه وما علاجهم للتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والمبتدأ والخبر، والفعل، والفاعل، وغير ذلك. إلا أثرا من آثار المنهج الشكل عند نحاة العربية.»[2] ولعل من مبررات هذا المنهج عندهم هو الغاية "التيسيرية التعليمية"، وإن كان البحث العلمي القويم لا تستعمل فيه أدوات التمني والترجي إلا لماما.

أما مبرر البنيوية في إهمال المعنى فإن الأمر يختلف بحيث أن «هلمسليف زعيم دائرة كوبنهاجن يطرح المعنى أيضا فاللغة لديه صورة أو شكل لا جوهر أو مادة.»[3] فهذه هي القناعة

---

[1] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 271، بتصرف.

[2] دراسات وتعليقات في اللغة، ص: 196، 197.

[3] الأنماط الشكلية لكلام العرب: د، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999، ص: 41، 42.

التي تراهن على الانطلاق منها أصحاب المدرسة البنيوية لرصد ظواهر التحول والثبات في اللغة ثم «أنه لابد للوصف العلمي في هذه الحالة من أن ينصب على الشكل أو الصورة ما دام عالم الدلالات أو المعاني مشتركا بين سائر اللغات، وما دام وجه الخلاف بين تلك اللغات إنما يكمن في الصورة التي تنظم كل وحدة منها على حدة.»[1] وكأن النحاة الذين عرف عندهم نحو الصنعة كانوا على دراية تامة بهذا الأمر، وذلك لأن نسبة اهتمامهم بشكل اللغة تحليلا وتفصيلا أكثر من اهتمامهم بفاعلية المعاني التي نجدها كالكبريت الأحمر ندرة، وقلّة موزعة في ثنايا متباعدة بين الأبواب النحوية إذا ما قورنت بمعدل اهتمامهم بالمبنى.

أما بالنسبة لأصحاب المدرسة البنيوية فإن هذا المنطلق يفرضه المنهج التزامني الوصفي المعتمد الذي يقوم بعملية اختزال لكل غييّ حدسيّ ظنيّ معرض للتأويل والاحتمال لتنحسر دائرة البحث في معالم محددة، ثم إن «المعاني عالمية، يشترك في معرفتها الجنس البشري كله، والمباني قومية تستقل فيها كل جماعة لغوية بنظام خاص يحكمها والمعاني من عند المتكلم وهو مختار في كل ما يتعلق بها. أما المباني فهي أشكال وقوانين اتفقت عليها الجماعة اللغوية، والمتكلم مجبر على العمل بها. والمعاني لا نهاية لها ولا حدود أما المباني فهي نظام متناه محدود. وتشمل المعاني هنا المعنى الدلالي للجملة، والمعاني المعجمية والوظيفية للمفردات، والمعاني النحوية العامة كالاثبات والنفي والخبر والإنشاء... والمعاني النحوية الخاصة كالفاعلية.. والعلاقات السياقية المعنوية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة. أما المباني فتشمل ما يقدمه النظامان الصوتي والصرفي للغة.»[2] فكان من المنطق والسداد في نظر البنيويين التركيز على ما له حد ونهاية غير أن إهمالهم للمعاني ليس تحاشيا وإتلافا كليا، وإلا فقد اهتموا بالسياق أو المقام الذي له علاقة بالمعنى فلقد «أشار "بلومفيلد" إلى أن دراسة اللغة دون اهتمام بالمعاني ليست سوى دراسة تجريدية خيالية، بل إنه يحدد معنى الشكل

---

[1] المرجع نفسه، ص:ن.

[2] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 71، بتصرف.

اللغوي على أنه السياق الذي ينطلق فيه الحدث اللغوي والاستجابة التي يستدعيها في نفس السامع.»[1] ليكون هناك انسجاما وتعالقا بين أبواب الدراسة منهجيا، وإلا كانت الدراسة بإقصائها للمعنى كليا ضرب من الإشارات والرموز، لا فحوى من ورائها.

ومن النماذج التطبيقية التي نجد فيها منحى البنيوية في نحو الصنعة عند العرب فقد كانوا «يعربون: "انكسر الإناء" فعلا وفاعلا، مع أن الفاعل الحقيقي في المعنى لا وجود له في اللفظ، كما يعربون نحو: خاصم محمد عليا، فعلا وفاعلا ومفعولا، مع أن المفعول هنا فاعل في المعنى كذلك!»[2] فهذا المثال من فرضية البنيوية التي تجلت في مؤلفاتهم التي تثبت على الحضور العلمي الذي غزا كل المواقع اللغوية والنحوية ولاسيما التي تعد منها مبتكرات لسانية في العصر الحديث.

ومن مقادير الاتفاق كذلك «طريقة النحاة العرب في وضع الحدود لكثير من أبواب النحو باشتراط (المصدرية) في المفعول لأجله، واشتراط (الاشتقاق) للحال.. الخ تنبئ عن ملحظ بنيوي يتمثل في وعي العلاقة بين الوظيفة النحوية والصيغة الصرفية في النظام اللغوي للعربية.»[3] ثم إن هذه الشروط تشد عضد القاعدة النحوية لتكون صالحة للتطبيق على كل النصوص اللغوية، ومهما يكن من أمر فإن نحو الصنعة نجح بنيويا في كثير من أبوابه وذلك لاهتمامه الكبير بالشكل مع عدم إهمال المعنى، وحقق كذلك تواؤما بين التنظير والتطبيق، مما جعله يكون أرضيّة للدرس الحديث في بعض توجهاته في اللسانيات البنيوية، مما يدل هذا على الصنع الهندسي للقاعدة النحوية التي طال إعمال فكرهم في ترويض جامحها، وتأصيل شاردها لتحقق أبعادا لسانية يجدون مغبتها بعد قرون متطاولة في العصر الحديث.

---

[1] علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات: د، سعيد حسن بحيري، دار نوبار، القاهرة، ط1، 1997، ص: 288، 289.

[2] دراسات وتعليقات في اللغة، ص: 197.

[3] الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة: د، نهاد الموسى، دار الشروق، عمان، ط1، 2003، ص: 18.

نحو الصنعة تداوليّا: التداولية وهي حقل معرفي خرج من أحضان اللسانيات والفلسفة التحليلية وهي تدرس النشاطات اللغوية من حيث الاستعمال والتداول والأداء ولهذا يمكن عرض نحو الصنعة على الرؤى التداولية لمعرفة حجم المسافة بين التنظير والتطبيق، ثم لمعرفة عقلية النحاة أثناء تقعيدهم للقضايا النحوية بحيث إن د، مسعود صحراوي يُعَرِّفُهَا بقوله: «بأنها: علم استعمال اللغة.»[1] ويعرفها كذلك فيقول: «بأنها نسق معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها اللفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية.»[2] ومادام أن لنحو الصنعة سلطان على اللغة بحيث يدرس كيفيّة استعمال اللغة نحويا فإن المشاكلة بينهما تكون متقاربة الصلة رغم اختلاف المحضن الفكري لكل منهما، ثم إن مهام التداولية يمكن أن تتلخص فيما يلي:

«- تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المختلفة أي باعتبارها "كلاما" محددا صادرا من "متكلم محدد" وموجها إلى "مخاطب محدد" بـــ"لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدد" لتحقيق "غرض تواصلي محدد".

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.
- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.
- شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة للملفوظات.»[3]

إذا قمنا بعملية الرصد والإحصاء للتداولية العربية في نحو الصنعة فإنها قليلة ونادرة لسبب مباشر، وهو أن نحو الصنعة يستبعد المباحث البلاغية في تقعيده ولذلك نجح بنيويا، إلا في بعض الحالات النادرة نجد النحاة يستثمرون القواعد النحوية في تحقيق التواصل والإبلاغ بين المتكلم والمتلقي وهذا من أسس مهام التداولية، من ذلك نجد باب الترخيم بحيث «يجوز في المرخّم لغتان؛

---

[1] التداولية عند العلماء العرب: د، مسعود صحراوي، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008، ص: 25.

[2] المرجع نفسه، ص:ن.

[3] المرجع نفسه، ص:ن.

إحداهما: أن ينوى المحذوف منه، والثانية أن لا ينوى، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف. فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون، فتقول في "جعفرٍ" "يا جَعْفَ" وفي حارث "يا حَارِ" وفي قِمْطَرٍ: "يَا قِمْطْ". وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا؛ فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التام، فتقول "يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا قِمَطُ" بضم الفاء والراء والطاء.»[1] أما موقع التداولية من هذا وهو أن الترخيم يكون في المنادى، والمنادى رغم نحويته يدخل في باب الأساليب وهذه الأخيرة لابد لها من أغراض، وبالتالي فإنّ المتكلم والمخاطب محددان، وهما (المنادي والمنادى له) واللفظ المحدد هو الاسم المرخّم بإحدى اللغتين، ثم المقام يتحقق بوجود المنادي والمنادى له، أما الغرض من الترخيم:

«1- فقد يكون للفراغ من النداء بسرعة للإفضاء إلى المقصود وهو المنادى له.

2- إظهار المتكلم عاجز عن إتمام بقية المنادى لضعفه عن ذلك بمرض، أو نحوه فيقول مثلا (يا خالُ مناديا (خالدا) كأنه لا يستطيع إتمام بقية الاسم.»[2] ومن التداوليات الواضحة المنحى في باب الترخيم تفسير ابن جني لـــ«قراءة علي ابن أبي طالب وابن مسعود ﴿**ونادوا يا مالِ**﴾، يقول "هذا المذهب المألوف على الترخيم إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا، وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم فكان هذا من مواضع الاختصار صورة عليهم، ووقوفا دون تجاوزهم إلى ما يستعمله المالك القادر على التصرف في منطقه.»[3] فهذا أوضح مثال قرآني في باب الترخيم تتضوّع منه التداولية من منظور لغة العرب عبارة، وسياقا، وتخاطبا. أما إذا ذهبنا إلى أعمال النحاة فإن هذه اللفتات التداولية نجدها كإفراز موزّع في مجال

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1998، ص: 293.

[2] معاني النحو ج4، ص: 286.

[3] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 311.

التطبيق في الأبواب التي لها علاقة بالنسيج البلاغي كالترخيم مثلا، ثم إن هذه اللفتات هي بمنهج لغة العرب فليس بالضرورة ولا من المنطق أن نجد فيها كل أسس ومبادئ التداولية الغربية، وذلك لاتساع الشقة بينهما من حيث الأصالة والتحديث، ومن حيث افتراقهما في اللسان، والمنهج إذا فلا مناص من وضع نقاط المحايثة ونقاط المفارقة لتتم عملية الإخصاب الفكري بدون تماهي أحدهما في الآخر، ولأن هذه المقاربات تحتاج إلى تأهيل علمي كبير لاستبعاد النظرة التشكيكية في قيمة أحدهما، أما عن التداولية في نحو التراكيب فإن الأمر يختلف فلقد «عنى كثير من نحاتنا القدامى بالمبادئ التي تعد عند المعاصرين أسسا تداولية، كمراعاة قصد المتكلم، أو غرضه من الخطاب، ومراعاة حال السامع ضمن مما أطلقوا عليه مصطلح الإفادة.»[1] وهذه المباحث نجدها عند عبد القاهر الجرجاني تتلخص في مبدأين: «وهما: مبدأ الإفادة ومبدأ الغرض.»[2] يقول د، مسعود صحراوي في شرحهما: «نرى أن مبدأ مراعاة الغرض يأتي مكافئا في القيمة التداولية لمبدأ مراعاة الإفادة. وأما الفرق بين الإفادة والغرض فهو أن الإفادة ألصق بالمخاطب وما يجنيه من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم وأما الغرض فمتعلق بالمتكلم أي بالقصد والغاية اللذين يرمي إلى تحقيقهما؛ فالمتكلم والمخاطب هما الطرفان الأساسيان في عملية التواصل.»[3] وهذا هو الذي يراعيه نحو التراكيب في مباحثه، وعلى هذا التقدير يمكن القول وبجرأة أنه يوجد تداوليات في نحو التراكيب من منظور الفكر العربي لا الغربي، وإن كان هذا الموضوع مقحما في هذا المبحث، إلا أنه لشدة تعلق نحو التراكيب بنحو الصنعة واستناده عليه كان من المفيد أن أعرّج عليه بعجالة، وذلك بإذابة صقيع الإنحباس الفكري الذي قد يكبل من حركيّة البحث، على دراية تامة بصعوبة عملية العرض والمقابلة التي تتطلب ورشة نحوية وكفاءات عالية لتجنب المحظور الذي لا يجوز ارتكابه، المتمثل في: (المزج والخلط والتماهي)، لسبب وجيه أن كلا منهما هو علم أمَّةٌ لوحده.

---

[1] التداولية عند علماء العرب، ص: 230.

[2] المرجع نفسه، ص :ن.

[3] المرجع نفسه، ص:ن.

نحو الصنعة تعليميّا: إن تعليمية النحو وهي القضية ذات الدوران في ثلث أو شطر مؤلفات القدماء ودراسات المحدثين الإصلاحيين على اختلاف تقنيات الطرح والمعالجة بحيث قاموا بفرضيات على حد سواء من شأنها معرفة أسباب الإهمال، ومحفزات الاهتمام من طرف طلاب علم العربية، وذلك لصعوبة شكيمة نحو الصنعة عند المتعلم بحيث «إن المنهجية السائدة في تدريس النحو قديما وحديثا لا تركز على طرائقه ومحتوياته، ولا تنظر إليه على أنه علم غايته تكوين الملكة اللسانية وإنما علم صناعة القواعد النحوية وتلقينها والتركيز على الإعراب باعتباره هو النحو وقد تسبب هذا في نفور المتعلمين. ولعل مبعث التذمر الأساس يتجلى في سببين:

أولا: يكمن في القائمين بتدريس النحو والبحث فيه وطبيعة منهجهم في البحث.

أما السبب الثاني: فيكمن في كثرة تفصيلات مسائل النحو وأحكامه وحواشيه التي ملئت بها كتب النحو قديمها وحديثها، مما دفع بعض الباحثين إلى الرد على النحاة وأحكامهم محاولين في ذلك تبسيط ما أنشأوا فيه من صعوبات عسرت أمر تعلمه وتعليمه، ومالت به عن الفائدة المرجوة.»[1] فهذان السببان هما اللذان عدلا باتزان نحو الصنعة وسهولة تلقينه وانقياده لدى المتعلم، رغم القواعد التي يحتوي عليها، ذات الأسوار العالية والمجاري المتداخلة، فابن هشام الأنصاري لما كان راسخ القدم في فن التدريس، لقي كتابه "قطر النّدى وبلّ الصدى" قبولا في مجال التعليم وذلك لسلامة منهجه، ومتانة مادته العلمية، يقول في مقدمته «فهذه نكت حرّرتها على مقدمتي المسماة بـــ"قطر الندى، وبل الصدى" رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها.»[2] وذلك لاقتصاره على الأهم فالأهم فيها بلا إفراط ولا تفريط، كل ذلك صيّر كتابه

---

[1] الأثر: مجلة جامعية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، مارس، 2006، ص: 63.

[2] شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004، ص: 31.

مطيّة ذلولا ينتفع بها المبتدئ، ولا يستغني عنها المنتهي، أما سرّ نجاح نحو الصنعة تعليميا عند ابن هشام، هو تأخره في الزمن مما جعله يستفيد من تجارب السابقين إضافة إلى ذلك خبرته النحوية.

أما بالنسبة للمحدثين فإن الأمر ينعطف أحيانا طواعية، وذلك لاختلاف ذهنيات تلامذة النحاة القدماء وتلامذة النحاة المحدثين، وأحيانا كرها كمناداة بعضهم بالمنهج الصوتي تعليما ودراسة يقول أحدهم «ونحن نؤمن الآن أن كل دراسة صرفية أو نحوية لا تقوم على أساس صوتي مصيرها الفشل؛ لأن العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات Phonology وبين الدرس الصرفي والنحوي.»[1] فهذا الكلام على أهميته، فالأولى به أن يوجّه لأصحاب الاختصاص والتفرغ في اللغة والنحو لتجديد الفهم وتعميق النظرة أكثر، وإلا يصبح هذا المنهج البديل استبداد قسري على عقلية المتعلم الغضّ يستلهم وقته ويسلب جهده ويخرج في النهاية خالي الوفاض لاحظ له إلا حفظ المسميّات، وذلك لعدم كفاءته بينه وبين ما يتعلم، ومن هنا يلزم التفريق بين المختص المتفرغ، وغير المختص أو المبتدئ لتحقيق نقلة معرفية في مجال تعليم النحو.

ولقد كان د، سعد عبد العزيز مصلوح ذا نظرة فاحصة عندما رد على أصحاب المنهج الصوتي بقوله: «ونحن نتساءل إذا الأمر أمر تلقين الصرف والنحو للناشئة، وكان الغرض من اقتراح هذا المنهج الصوتي غرضا تعليميا فأيهما أيسر على الناشئة فهما، وأقرب إلى أذهانهم قبولا: أن يقال في (قال) و(باع) وما جرى مجراهما تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، على طريقة القدماء؟ أم قول المؤلف: "سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض.»[2] فرغم أهمية المنهج الصوتي في وصف النطق، ورغم أهميته من حيث أنه يتصل بعلم التشريح ووظائف الأعضاء، وحتى علم الأعصاب إلا أنه منهج مضاد للآليات الاستقبال والتلقي لدى ذهنية المتعلم الناشئ الغضّ، لأنه مطوّق بكثرة التفريع والتثقيف، وكثرة

---

[1] ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: 20.

[2] في اللسانيات العربية المعاصرة، ص: 420.

التنظيم المبالغ فيه الذي كثيرا ما يفقد للعلوم حيويتها الفكرية، بغض النظر أنه يفرغها من فنيتها، ولهذا نجد حفظا للمقامات وتدرجا من حيث التلقين والعرض لدى القدماء وكذلك التبسيط والتوسط في الشرح والتمثيل، لتقريب الصورة لدى المتعلم عن كثب مثال ذلك قولهم: «والضمير اسم وضع ليدل على التكلم أو المخاطب أو الغائب والنحاة يقسمون الضمير إلى بارز ومستتر.»[1]بدون نفاذ في أعماق الفلسفة النحوية، وذلك «أن أكثر ألفاظ النحاة على الاستعارة والتشبيه والتسامح إذ مقصودهم التقريب على المتعلمين، فإذا كان الفعل حروفا مركبة من حركات اللسان فكيف يستتر فيها شيء أو يظهر؟ يجيب ابن القيم أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره.»[2] فهذا التسهيل متعمد ليكون هناك تجاوبا واهتماما من طرف المتعلم، وإلا فإن هناك مسائل قد تصدع أكباد كبار النحاة لشدة صعوبتها ككتاب "القضايا العشر المتعبات إلى الحشر"، لأبي الحسن الملقب بملك النحاة، و"المسائل الملقبات في علم النحو" لابن طولون وغيرهما من الكتب والرسائل من هذا النوع التي جاءت للإلغاز والتعمية لإبراز المهارات النحوية التي قد تستك منها مسامع الناشئة بحيث تأزّهم وتنفرهم في تعلم النحو، لأنها فوق طاقتهم إلا أنها كانت عبارة عن مراسلات عن شيوخ النحو ومدارسه لإدراكهم خطرها في إفساد ذوق الطلاب في تعلم علم العربية.

ومهما يكن فلولا الجلبة والفوضى التي عِيبَت عليهم في عرض بعض الأبواب النحوية في بعض المصنفات القديمة لكان النحو أفعل مادة تعليمية من بين المواد الأدبية والدينية والعلمية الأخرى.

---

[1] ابن القيم اللغوي: د، أحمد ماهر البقري، مؤسسة سباب الجامعة، 1989، الإسكندرية، ص: 114.

[2] المرجع السابق، ص: 114.

نحو الصنعة بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد:

أ- **نحو الصنعة ودعاة الأصالة:** لقد دخل نحو الصنعة في جدلية عنيفة في العصر الحديث بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد، بحيث نال مساحة واسعة من الاجتهاد والدرس والنقد، إما بالقبول، وإما بالرفض، وفريق ثالث ابتغى بين ذلك سبيلا، أما دعاة الأصالة يرون بضرورة التمسك بالقديم بحيث إن منهم من استوعب إجمال نحو الصنعة وتفصيله حتى وصل إلى مرقب عالي القمة من شأنه يبصر كل واضح ومنعرج فرأى أنه النظرية الكاملة الغير قابلة للاستزادة، وذلك لأنه نجح تعليميا عند القدماء قاعدة وشاهدا فالنحوي القديم عندما «يريد أن يعلم لإعراب لتلاميذه... فلا يستعرض معهم شواهد اللغة بقرآنها وشعرها ونثرها، فهذه نظرة وصفية لا قبل للتلاميذ بها. بل يعمد إلى الشواهد المألوفة فيشرحها ويستنتج منها ما يريد استنتاجه من قواعد، فإذا أراد أن يبين الخبر وأن لابد له من مبتدأ جاء بمثل الآية ﴿**وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ فهذا مبتدأ وخبران، فإذا وجد خبرا دون مبتدأ، فلا ينحى في هذه الحالة المنحى الوصفي، فيقول: هكذا جاءت اللغة.»[1] فالتعليل بهذه الطريقة غير مجد لأن هذا يفقد الثقة والتفاهم المبادلة بين الشيخ وتلميذه، فالأولى بالنحوي إذا وقف على مثل هذه الظواهر أن «يستعرض من الشواهد ما حوت الخبر دون المبتدأ، لا إنه لا يفعل ذلك، بل يقدر مبتدأ، حتى يسهل على التلاميذ فهم القاعدة دون لبس أو غموض. فهذا التقدير وما جرى مجراه من حذف وزيادة وتأويل –عوارض الإعراب، لأن كلا من المعلم والمتعلم محتاج إليها ولا يستغني عنها ولأن الإعراب التعليمي لا يستقيم إلا بها»[2] من دون زعزعة لقناعتهم فيما تعلموه في حلق التدريس، وعلى هذا الأساس يرى دعاة الأصالة أنه من الشطط استبدال منهج القدماء، لأن استبدال قد يؤدي إلى التخلي عن بعض القواعد كالإعراب التقديري أو المحلي الذي له علاقة وثيقة بنظرية العامل بحيث «إن القواعد التقنينية ... من أن لكل عامل

---

[1] ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص: 89.

[2] المرجع نفسه، ص:ن.

معمولا، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وأن المعمول لا يتقدم على عامله، هذه القواعد ما كان لها أن تستقيم وتصبح مفهومة لدى التلاميذ إلا بتلك العوارض الإعرابية.»[1] المحلية منها واللفظية وبالتالي فهي قواعد وقوالب بعضها من بعض متناسجة، لا يمكن بأية حال أخذ جلّها وترك جزئها أو العكس، ومهما يكن من أمر فإن هذا هو الرأي العام الذي يمثل موقف دعاة الأصالة، وإن كانت طروحاتهم أوسع من أن تعرض في هذه الصفحات حتى ولو تم الأمر الاقتصار على أشهرهم كعبد السلام هارون، أو أبي فهر محمود شاكر، أو عباس حسن... فهؤلاء وغيرهم هم الدرع الحصينة في الدفاع عن حمى التراث بصفة عامة الذي وقف صامدا في وجه نكبات الضياع والتلف قرونا طوالا، فحريّ بهذا الصرح المتين في نظرهم أن يلجأ إليه مهما كانت مضايقات أو سلبيات منهجه المعياري كما يلاحظ المحدثون، إلا أن د، أحمد سليمان ياقوت يجيب عن هذا بقوله: «ولكني أرى أن اختيارهم المنهج المعياري لم يكن خطأ ولا بعدا عن الصواب. لماذا؟ لأن الدراسات النحوية —ويدخل تحتها الإعراب– قد ظهرت ثم نمت وترعرعت لحفظ اللغة وقواعدها من العبث... ثم إن هذه الدراسات قد قامت... بسبب اللحن، لاسيما اللحن في قراءة القرآن... فكان الغرض... تفادي اللحن عن القرآن الكريم وإبعاده. فأنى للنحاة أن يضبطوا القواعد ويضعوا الأصول ويضيقوا دائرة الضبط والتقعيد حتى يبعدوا اللحن لو أنهم اتبعوا المنهج الوصفي ولم يتبعوا المنهج المعياري؟ أليس هذا المنهج الأخير هو المناسب لهذا الغرض والمناسب أيضا لتعليم من يريد أن يتعلم؟.»[2] فكان المنهج المعياري هو الكفيل بمواجهة هذه الظاهرة بكامل أشكالها التي تفشت في تلك الفترة. إلا أن هناك ملحظ على غلاة دعاة الأصالة وهو الاحتجان للموروث النحوي بمعنى أنهم من درجة المحافظة والتمسك به حبسوه في قوقعة التزمّت والتحجر، وهذا ما جعل د، عبد الصبور شاهين يقول:« ماذا ستقول الأجيال القادمة عنا حين تجدنا مقلدين

---

[1] المرجع نفسه، ص: 89، 90.

[2] المرجع نفسه، ص: 90.

للسلف حتى في الخطأ؟ بل حين تجدنا قد اعتنقنا هذا الخطأ مذهبا نذود عنه.»[1] وهذا من مزالق غلاة دعاة الأصالة التي تؤخذ عليه، ومن هنا فمواصلة البحث ضرورة منهجية لربط عمل السابق بعمل اللاحق ولعل هذا من المنطق وميزان العقل، مع الاعتراف الكامل بأن الفضل للسابق، ولا نقص أن يكون «ثمة نقد يوجه إلى كتب النحو التقليدي، وذلك أن مؤلفيها تصوروا تعليم اللغة يمكن أن يتم بالتطبيق الواعي للصياغات التجريدية الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى حفظ القواعد.»[2] من دون تفعيل في أحيان كثيرة لهذه القواعد في التحليل اللغوي بنظرة أكثر تدقيقا، أو التنسيق بين الجمل والتراكيب أو في الاستنباط والتفسير للنصوص فبقيت هذه القوالب والقوانين في حيز التنظير من دون تمثل حقيقي وأداء ميداني لها، وهذا بغض النظر أنه التبس عليهم الأمر «بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي، وبعدوا عن وصف هذا الواقع إلى المماحكات اللفظية، وامتلأت كتبهم بالجدل والخلافات العقيمة، فضلّ المتعلم وسط هذا الركام الهائل من الآراء المتناقضة في بعض الأحيان. والحقيقة أن القواعد الأساسية، لنحو العربية يمكن أن تستخلص في صفحات قليلة مصفاة من هذا الحشو الذي لا طائل وراءه.»[3] إذا هناك ضرورتان ضرورة الالتزام بالقواعد ذات المنابت الراسخة، وضرورة التخلي عن المسائل الشوارد التي تتخضب بكثرة الاستدلال، وشواظ الجدل والخلاف، بدون تعصب للكتب الصفراء النحوية القديمة يفقد للموضوعية اتزانها، وبدون انحصار عنها أو الطعن فيها يسلب لكلمة الحق نصيبها ليكون هناك تساوقا وتعالقا موفّقا برؤية القديم في الجديد، ورؤية الجديد في القديم.

---

[1] في اللسانيات العربية المعاصرة، ص: 94.

[2] البحث اللغوي، د، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، (د، ت)، ص: 132، 133.

[3] فصول في فقه اللغة العربية: د، رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999، ص:417.

ب- **نحو الصنعة والمجددون:** فكما لقي نحو الصنعة قبولا ونفوذا فكذلك لقي إعراضا وانتقادا، وحتى هجوما من طرف دعاة التجديد بحيث أنهم مارسوا السلطة العلمية على مؤلفات القدماء بكل أنواع التحليل والنقد والشرح والتشريح، وخاصة نحو فترة المتأخرين وذلك أنه «لم يكتب للدراسات اللغوية العربية أن تنمو فيما بعد القرن الخامس فلقد كان جهد يبذل بعد ذلك القرن إما في سبيل الشرح وإما في سبيل التعليق وإما في سبيل التحقيق والتصويب.»[1] ولهذا انبرى الداعون للتجديد للتمرد والعصيان على كل جاهز وراكد من التراث النحوي، من شأنه يشل ذبذبات الفكر المتجددة، ولاسيما عندما يجدون بعض الآفات هي عند بعض القدماء مستساغة ورائعة كالذي يجدوه عند المبرد عندما يضرب مثالا هو في غاية التعقيد ثم يصفه بالحسن والبلاغة يقول:«فإن قلت: (الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليها صاحباه أخته زيد) كان جيدا بالغا (!!) تجعل الذي مبتدأ، والتي ابتداء في صلة الذي، واللذان ابتداء في صلة التي، والذين ابتداء في صلة اللذان والتي ابتداء في صلة الذين، وقولك: (في الدار صلة التي، وجاريتهم خبر التي، والضمير يرجع إلى الذين، وقد تمت صلتهم، لأن التي وصلتها ابتداء، وجاريتهم خبر ذلك الابتداء فقد تمت صلة الذين، وقولك منطلقون إليهما خبر الذين فقد تمت صلة اللذين، وقولك: صاحباها خبر (اللذين)، فقد تمت صلة التي الأولى، وأخته خبر التي الأولى، والهاء ترجع إلى الذي فقد تمت صلة الذي، وزيد خبر الذي فقد صحّ الكلام.»[2] ولهذا أبى المجددون الانقياد للنحو على هذا النمط، خاصة أصحاب الدراسات المعبأة بالألسنية الغربية لاعتبارات كثيرة منها أن فيه ضغط على النفس، وخنق لحرية الفكر المثال، وأن فيه ديناميكية شكلية لا تبحث في المعنى، وهؤلاء المجددون يختلفون في زوايا أنظارهم للموروث النحوي كما اختلف دعاة الأصالة، بحيث أن فيهم غلاة الذين رفضوا نحو الصنعة جملة وتفصيلا، ومعتدلون

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها: د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص: 13.

[2] ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص: 97.

هادئون كالدكتور تمام حسان مثلا الذي يرى أن «الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول محمد ابن مالك في ألفيته: "**فما أبيح افعل ودع ما لم يبح**".»[1] فالدكتور تمام لم يقبل من القدماء مبالغة وعظ المنهج المعياري الذي كبّل حركة النشوء والتطوّر الذي هو من أخصّ خصائص العربية الولود، ولهذا يقترح الدراسة الوصفية للغة والنحو كمنهج يتم به «دراسة اللغة الواحدة أو اللهجة الواحدة في إطار محدد زمانيا ومكانيا... ومن ثم تتسم بأقصى قدر من الدقة في ملاحظة الظواهر اللغوية ووصفها وتحليلها، وأي قدر من التجاوز أو التهاون في هذا المجال يؤدي إلى فساد النتائج العلمية.»[2] وهذا لدقته في التشخيص والتعيين، وإن كانت المبالغة في المنهج الوصفي تحتاج إلى نظر وذلك أنه «لا فضل لمنهج على منهج إلا بإفادته من التقدم العلمي بعامّة، وبصلاحيته لمعالجة الظاهرة المدروسة، وباتساق مقولاته في ذاتها، وبقدرته على ضبط المادة اللغوية وبانحسار دائرة الشذوذ بتطبيقه إلى أضيق مدى ممكن.»[3] وهذا لكي لا تتخذ الوصفية المبالغ فيها صنميّة منهجية يعتكف عندها، إذا فالأمر بالخيار لا بالاضطرار حسب نجاح المنهج المعتمد وكفاءته في الدراسة، أما موقف د، مصطفى إبراهيم فإنه اتخذ مذهب ابن مضاء القرطبي منارة في استئناف النهضة النحوية رغم تناوح الآراء في انتقاده بحيث يرى أن النحاة «حين حددوا النحو، وضيقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذا اتبعناهم من الاطلاع على كثير من الأسرار العربية وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير فبقيت هذه الأسرار مجهولة.»[4] ولهذا كان لزاما في

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 13.

[2] المدخل في دراسة النحو العربي: د، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، تاريخ النشر: 2007، ص: 37.

[3] في اللسانيات العربية المعاصرة، ص: 99.

[4] العربية والإعراب، ص: 126.

نظره استحداث النظرة إلى تلك التراكمات النحوية إما بالاستبدال، وإما بالاستئصال نقدا ومدارسة لفتح آفاق جديدة في الطرح الحديث، غير أن د، عبد الراجحي يرى أن دعاة التجديد لم يفرقوا بين العهدين في النحو عهد الأوائل وعهد المتأخرين فـــ«هذا الهجوم مبني على الأعمال اللغوية المتأخرة التي تأثرت بمناهج عقلية أما الأعمال المبكرة وهي التي تمثل المنهج العربي تمثيلا صحيحا فإنها تكاد تقتصر على المنهج التقريري وهو ما نعرفه من منهج سيبويه.»[1] هذا بإيجاز عن موقف دعاة التجديد تجاه نحو الصنعة وإلا فإن بسط بعض آرائهم أوسع من أن تحصر في هذا التعريج ناهيك عن كلها أو جلها، ومهما يكن من أمر فإن «البداية هي التراث وليس التجديد من أجل المحافظة على الاستمرار... وتأصيل الحاضر، ودفعه نحو التقدم. التراث هو نقطة البداية كمسؤولية ثقافية وقومية، والتجديد هو إعادة تفسير التراث طبقا لحاجات العصر...التراث هو الوسيلة والتجديد هو الغاية وهي المساهمة في تطوير الواقع.»[2] وبهذا يمكن الحفاظ على الموروث النحوي القديم بدون تعصب له، والتفاعل مع المستحدث من دون اضمحلال كلي فيه بمرونة وإتقان، لتستحكم النظرة وترتقي إلى رتبة الجزم واليقين، وإذا حصل هذا حصل التذوق لنحو الصنعة بعدما كان عبارة عن قواعد يتجرعها المتعلم ولا يتمثلها في عقله ولسانه، وذلك أن الإنصياع التام مع القديم لوحده، أو مع الحديث جملة وتفصيلا بمفرده، هي لا شك مقاومة عكس التيار، ولن تسلم هذه الطريقة من آفة التقليد الذي يجلب الخيبة العلمية في مباحثه متى اتخذ ديدنا ومنهجا، بحيث يأسن الفكر فيه، وتعطل وظيفة إعمال العقل، ولعل في هذه الكلمة الجامعة للدكتور عبد الفتاح لاشين بيان من كل الشبها ت حول جدلية نحو الصنعة بين الرفض والقبول، وذلك في ثنايا حديثه عن منهج عبد القاهر وموقفه من سابقيه يقول:«وذلك لأنه حينما يذكر قدماء النحاة يذكرهم بالفضل والتبجيل، ويذكر كتبهم منسوبة إليهم في مقام الرضا والقبول

---

[1] مناهج التأليف النحوي، ص: 60.

[2] التراث والتجديد: د، حسن حنفي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط5، 2002، ص: 13.

منهم و لم يرمهم كما رماهم رائد هذه الطائفة بإزهاق روح النحو و التضييق فيه. ولوأن عبد القاهر يريد طريقة جديدة للنحو لدعا إليها،ونبّه عليها، وبيّن خطأ طريقة السابقين، وقصورهم في فهمه، وبخاصة وأنه قد ألّف في النحو مؤلفات قيّمة وكثيرة، منها:العوامل المائة، والجمل في شرح كتابه العوامل، والإيجاز-وهو تلخيص لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمقتصد- وهو ملخص لكتابه المغني في شرح الإيضاح، وغير ذلك مما هو مطبوع أو مفقود، وقد ذهب في كل ذلك مذاهب النحاة السابقين في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب، ويسلم ب بها من الفساد واللحن.»[1] فهذا كلام ركين ومتّزن من الدكتور يقبله العقل وتطمئن إليه النفس، فأما المقصود -بالرائد هنا هو الدكتور مصطفى إبراهيم، وهو صاحب كتاب"إحياء النحو" الذي زعزع به كثير من القناعات- ثم إنه إذا كان صاحب نظرية النظم التي تعتبر سمط الدهر والصولة البكر، والتي أمسك فيها بصولجان نحو الأوائل الذين سبقوه، وتوغلت أوتاد فكره في قواعدهم فلم يتسخّط عليهم رغم النكت السوداء الموزّعة في كتبهم، حتى ولو كانت هذه الطائفة تدعو إلى الاقتصار على الكتب التي أثبتت جدارتها ككتاب سيبويه مثلا وكما قال الأستاذ أبو فهر«فمن أراد اليوم أن يرد الناس عن كتب المبرد ومن بعده إلى ابن عقيل، إلى ابن هشام إلى الأشموني، ويحثهم على استمداد النحو من "سيبويه" وحده، فقد أغراهم بأن يلقوا بأنفسهم في بحر لجيّ لا يرى راكبه شاطئا يأوي إليه، وما هو إلا الغرق لاغير.»[2] إذًا فما دليل هؤلاء أصحاب الرّايات السود الذين نعوا النحو العربي ووضعوه في تابوت ثم رموا به في غيابة جبّ النسيان والإهمال وعدم الاعتراف .

---

[1] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر:د، عبد الفتاح لاشين، دار المريه، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د،ت)، ص:235.

[2] أسرار البلاغة، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود شاكر، دار مدني بجدة، ط1991،1، ص:27.

خاتمة

- بداية النحو بمعناها العملي والتطبيقي كانت نشأة فنيّة مع نشوء اللغة العربية نفسها في سلائق العرب قبل أن يكون علما مقعّدا عند النحاة .
- تنطلق مهمة نحو التراكيب في بحثه بين أجزاء الكلام عبارة وسياقا بعد اتكائه على قواعد نحو الصنعة، وهذا يعني أن هناك تعالق، بحيث يصعب الفصل بينهما في كثير من المباحث.
- نحو التراكيب وهو نحو فكر من حيث وجوده عند كبار النحاة كسيبويه، وابن جني، والزمخشري وغيرهم ممن وظفوا النحو كأداة تفسير وهو نحو فكر كذلك من حيث أنه تعلق بأشرف العلوم الدينية كالفقه والتفسير، ومن حيث تقاطعه مع البلاغة في أبعادها البيانية، ودائرة نظرية النظم، ومن حيث وجوده عند بعض الفرق الإسلامية كالمعتزلة مثلا.
- نحو الصنعة هو نحو قواعد، وضوابط، وقوالب من حيث المعيارية التي تحتوي نظرية العامل، ونظرية العلة، والتعليل، والقياس، وهو نحو جدل من حيث تعلق الخلاف بمسائله بسبب التأويل، والتقدير، وكذلك بسبب العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام.
- نحو التراكيب وهو نحو موسوعي وفضفاض يتسع في مباحثه لجميع علوم اللسان العربي، وكما أنه يتجلى بأوضح صورة أثناء تطبيقه في تفسير القرآن الكريم بدرجة أولى ثم الحديث النبوي الشريف، وكل النصوص من كلام العرب الجاهلي خاصة ذات الطبق العالي من الفصاحة والبلاغة يتجلى فيها نحو التراكيب بإدراكه لسرّ التعابير.
- نحو الصنعة وهو نحو جملي بمعنى أنه بحث في حدود الجملة في أغلبه، وكذلك هو نحو مركّز من حيث اهتمامه المبالغ فيه بالشكل خاصة عند النحاة المتأخرين إلى درجة أنه يوجد اثنا عشر تخريجا للمسألة الواحدة كإعراب الأسماء الخمسة مثلا.
- يمكن التقرير بأن نحو التراكيب هو نحو أصيل لم يمزج بأخلاط من أفكار العلوم العقلية عكس نحو الصنعة الذي تسربلت كثير من مباحث أبوابه بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام.
- نحو التراكيب يربط في مباحثه بين الملقي، والمتلقي وذلك لأنه يعطي اهتماما كبيرا للروابط المبنوية والروابط المعنوية التي تساعد في رسم دورة التواصل اللغوي.

- إن مبالغة النحاة المتأخرين في صناعة النحو أثّرت على العربية تأثير سلب مما أخرجها من محتواها فذهب بجلالها وجمالها معا، وهو أبرز مأخذ يشنّع عليهم.
- إن منطقية بعض المحدثين في مؤاخذة منشورات معيارية أئمة النحو، إما أن يوافق نحو الصنعة مراسيم الدرس الحديث المبني على جسور المنهج الوصفي أو يخالفه، فهذه معيارية في جلباب التحديث، وتحت شعار الإصلاح، مما يدل هذا حقا، على صعوبة الفكاك من الحرز المعياري الذي شُنِّعَ عليه منهج القدماء فقبل أن يكون منهجا علميا في دراسة النحو فهو غرس في طبع الإنسان.
- لقد صار نحو التراكيب في العصر الحديث على شكل نظريات لغوية نحوية كنظرية التعليق، ونظرية تضافر القرائن ... وهذا لتجديد الفهم حسب روح العصر. ومن موسوعياته كذلك أنه تعلق بأهداب العلوم اللسانية، كالأسلوبية، والنظرية التوليدية ممّا يدل أن القدماء كانت لديهم أهداف فكرية وأبعاد لسانية في بحوثهم وجدنا مغبّتها اليوم.
- نحو الصنعة من منظور لساني نجح إلى حد كبير بنيويا، أما تداوليا فكان قليل الحظ مقارنة مع نحو التراكيب الذي نجح تداوليا، ومن منظور بيداغوجي فإن نحو الصنعة حقّق نقلة تعليمية واسعة ولولا الجدل والخلاف والتعاظل الذي حدث في مسائل التعليل والقياس والعامل لكان غير قابل للاستزادة أو التنظيم من طرف المجددين، والمصلحين.

- ومهما يكن من أمر فهذه محاولة عاجزة كعجز فهم الطالب يكاد يحقّ فيها قول الشاعر في حظّ أمُّ الحُليس لما قال فيها: **أمُّ الحُليس لَعجوزٌ شَهربَه **** تَرضَى من اللَّحْم (بعَظْم الرَّقَبَه)**

فإن أصاب في حظّ أمّ الحُليس فمن الله عز وجل وحده وإن أخفق فمن نفسه والشيطان، وفي الأخير أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يكون ثالث الثلاثة الذي هو من حرث الدنيا والآخرة والذي لا ينقطع أجره إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

1) **أباطيل وأسمار**: أبو فهر محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005.

2) **ابن القيم اللغوي**: د، أحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، الإسكندرية.

3) **الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**: د، حليمة أحمد عمايرة، دار وائل، الأردن، ط1، 2006.

4) **الإتقان في علوم القرآن**: للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق، فواز أحمد رامولي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

5) **أثر النحاة في البحث البلاغي**: د، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، تاريخ النشر، 1998.

6) **إحياء النحو والواقع اللغوي**: د، أحمد محمد عبد الراضي، الناشر الثقافة الدينية، (د، ت).

7) **الاختيارت النحوية لأبي حيان في "ارتشاف الضرب من لسان العرب"**: إشراف د، علي جمعة عثمان، إعداد د، أيوب القيسي، دار الإيمان، الإسكندرية، (د، ت).

8) **الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث**: د، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1988.

9) **أسرار البلاغة**، للإمام عبدالقاهر الجرجاني النحوي، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار مدني بجدة، ط1، 1991.

10) **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**: د، إدريس مقبول، جدارا الكتاب العالمي، ط1، 2006.

11) **الأسلوبية –الرؤية والتطبيق–**: أ، د، يوسف أبو العدوس، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007.

12) **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**: د، بكر عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999.

13) **الأصول**: دراسة إيبستمولوجية للفكر النحوي عند العرب (النحو-فقه اللغة-البلاغة): أ، د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، (د، ت).

14) **اعتراضات ابن مالك على الزمخشري**: د، عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، (د، ت).

15) **الاقتراح في علم أصول النحو**: للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

16) **أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة**: د، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008.

17) **الإمتاع والمؤانسة**:لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: هيم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003.

18) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: للإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق وشرح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003.

19) **الأنماط الشكلية لكلام العرب**: د، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999.

20) **أوضح المسالك إلى ألفية مالك**: لابن هشام الأنصاري، تقديم وشرح: إميل يعقوب، بيروت، ط1، 1997.

21) **البحث البلاغي عند العرب –تأصيل وتقييم–** : د. شفيع السيد، دار الفكر العربي، ط2، 1996.

22) **البحث اللغوي عند العرب**: د، أحمد مختار عمر، القاهرة، ط7، 1997.

23) **البحث اللغوي**، د، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، (د، ت).

24) **بحوث ومقالات في اللغة**: د، رمضان، عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1995.

25) **البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري**: د، رابح دوب، دار الفجر، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1999.

26) **التداولية عند العلماء العرب**: د، مسعود صحراوي، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008.

27) **التراث والتجديد**: د، حسن حنفي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط5، 2002.

28) **التصوير الفني في القرآن**: سيّد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط16، 2002.

29) **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**: د، شعبان عوض محمد العبيدي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1999.

30) **التفسير اللغوي لغريب القرآن بالشعر العربي عند ابن عباس**: د، حمدى الشيخ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2007.

31) **التفكير الأسلوبي في ضوء علم الأسلوب الحديث**: د، سامي محمد عبابنة، عالم الكتب، الأردن، 2007.

32) **التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية**: د، مختار عطية، دار الوفاء، مصر، 2005.

33) **التوجيه النحوي في كتب أحكام القرآن**: تأليف حيدرة التميمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

34) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: للمرادي، شرح وتحقيق: أ، د عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001.

35) **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني**: د، دلخوش جار الله حسين دزه بي، دار دجلة، 2008.

36) **الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**: د، نهاد الموسى، دار الشروق، ط1، 2003.

37) **الحثّ على طلب العلم والاجتهاد في جمعه**: لأبي هلال العسكري، تحقيق: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، 1998.

38) **الحذف والتقدير في النحو العربي**: د، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 2008.

39) **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**:د، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993.

40) **خصائص العربية والإعجاز القرآني (في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية)**: د، أحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ت).

41) **الخلاصة النحوية**: د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.

42) **الخليل بن أحمد الفراهيدي –آراء وإنجازات لغوية–**: د، فخرى خليل النجار، دار صفاء، عمان، 2008.

43) **الدراسات اللغوية في مصر –من القرن الخامس إلى القرن السادس–**: شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1995.

44) **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية**: د، أحمد فرحان الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2001.

45) **دراسات في اللسانيات العربية**: د، عبد الحميد السيد، دار الحامد، ط1، 2004.

46) **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة:** د، سعيد حسين بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د، ت).

47) **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة:**د، سعد مصلوح، ط1989،1،عالم الكتب، القاهرة.

48) **دراسات وتعليقات في اللغة:** د، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1994.

49) **درة الغواص في أوهام الخواص:** للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003.

50) **دلائل الإعجاز:** لإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه:أبو فهر محمود محمد شاكر، دار مدني بجدة، مصر، ط3، 1992.

51) **الدلالة والتقعيد النحوي–دراسة في فكر سيبويه–:** د، محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.

52) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** تحقيق: حنّا الفخوري، دار الجيل، بيروت، ط1 (د،ت).

53) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1998.

54) **شرح أبيات سيبويه:** لأبي محمد بن الرزبان السيرافي، تحقيق: د، محمد الهاشم، دار الجيل، بيروت، ج1، ط1، 1996.

55) **شرح ألفية ابن مالك** : أبو فارس الدحداح، الناشر مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004.

56) **شرح في البيقونية في مصطلح الحديث:** للشيخ محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: أبو عبد الله الجليمي، دار الإمام مالك، الجزائر، 2002.

57) **شرح قطر الندى وبل الصدى:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004.

58) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:**للإمام ابن فارس، تحقيق: أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

59) **الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي:** د، نهاد الموسى، دار الشروق، عمان، ط1، 2003.

60) **الضروري في صناعة النحو:** لابن رشد القرطبي، تحقيق: د، منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، بيروت (د، ت).

61) **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم:** د، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.

62) **ظاهرة التخفيف في النحو العربي:** د، احمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996.

63) **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي:** د، فتحي عبد الفتاح الدجني، ديوان المطبوعات، ط1، 1974.

64) **العربية للحياة العملية،** د، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار المسيرة، ط2، 2009.

65) **العربية والإعراب:** د، عبد السلام المسدي، مركز النشر الجامعي، 2003.

66) **علم لغة النص –المفاهيم والاتجاهات–:** د، سعيد حسن بحيري، دار نوبار، القاهرة، ط1، 1997.

67) **فتح الرحمن بكشف ما يتلبس في القرآن:** لأبي زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2005.

68) **الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية**: أ. د، عبد الجليل مرتاض، دار هومة، الجزائر، 2008.

69) **فصول في فقه اللغة العربية**: د، رمضان عبد التواب، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999.

70) **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور** : د، رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ط2 (د، ت).

71) **فلسفة اللغة**: د، محمود فهمي زيدان، دار الوفاء، (د، ت).

72) **في اللسانيات العربية المعاصرة**: د، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، ط1، 2004.

73) **في النقد والتحقيق**: د، مصطفى محمد الغماري، دار مدني، 2003.

74) **قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية**: د، محمد عيد، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1989.

75) **القياس في النحو العربي –نشأته وتطوره–**: د، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، **1997**.

76) **الكتاب**: لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004.

77) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في التأويل**:لإمام جار الله الزمخشري، تحقيق:مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الكتاب العربي، ط3، 1987.

78) **لسان العرب**: للإمام محمد بن مكرم بن منظور، حققه: عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.

79) **اللسانيات**: المجال، والوظيفة والمنهج: د، سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث الأردن، 2005.

80) **اللغة العربية معناها ومبناها**: د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998.

81) **اللغة بين المعيارية والوصفية**: أ. د، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

82) **مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**: أ.د، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (د. ت).

83) **مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث**: أ.د، عبد الجليل مرتاض، منشورات ثالة، الجزائر، 2003.

84) **مجالس العلماء**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر الخانجي، بالقاهرة، ط3، 1999.

85) **محاضرات في أصول النحو**: د، التواتي بن التواتي، مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر، ط1، 2006.

86) **المدخل في دراسة النحو العربي**: د، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، تاريخ النشر: 2007.

87) **مراتب النحويين**: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،ط1، 2002.

88) **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**: أ.د، خليل أحمد عمايرة، دار وائل، الأردن، ط1، 2004.

89) **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر**: د، محمد عيد، الناشر عالم الكتب، (د، ت).

90) **معاني الحروف**: لأبي الحسن الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، 2008.

91) **معاني النحو**: د، فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2007.

92) **المفصل في علم العربية:** لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003.

93) **مقدمة ابن خلدون:** تأليف عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط1، 2006.

94) **الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون:** د، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، (د، ت).

95) **من أسرار البيان القرآني:** د، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن ط1، 2009.

96) **من الأنماط التحويلية في النحو العربي:** د، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2006.

97) **مناهج التأليف النحوي:** د، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان، ط1، 2007.

98) **المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي،** دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، دار المصرية، القاهرة، ط1، 1995.

99) **النحو التعليمي في التراث العربي:** د، محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف بالإسكندرية، (د، ت).

100) **النحو العربي بين الأصالة والتجديد:** د، عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008.

101) **النحو العربي في مواجهة العصر:**د، إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.

102) **النحو العربي لرجال الإعلام:** د. عبد المنعم الخفاجي، عبد العزيز الشرف (د، ط)، ط1، 2001.

103) **النحو العربي، نشأته وتطوره، مدارسه، رجاله:** د، صلاح رواي، دار غريب، القاهرة، 2003.

104) **النحو الغائب:** د، عمر يوسف عكاشة، دار الفارس، ط1، 2003.

105) **النحو الوافي:** لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط15، 2004.

106) **النحو والدلالة –مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي–:** د، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2006.

107) **النحو والنحاة –المدارس والخصائص–** تأليف: خضر موسى محمد حمود، عالم الكتب، بيروت، ط1، (د، ت).

108) **نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن:** د، السيد يعقوب بكر، مراجعة أبو عبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

109) **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية:** د، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية، 1997.

110) **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:** د حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، ط1، 2000.

المجلات والدوريات:

111) **الأثر:** مجلة جامعية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، مارس، 2006.

112) **مجلة المنعطف المغربية**، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، الرباط، (د،ت)، (د،ع).

113) **مجلة الهلال**، تاريخ النشر: 13 ماي 2008م، القاهرة، مصر، (د،ع).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع: **الصفحة:**

مقدمة ..... أ

تمهيد: التعريف بالكلمات المفاتيح.

التعريف بنحو التراكيب وزيادة 2

علاقة نحو التراكيب بالفكر 3

المقصود بنحو الصنعة وزيادة 4

علاقة نحو الصنعة بالجدل 5

الفصل الأول: نحو التراكيب: النشأة، المجال، العلاقة

النشأة الفنّية للنحو 7

النحو عند الخليل 11

نحو التراكيب عند سيبويه 14

نحو التراكيب والفقه 17

نحو التراكيب وعلم التفسير 21

نحو التراكيب عند ابن جنّي وأثره في البحث البلاغي 25

نحو التراكيب في نظرية النظم 29

نحو التراكيب عند المعتزلة 33

النحو والملكة اللسانية 37

الفصل الثاني: نحو الصنعة: الخصائص، وزيادة مسائل وقضايا.

خصائص نحو الصنعة 42

نظرية التعليل في نحو الصنعة..... 45

القياس في نحو الصنعة..... 49

نظرية العامل في نحو الصنعة 52

نحو الصنعة والمنطق 55

نحو الصنعة وعلم الكلام 58

صورة نحو الصنعة فيألفية ابن مالك 61
نحو الصنعة وشرّاح الألفية 65
نحو الصنعة والشواهد (الشعر، النثر) 68
الفصل الثالث: نحو التراكيب ونحو الصنعة من منظور النظريات الحديثة.
أ- نحو التراكيب من منظور النظريات الحديثة.
نحو التراكيب في نظرية التعليق 72
نحو التراكيب في نظرية تضافر القرائن 76
نحو التراكيب والنظرية التحويلية 80
نحو التراكيب والأسلوبية 83
النحو والرّياضيات 86
ب- نحو الصنعة من منظور اللسانيات الحديثة.
نحو الصنعة بنيويّا 90
نحو الصنعة تداوليّا 93
نحو الصنعة تعليميا 96
نحو الصنعة بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد.
أ- نحو الصنعة ودعاة الأصالة 99
ب- نحو الصنعة ودعاة التجديد 102
خاتمة 107
لاحقة..... 109
فهرس المصادر والمراجع..... 111
فهرس الموضوعات (اهـ).